دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية
المصدر:	حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
الناشر:	جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي
المؤلف الرئيسي:	إبراهيم، حسنين توفيق
المجلد/العدد:	الحولية23, الرسالة197
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2003
الصفحات:	7 - 146
رقم MD:	244628
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase, EduSearch
مواضيع:	المجتمعات المدنية، النظم السياسية، العصر الحديث، العالم العربي، التعددية السياسية، التحول الديمقراطي، الاقتصاد السياسي، الديمقراطية، الحركات الإسلامية، منظمات المجتمع المدني، البحوث العلمية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/244628

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الرسالة ١٩٧

الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية

أ. د. حسنين توفيق إبراهيم
أستاذ العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – الحولية الثالثة والعشرون – ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م

المؤلف:

أ. د. حسنين توفيق إبراهيم

- دكتوراه في العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، يناير ١٩٩١ (تقدير مرتبة الشرف الأولى).
- عضو هيئة تدريس قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

الإنتاج العلمي:

أولاً – الكتب:

١ – ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، رقم ١٧، ط١، ١٩٩٢) وقد صدرت طبعة ثانية من الكتاب عام ١٩٩٩.

٢ – النظام الدولي الجديد: قضايا وإشكاليات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ودار سعاد الصباح، ط١، ١٩٩٢).

٣ – النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر: من التسامح إلى المواجهة ١٩٨١–١٩٩٦ (بيروت: دار الطليعة، ط١، ١٩٩٨).

٤ – الدولة والتنمية في مصر: الجوانب السياسية – دراسة مقارنة (القاهرة: مركز بحوث ودراسات الدول النامية، ٢٠٠٠).

ثانياً – البحوث:

١ – «الفكر العربي وإشكالية الأمن: دراسة تحليلية نقدية» **التعاون** – تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد ٤ – أكتوبر ١٩٨٦.

٢ – «دور مصر في النظام الإقليمي العربي بعد قمة عمان عام ١٩٨٧» المستقبل العربي، العدد ١٢٢، إبريل ١٩٨٩.

٣ – «التحولات الراهنة في أوروبا الشرقية وانعكاساتها على الوطن العربي»، **الفكر الاستراتيجي العربي** – كانت تصدر عن معهد الإنماء العربي – بيروت، العدد ٣٤ – أكتوبر ١٩٩٠.

٤ – «النظام الدولي الجديد في الفكر العربي»، عالم الفكر – تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – كويت، المجلد ٢٣، العددان ٣ و٤ يناير – مارس، أبريل – يونيو ١٩٩٥.

٥ – «الانتخابات البرلمانية في مصر عام ١٩٩٥: العنف الانتخابي وثقافة العنف»، المستقبل العربي، العدد ٢٠٦، أبريل ١٩٩٦.

٦ – «الانتخابات البرلمانية والتطور الديمقراطي في اليمن»، **السياسة الدولية**، العدد ١٣١ يناير ١٩٩٨.

٧ – «الدولة القطرية في الوطن العربي: الأزمة البنائية وضرورة الإصلاح»، **الفكر العربي** تصدر عن معهد الإنماء العربي – بيروت، العدد ٩١ شتاء ١٩٩٨.

٨ – «العلاقة بين أطروحتي نظام عالمي جديد وعولمة»، منبر الحوار، العدد ٣٧ شتاء ١٩٩٩.

٩ – «العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية رؤية أولية من منظور علم السياسة»، **عالم الفكر** تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – كويت، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني أكتوبر – ديسمبر ١٩٩٩.

١٠– «الدراسات المستقبلية في الوطن العربي: الواقع والتحديات»، **آفاق المستقبل**. تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد ١٠ نوفمبر ٢٠٠٠.

المحتـوى

ملخص ١٣

مقدمة: المقصود بالاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية ١٥

أولاً: التعددية السياسية والتحول الديمقراطي ١٩

١ – الإطار المفاهيمي ٢١

٢ – مستويات تحليل عملية الانتقال إلى التعددية السياسية ٢٣

٣ – بعض المداخل النظرية والتحليلية في دراسة التعددية السياسية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ٢٦

٤ – الإطار الإقليمي والدولي والتحول الديمقراطي في الأقطار العربية ٣١

ثانياً: المجتمع المدني وعلاقته بالدولة ٣٧

١ – الإطار المفاهيمي ٣٧

٢ – حدود صلاحية مفهوم المجتمع المدني للتطبيق في الواقع السياسي العربي ٣٩

٣ – رصد واقع المجتمع المدني في الأقطار العربية وتحليله ٤٠

٤ – بعض القضايا والإشكاليات المرتبطة بالمجتمع المدني والتي تؤثر على فاعليته ودوره ٤٤

٥ – بعض المداخل النظرية المرتبطة بدراسة النظم السياسية العربية من منظور المجتمع المدني ٤٥

ثالثاً: الاقتصادي السياسي (الجديد) ٥١

١ – التفسير الاقتصادي للتسلطية السياسية في الوطن العربي ٥١

٢ – مفهوم الدولة الريعية وتطبيق مبدأ (لا ضرائب ولا تمثيل) ٥٢

٣ – العلاقة بين سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي: مداخل التحليل والتفسير ٥٤

٤ – الآثار السياسية لبعض المشكلات والتطورات الاقتصادية ٥٨

٥ – طبيعة النظام السياسي والأداء الاقتصادي ٦٠
٦ – بعض قضايا دراسة النظم السياسية العربية من منظور الاقتصاد السياسي وإشكالياتها ٦١
رابعاً: العلاقة بين الإسلام والسياسة **٦٣**
١ – الإطار المفاهيمي ٦٤
٢ – تحليل أنماط العلاقات والتفاعلات بين النظم الحاكمة والحركات الإسلامية ٦٤
٣ – الحركات الإسلامية والديمقراطية ٦٨
٤ – الحركات الإسلامية والمجتمع المدني ٧٢
٥ – مواقف الحركات الإسلامية من بعض القضايا الإقليمية والدولية ٧٢
٦ – الولايات المتحدة الأمريكية والحركات الإسلامية في الوطن العربي ٧٣
٧ – بعض قضايا دراسة النظم السياسية العربية من منظور العلاقة بين الإسلام والسياسة وإشكالياتها ٧٤
خامساً: السياسات العامة **٧٧**
١ – مستويات السياسات العامة في الدول العربية و تحليلها ٧٧
٢ – في مداخل رصد خصائص السياسات العامة في الدول العربية وتحليلها ٧٩
٣ – بعض المفاهيم والمداخل النظرية المرتبطة بتفسير ضعف فاعلية السياسات العامة في الدول العربية ٨٢
٤ – بعض قضايا دراسة النظم السياسية العربية من منظور السياسات العامة وإشكالياتها ٨٣
سادساً: النظام الدولي والتحولات العالمية **٨٥**
١ – التحولات في الاتحاد السوفيتي (السابق) وبقية دول شرق أوربا وانعكاساتها على الوطن العربي ٨٧

٢ – الولايات المتحدة الأمريكية وعملية التطور الديمقراطي في الوطن العربي ٨٨
٣ – ثورة المعلومات والاتصالات وانعكاساتها على التطور السياسي في الوطن العربي ٨٩
٤ – مؤسسات التمويل الدولية وعملية التطور السياسي في الوطن العربي ٨٩
٥ – منظمات المجتمع المدني العالمي ٩٠
٦ – عولمة الاقتصاد والثقافة وانعكاساتها على التطور الديمقراطي في الوطن العربي ٩٠
سابعاً: الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية: نظرة نقدية ٩٢
خاتمة: مستقبل دراسة النظم السياسية العربية: نحو أجندة بحثية ٩٩
الهوامش ١٠٣
المراجع ١١٩

ملخص

الهدف من هذه الدراسة هو رصد الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية وتحليلها وتقويمها، وذلك للوقوف على المفاهيم الرئيسية التي تتمحور حولها هذه الاتجاهات، والأطر النظرية والتحليلية التي تستند إليها، والمداخل المنهجية والأدوات البحثية التي تعتمد عليها، فضلاً عن بلورة أهم النتائج التي خلصت إليها بشأن التطور السياسي في الوطن العربي. ومن خلال التحليل النقدي لأهم الأدبيات العربية والأجنبية التي تناولت النظم السياسية العربية منذ ثمانينيات القرن العشرين اتضح أن الاتجاهات الرئيسية في دراسة هذه النظم تتمثل فيما يلي: التعددية السياسية والتحول الديمقراطي، المجتمع المدني وعلاقته بالدولة، الاقتصاد السياسي (الجديد)، العلاقة بين الإسلام والسياسة، السياسات العامة، النظام الدولي والتحولات العالمية.

مقدمة

المقصود بالاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية

حتى أوائل الثمانينات من القرن العشرين، كانت دراسة النظم السياسية العربية تستند إلى مفاهيم ومناهج عديدة مثل: النخبة، والجماعة، والطبقة، والحزب الواحد، والكاريزما، والاتصال السياسي، وصنع القرار، والأيديولوجية والشرعية السياسية، فضلاً عن التحليل المؤسسي، والمدخل القانوني، ومدخل العلاقات المدنية – العسكرية... إلخ. ومن المعروف أن لبعض هذه المفاهيم والمناهج أصولها في مدارس أساسية في السياسة المقارنة وبخاصة تحليل النظم، والبنائية الوظيفية، والتحليل الماركسي[١]. ولكن منذ ذلك الوقت بدأت تظهر بدايات لاتجاهات أخرى في دراسة هذه النظم، وقد استمرت هذه الاتجاهات في التطور حتى تشكلت ملامحها بشيء من الوضوح خلال التسعينات من القرن العشرين، مما جعلها اتجاهات معاصرة في دراسة النظم المعنية. وتتمحور أهم هذه الاتجاهات حول عدد من المفاهيم والأطر النظرية الرئيسية. **أولها:** التعددية السياسية والتحول الديمقراطي. **وثانيها:** المجتمع المدني وعلاقته بالدولة. **وثالثها:** الاقتصاد السياسي الجديد. **ورابعها:** العلاقة بين الإسلام والسياسة. **وخامسها:** السياسات العامة. **وسادسها:** النظام الدولي والتحولات العالمية. وقد جاء هذا التطور في دراسة النظم السياسية العربية على خلفية عدد من التطورات والتحولات المهمة التي جرت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات سواء على الصعيد الداخلي في الأقطار العربية أو على الصعيدين الإقليمي والدولي، فضلاً عن التطور الملحوظ في البنية المعرفية لحقل النظم السياسية المقارنة على صعيد المفاهيم والمناهج والنظريات، مما مكن الباحثين المتخصصين في دراسة السياسات العربية من الاستفادة من بعض الإسهامات الجديدة في هذا الحقل وتوظيفها في فهم النظم السياسية العربية وتحليلها[٢].

والهدف من هذه الدراسة هو تحليل الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية، وذلك من خلال التناول التحليلي والنقدي لأهم الأدبيات التي عبرت عن هذه الاتجاهات، وما يتضمنه ذلك من تحديد وفحص للمفاهيم والأطر النظرية والمناهج البحثية التي اعتمدت عليها، مع رصد لأهم القضايا التي شكلت

بؤراً ومحاور للتحليل، وكذلك أهم النتائج التي خلصت إليها هذه الأدبيات بشأن التطور السياسي الداخلي في الدول العربية، فضلاً عن رصد طبيعة إسهام الباحثين العرب في دراسة النظم السياسية العربية وتقويمها. ولكن في البداية، ثمة عدة ملاحظات عامة يتعين أخذها في الاعتبار عند تناول هذا الموضوع.

أولى هذه الملاحظات: أن الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية ليست منفصلة تماماً عن بعضها البعض، بل إن هناك قدراً من التداخل فيما بينها. وعلى سبيل المثال، فإن الحديث عن التعددية السياسية وعملية التحول الديمقراطي ينطوي في جانب منه على رصد وتحليل لدور منظمات المجتمع المدني في هذا الإطار، فضلاً عن تناول مواقف الحركات الإسلامية المسيسة تجاه قضايا التعددية السياسية والديمقراطية. كما أن مدخل الاقتصاد السياسي الجديد يتضمن إلى جانب قضايا وعناصر أخرى دراسة انعكاسات التحولات الاقتصادية على بنية المجتمع المدني وفاعليته، وعلى عملية الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي. وبالإضافة إلى ذلك فإنه من خلال مدخل «السياسات العامة» يتم طرح قضايا عديدة تتعلق بشكل النظام السياسي وطبيعته من ناحية، وطبيعة القوى وجماعات المصالح المتنافسة في المجتمع من ناحية أخرى ومناقشتها... إلخ. ولا شك في أن هذا التداخل بين الاتجاهات المعنية إنما يؤكد على سمة التعقيد التي تتسم بها الظاهرة السياسية بصفة عامة، وفي الواقع السياسي العربي بصفة خاصة[٣]. وهو ما يجعل الباحث في حاجة إلى الاستعانة بأكثر من مفهوم وأكثر من منهج للتوصل إلى فهم أفضل لهذه الظاهرة.

وثانيتها: أن الحديث عن اتجاهات معاصرة في دراسة النظم السياسية العربية لا يعني بحال من الأحوال أن كل هذه الاتجاهات جديدة تماماً أو أنها وليدة عقد التسعينات، حيث إن بعضها له جذوره وامتداداته السابقة سواء على صعيد المفاهيم النظرية والمداخل المنهاجية، أو على صعيد التطبيق على نظم سياسية في مناطق أخرى من العالم. ولذلك فإن تعبير «الاتجاهات المعاصرة» هنا يشير إلى المفاهيم والأطر النظرية والمنهاجية والأدوات البحثية الجديدة التي ظهرت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، كما يشير إلى التطورات والمستجدات التي لحقت بمفاهيم ومناهج كانت معروفة من قبل، على الصعيدين النظري والتطبيقي، مع تزايد استخدام الدارسين والباحثين المتخصصين لهذه المفاهيم والمداخل النظرية والمنهاجية

في دراسة النظم السياسية العربية، مما أوجد نوعاً من التراكم المعرفي النسبي الذي يسمح بالحديث عن اتجاهات معاصرة في دراسة هذه النظم.

وثالثتها: أن كثيراً من المفاهيم والأطر النظرية والمداخل المنهاجية التي تقوم عليها الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية ليست قاصرة على دراسة هذه النظم فحسب، بل هي مفاهيم ونظريات ومناهج أساسية جرى تطوير معظمها في إطار النظرية العامة للنظم السياسية المقارنة بحيث أصبحت تشكل جزءاً من البنية المعرفية للتحليل السياسي المقارن في الوقت الراهن[٤]. كما تم - ويتم - استخدامها في دراسة التحولات والتطورات السياسية في مناطق أخرى من العالم وبخاصة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ووسط أوربا وشرقها. ومهما يكن من أمر فإن توظيف هذه المفاهيم والأطر النظرية والمنهاجية في دراسة النظم السياسية في منطقة بعينها مثل المنطقة العربية يطرح على الفور إشكاليتين في غاية الأهمية. تتمثل **الإشكالية الأولى** في حدود ملاءمتها وصلاحيتها، وهذا يثير قضية الخصوصية والعالمية في التحليل السياسي ومدى قدرة الباحثين على تطوير وأقلمة مفاهيم ومناهج وأطر نظرية عامة لتصبح أكثر ملاءمة لدراسة النظم السياسية في مناطق بعينها، لها بعض الخصوصيات التي تميزها عن غيرها. وتتمثل **الإشكالية الثانية** في حدود إسهام الدراسات التطبيقية الخاصة بالنظم السياسية في مناطق معينة في إثراء المفاهيم والنظريات العامة من ناحية، وتطوير أطر نظرية جزئية أو وسيطة لتفسير الظواهر موضع الدراسة في هذه المنطقة أو تلك من العالم من ناحية أخرى[٥].

ورابعتها: أن بروز اتجاهات معاصرة في دراسة النظم السياسية العربية بالمعنى المشار إليه، لا يعني بحال من الأحوال أن كل المفاهيم والمناهج التي كانت سائدة في دراسة هذه النظم من قبل قد سقطت أو انتهت صلاحيتها، بل الأدق القول إن كثيراً من هذه المفاهيم والمناهج يُعاد أقلمتها وتوظيفها في إطار الاتجاهات المعاصرة. وعلى سبيل المثال، فإن اتجاه «التعددية السياسية والتحول الديمقراطي» يتناول إلى جانب قضايا أخرى دور النخبة سواء أكانت في الحكم أو في المعارضة في إدارة هذه العملية، وموقف الجيش منها. كما يطرح مسألة انعكاسات التعددية السياسية على عملية صنع القرار. وبالإضافة إلى ذلك فإن مدخل الاقتصاد السياسي الجديد يتناول بعض القضايا ذات الصلة بالأوضاع والهياكل الطبقية في الأقطار

العربية. كما أن الاتجاه الذي يتخذ من مفهوم المجتمع المدني مدخلاً للبحث والدراسة يهتم إلى جانب قضايا أخرى برصد واقع الجماعات في المجتمعات العربية وتحليله وهكذا.

وخامستها: أن كثيراً من الدراسات الأجنبية التي تناولت النظم السياسية العربية حملت عناوين مثل «الشرق الأوسط»، و«الشرق الأوسط وشمال إفريقيا». وإلى جانب الدول العربية موضع الدراسة غالباً ما تضمنت هذه الدراسات دولاً أخرى مثل إسرائيل وإيران وتركيا. ويتعين النظر إلى هذا الأمر في ضوء الجدل القديم/ الجديد حول مفهومي «الشرق الأوسط» و«الوطن العربي».

أولاً: التعددية السياسية والتحول الديمقراطي

يُعتبر هذا الاتجاه من أبرز الاتجاهات السائدة في دراسة النظم السياسية العربية منذ مطلع تسعينات القرن العشرين. وقد جاء ذلك على خلفية موجة الانتقال إلى التعددية السياسية التي جرت في عدد من الدول العربية منذ أواخر الثمانينات كما هو الحال في الأردن، وتونس، والجزائر، واليمن، وموريتانيا.. إلخ، فضلاً عن استمرار تجربة التعددية السياسية في مصر والتي تعود إلى منتصف السبعينات، وتواصل عملية الإصلاح السياسي في المغرب، واستئناف التجربة البرلمانية في كل من لبنان والكويت. كما أن حالة الانفتاح السياسي التي تواصلت حلقاتها في عدد من الدول العربية، التي لم تنتقل إلى التعددية السياسية، وبخاصة في منطقة الخليج العربي قد أسهمت في زيادة اهتمام المتخصصين برصد قضايا وإشكاليات التعددية السياسية وعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي وتحليلها. وبصفة عامة يمكن القول بأن دراسات التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي قد مرت خلال الربع الأخير من القرن العشرين بثلاث مراحل أساسية. وعلى الرغم من صعوبة وضع فواصل زمنية قاطعة بينها، إلا أن كل مرحلة منها اتسمت ببعض السمات والملامح البارزة. وتعود بدايات **المرحلة الأولى**، إلى أواخر السبعينات، وقد استغرقت معظم سنوات الثمانينات، وخلال هذه المرحلة انصب الاهتمام الرئيسي على البحث في مظاهر رسوخ ظاهرة التسلط والاستبداد في الوطن العربي وأسبابها، وما يعنيه ذلك من غياب للتعددية السياسية والديمقراطية. ولذلك شاع خلال هذه الفترة تعبير «أزمة الديمقراطية» وما يتفرع عنها ويرتبط بها من أزمات أخرى مثل: أزمة المشاركة السياسية وأزمة حقوق الإنسان العربي وأزمة الحريات.. إلخ[٦]. ونظراً لانتقال عدد من النظم العربية إلى التعددية السياسية منذ أواخر الثمانينات، فقد بدأت تتبلور ملامح **المرحلة الثانية**، في دراسة التعددية السياسية والديمقراطية، حيث ظهرت خلال النصف الأول من التسعينات مجموعة من البحوث والدراسات العربية والأجنبية اهتمت برصد هذه الظاهرة وتحليلها وتفسيرها، وقد ركزت هذه الأدبيات على قضايا عديدة تتعلق بأسباب الانتقال إلى التعددية السياسية، ونمط إدارة عملية

الانتقال من قبل النخبة الحاكمة وقوى المعارضة، وإطار التعددية السياسية سواء على الصعيد القانوني أو المؤسسي، وديناميات الممارسة السياسية في ظل التعددية وبخاصة فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية، والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، والمشاركة السياسية، ودور كل من الأحزاب السياسية والمؤسسات البرلمانية والسلطة القضائية والمؤسسة العسكرية في العملية السياسية، وموقع الحركات الإسلامية المسيسة في إطار التعددية السياسية وعملية التحول الديمقراطي (الدمقرطة) "Democratization"[٧].

وخلال السنوات الأخيرة من عقد التسعينات بدأت تبرز ملامح **مرحلة ثالثة**، في دراسة قضايا الديمقراطية والتعددية السياسية في الوطن العربي، حيث ظهرت مجموعة من الأدبيات ركزت بصفة أساسية على تقويم ومراجعة تجارب التعددية السياسية وعملية التحول الديمقراطي، وذلك على خلفية أن تجارب التحول التي بدأت بقوة دفع معقولة في عدد من الدول العربية تعرضت للانتكاسة في بعض الحالات كما هو الحال في الجزائر، وللتعثر والركود في حالات أخرى كما هو الحال في مصر والأردن واليمن وغيرها[٨]. والمقولة الأساسية التي ركزت عليها دراسات عديدة في هذا الإطار هي أن عملية الانتقال إلى التعددية السياسية التي تمت في معظم الحالات بمبادرات من النخب الحاكمة لم تأت كنتيجة لقناعة هذه النخب بالديمقراطية بشكل نهائي وكاختيار استراتيجي، ولكن تبنتها كاختيار تكتيكي بهدف تأمين قدرتها على الاستمرار؛ ولذلك أحاطت هذه النخب التعددية السياسية بمجموعة من القيود والضوابط القانونية والسياسية والإدارية والأمنية التي فرغتها من مضامينها الحقيقية وجعلتها آلية لتحديث التسلطية أو لتأسيس نظام حزبي تعددي شبه تنافسي في أفضل الحالات. وبالتالي لم يترتب على هذا التحول تأسيس نظم ديمقراطية بالمعنى الحقيقي. أي أن التغيير الذي أحدثته عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في شكل النظام السياسي لم تؤثر بصورة جوهرية في طبيعة السلطة، ونمط ممارسة الحكم، والعلاقة بين السلطات، والعلاقة بين الدولة والمجتمع. ولذلك ظلت تجارب التعددية السياسية في عديد من الحالات تعبر عن نوع من الانفتاح السياسي المقيد أو الهامش الديمقراطي المحدود الذي يتأرجح بين مد وجزر طبقاً لإرادة السلطة الحاكمة، دون أن يستند بصفة أساسية إلى أطر دستورية وقانونية راسخة،

ولا إلى قوى سياسية واجتماعية فاعلة ومؤثرة تؤمن بالمشروع الديمقراطي وتكافح بأشكال سليمة من أجل تطبيقه. ونظراً لذلك فقد استخدمت الأدبيات التي ظهرت خلال هذه المرحلة جملة من المفاهيم لوصف وتفسير النتائج المتواضعة لتجارب التعددية السياسية وعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي منها: «عملية الدمقرطة الدفاعية» "Defensive Democratization"، و«التعددية السياسية المقيدة»، و«الليبرالية السلطوية»، و«الديمقراطية الشكلية»(٩).

ونظراً لذلك، فقد برز اتجاه عام في الأدبيات التي عُنيت بقضية التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي مفاده أن الوطن العربي يشكل استثناء بالنسبة لتلك الظاهرة التي شهدتها مناطق عديدة من العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين، بمعنى أن الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي بحسب وصف «صامويل هانتنجتون» لها، والتي بدأت منذ منتصف السبعينات في جنوب أوربا ثم امتدت خلال الثمانينات والتسعينات لتشمل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا وشرق أوربا ووسطها، هذه الموجة لم تشمل الوطن العربي وإن كانت قد مست بعض دوله بشكل هامشي. ونظراً لذلك فقد بدت النظم العربية في نظر البعض وكأنها عصية على التحول الديمقراطي. وبغض النظر عن الجدل حول هذه القضية فالمؤكد أن المنطقة العربية وإفريقيا جنوب الصحراء هما أكثر مناطق العالم تأخراً على صعيد عملية التحول الديمقراطي(١٠).

وبصفة عامة فقد ركزت الأدبيات العربية والأجنبية التي تناولت بالرصد والتحليل التعددية السياسية وعملية التحول الديمقراطي في النظم العربية على عدد من المحاور الأساسية، تم في إطارها طرح العديد من القضايا والإشكاليات النظرية والتطبيقية وإثارتها، وذلك على النحو التالي:

١ - الإطار المفاهيمي:

من الملاحظ أن الأدبيات التي تناولت التعددية السياسية وعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي لم تهتم كثيراً بالتأصيل النظري والإجرائي لعدد من المفاهيم الأساسية مثل: التعددية السياسية، والتحرير السياسي، وعملية الدمقرطة أو التحول الديمقراطي، والإصلاح السياسي، والتطور الديمقراطي، والديمقراطية. وقد جاء تناول بعض هذه الأدبيات لبعض تلك المفاهيم بشكل موجز وبعيد عن الخوض

في التفاصيل النظرية، وذلك خلافاً لعديد من الأدبيات التي تناولت هذه القضية في مناطق أخرى من العالم مثل جنوب أوربا وأمريكا اللاتينية وآسيا وشرق أوربا ووسطها(١١).

وفي هذا الإطار، فإن مفهوم «التعددية السياسية» يشير إلى السماح بتعدد الأحزاب والجمعيات والتنظيمات السياسية، وتأمين حقها في الوجود المشروع استناداً إلى أسس دستورية وقانونية، وفي إطار من الالتزام بمعايير ومبادئ التسامح السياسي والفكري واتباع نهج الحوار والأساليب السلمية في حل الخلافات والصراعات. وعلى هذا الأساس فإن التعدد السياسي يعكس تعدداً في المجتمع من حيث التكوينات الاجتماعية والقوى الاقتصادية والتيارات السياسية والفكرية وما يرتبط بذلك من تعدد في الرؤى والاتجاهات والمصالح. وعلى الرغم من أن التعددية السياسية – التي يمثل التعدد الحزبي ركناً أساسياً فيها – تُشكل عنصراً جوهرياً في بنية النظام الديمقراطي، إلا أن وجود تعددية سياسية لا يعني بالضرورة وجود نظام ديمقراطي، فقد تكون التعددية واجهة شكلية لنظام سلطوي، وذلك في حالة إحاطتها بجملة من القيود السياسية والقانونية والإدارية والأمنية التي تجعلها تعددية مقيدة. أما مفهوم «الدمقرطة» "Democratization"، فهو يشير إلى عملية التحول أو الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي، مدني أو عسكري، إلى نظام ديمقراطي، خاصة وأنه ما بين النظام التسلطي والنظام الديمقراطي كنمطين مثاليين توجد أشكال من النظم السياسية شبه التسلطية وشبه الديمقراطية، وعليه فإن عملية الدمقرطة ليست هي الديمقراطية، ولكنها عملية الانتقال إلى الديمقراطية. وهذه العملية لا تخضع لقواعد ثابتة، إذ تتعدد وتتنوع أسبابها وأساليبها ومراحلها ومخرجاتها، كما أنها لا تسير في اتجاه خطي (من غير الديمقراطي إلى الديمقراطي)، حيث إنها عرضة للانتكاسة والارتداد، وهو ما تؤكده الحالات المقارنة للتحول الديمقراطي على الصعيد العالمي خلال الربع الأخير من القرن العشرين. كما حرصت بعض الأدبيات الخاصة بالنظم السياسية العربية على التمييز بين مفهومي «التحرير السياسي» أو «اللبرلة السياسية» (Potitical Liberalization) و«الديمقراطية» باعتبار أن الأول يتضمن عناصر مثل: إقرار بعض الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، وتقليص القيود المفروضة على ممارسة بعض هذه الحقوق مثل حرية الرأي والتعبير،

والإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين، وتخفيف الممارسات السلطوية بصفة عامة... إلخ. أما الديمقراطية كنظام للحكم فتتضمن عناصر عديدة مثل: إقرار حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية، والمشاركة السياسية، والرقابة السياسية، والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، وتداول السلطة بشكل سلمي من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وتوفير ضمانات احترام حقوق الإنسان في إطار ترسيخ مفهوم المواطنة وتأكيد مبدأ سيادة القانون(١٢). وبناء على ذلك، فإن إجراءات التحرير السياسي أو الانفتاح السياسي لا تعني بالضرورة وجود ديمقراطية، كما أنها لا تؤدي تلقائياً إلى الديمقراطية، وإن كانت تمثل خطوة مهمة على طريقها.

٢ - مستويات تحليل عملية الانتقال إلى التعددية السياسية:

اهتمت أدبيات عديدة بتحليل عملية الانتقال إلى التعددية السياسية على ثلاثة مستويات، وذلك على النحو التالي:

المستوى الأول - أسباب الانتقال إلى التعددية السياسية:

هناك مجموعتان من الأسباب طُرحتا لتفسير عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الدول العربية. **المجموعة الأولى**، وتشمل الأسباب الداخلية، و**المجموعة الثانية** وتتضمن الأسباب والعوامل الخارجية. ومع التسليم بصعوبة الفصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي، وبوجود تفاوتات واختلافات بين الدول العربية بشأن أسباب عملية الانتقال إلى التعددية السياسية ودوافعها، باعتبار أن الأسباب ذاتها قد تؤثر بدرجات متفاوتة على النظم السياسية في دول عربية مختلفة، فإن الدراسات السابقة قد أشارت إلى ثلاثة عوامل داخلية تقف خلف هذه الظاهرة هي:

أ - تصاعد حدة الأزمة الداخلية في عديد من الدول العربية منذ منتصف الثمانينات، وهي أزمة مجتمعية انطوت على عناصر وأبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وقد ارتبط بهذه الأزمة وترتب عليها تصاعد أعمال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي مؤكدة على تآكل شرعية النظم الحاكمة في عديد من هذه الدول وتدهورها، وإزاء هذا الوضع اتجهت النخب الحاكمة في بعضها إلى الأخذ بالتعددية السياسية لتخفيف حدة الأزمة وبحثاً عن مصادر جديدة للشرعية السياسية(١٣).

ب - قيام نظم عربية عديدة بتبني سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين، أو بالأحرى بضغوط منهما. وفي هذا الإطار، فقد حرصت هذه النظم على أن تظهر أمام مؤسسات التمويل الدولية والدول الغربية على أنها تسير في طريق التعددية السياسية والديمقراطية؛ وذلك بهدف الحصول على المزيد من القروض والتسهيلات الاقتصادية، كما أنها نظرت إلى التعددية السياسية وما يقترن بها من انفتاح سياسي على أنها نوع من التعويض السياسي للمواطنين لعجزها عن مواجهة الأزمة الاقتصادية من ناحية، ولتمرير سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي لا تحظى بالشعبية وبخاصة خلال مراحلها الأولى من ناحية أخرى(١٤).

ج - تنامي بعض القوى والشرائح الاجتماعية التي بدأت تطالب بالديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان منذ منتصف الثمانينات. ومن هذا المنطلق فقد رأت النخب الحاكمة في التعددية السياسية المقيدة والخاضعة لسيطرة الدولة وإدارتها، رأت فيها صيغة ملائمة لاستيعاب هذه القوى في إطار النظم القائمة(١٥).

أما بالنسبة **للعوامل الخارجية** ذات الصلة بظاهرة الانتقال إلى التعددية السياسية وعملية التحول الديمقراطي في النظم العربية، فقد أوردت الأدبيات السابقة عدة عوامل منها: التحولات السياسية التي جرت في الاتحاد السوفيتي (السابق) وبقية بلدان شرق أوربا منذ أواخر الثمانينات(١٦)، وبروز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة ولو لبعض الوقت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث نظر البعض إلى هذا التطور على أنه يحرر الولايات المتحدة الأمريكية من مبدأ كانت تلتزم به خلال فترة الحرب الباردة وهو دعم النظم السياسية الموالية لها والمعادية للاتحاد السوفيتي بغض النظر عن طبيعتها، مما جعلها تضحي بالمبادئ الديمقراطية وتدعم نظم سلطوية استبدادية لضمان استمرار ولائها لها وعدم تحولها إلى المعسكر المضاد، ولكن بعد زوال الخطر الشيوعي وتفكك الاتحاد السوفيتي لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة للالتزام بهذا المبدأ(١٧). ومن العوامل الخارجية أيضاً حدوث موجة من التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي خلال الربع الأخير من القرن العشرين، مما جعل النموذج الديمقراطي في الحكم يحظى

بالشرعية على الصعيد العالمي، وتمدد ما يُعرف بـ «المجتمع المدني العالمي» والمتمثل في المنظمات والهيئات والروابط الدولية غير الحكومية التي تهتم بقضايا ذات طابع عالمي مثل: حقوق الإنسان والسلام والبيئة وغيرها[١٨]، إضافة إلى تصاعد ثورة المعلومات والاتصالات التي تُسهم بأشكال مختلفة، في إنهاء احتكار النظم الحاكمة لمصادر المعلومات، فضلاً عن دورها في تدعيم تنظيمات المجتمع المدني، ونقل القيم والأفكار والممارسات والمطالب ذات الصلة بالديمقراطية عبر الحدود، وهو ما يساعد على نقل ما يُعرف بـ «عدوى الديمقراطية» إلى الوطن العربي[١٩].

المستوى الثاني - خصائص عملية الانتقال إلى التعددية السياسية (إدارة عملية الانتقال):

اهتمت أدبيات عديدة بالبحث في خصائص عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الوطن العربي من حيث أنماط إدارتها وأساليبها وتأثير ذلك على مضمون التعددية ومدى فاعليتها. وعلى الرغم من وجود بعض التمايزات بين بعض الدول العربية بهذا الخصوص، إلا أنه يُلاحظ أن هناك بعض السمات والملامح العامة التي ميزت عملية الانتقال في معظم الدول العربية التي شهدت هذه الظاهرة[٢٠].

أولى هذه السمات أن عملية الانتقال بدأت من أعلى، أي بمبادرات من النخب الحاكمة أو بالأحرى القيادات السياسية. ولكن إذا كانت هذه المبادرات قد جاءت من أعلى، فالمؤكد أنها لم تأت من فراغ، حيث تأثرت بالتطورات الداخلية والخارجية التي رجحت خيار تبني التعددية السياسية لتحقيق هدف رئيسي وهو تدعيم قدرة النظم الحاكمة على الاستمرار، وإكسابها نوعاً من الشرعية السياسية بعد أن تعرضت شرعيتها لمزيد من التدهور والتآكل، فضلاً عن تسهيل حصولها على قروض وتسهيلات اقتصادية من مؤسسات التمويل الدولية والدول الغربية. **وثانيتها**، أن النخب الحاكمة قامت بمهمة هندسة هذه العملية وتصميمها على النحو الذي يضمن أن تظل التعددية ضمن الحدود المرسومة لها وفي إطار ما يخدم مصالح هذه النخب أو على الأقل لا يضر بهذه المصالح. ولذلك سارت عملية الانتقال في معظم الحالات بصورة تدريجية وبمنطق خطوة للأمام وخطوة أو خطوتين للخلف إذا لزم الأمر، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تعثر التعددية السياسية وجمودها بحيث لم تفض إلى تحول ديمقراطي حقيقي. **وثالثتها**، أن النخب الحاكمة أحاطت التعددية السياسية بمجموعة من القيود السياسية والقانونية والإدارية والأمنية التي فرغتها من

مضامينها الحقيقية وجعلتها تعددية سياسية مقيدة وشكلية. **ورابعتها** أنه في معظم الحالات لم يكن لقوى المعارضة دور بارز في إدارة عملية الانتقال، كما لم يحدث تفاوض أو حوار بين الحكم والمعارضة بشأن هذه العملية[٢١].

المستوى الثالث – مخرجات عملية الانتقال إلى التعددية السياسية:

يُستخدم مفهوم «التعددية السياسية المقيدة» على نطاق واسع لتوضيح مخرجات عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في النظم العربية وتفسيرها. وقد انتهت دراسات عديدة تناولت بالرصد والتحليل الكثير من التنظيمات والعمليات السياسية في دول التعددية السياسية، انتهت إلى أن هذه العملية لم تفض إلى تحول ديمقراطي حقيقي، وذلك في ضوء جملة من الظواهر والمؤشرات الموجودة، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، في عديد من الحالات، **ومن أهمها:** استمرار العمل بقوانين الطوارئ وبترسانات من القوانين المقيدة للحقوق والحريات[٢٢]، وغلبة الطابع الشكلي على التعددية الحزبيةو وهامشية دور المعارضة في الحياة السياسية، وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية مما أدى إلى ضعف دور البرلمان في الحياة السياسية[٢٣]، وافتقار العمليات الانتخابية إلى النزاهة والشفافية نظراً لكثرة التدخلات وعمليات التزوير والتلاعب التي تتم عبر مختلف مراحلها من قبل الأجهزة الحكومية[٢٤]، ووجود قيود متنوعة على حرية الرأي والتعبير[٢٥]، وضعف استقلال القضاء ومنظمات المجتمع المدني[٢٦]، وتعدد مظاهر انتهاك حقوق الإنسان[٢٧].

٣ – بعض المداخل النظرية والتحليلية في دراسة التعددية السياسية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي:

اعتمدت أدبيات دراسة التعددية السياسية وعملية الدمقرطة في الوطن العربي على عدد من المداخل النظرية والتحليلية، أثارت من خلالها جملة من القضايا والإشكاليات التي يمكن في ضوئها تفسير تعثر عملية التحول الديمقراطي وركودها، وذلك على النحو التالي:

أ – مدخل الدولة الوطنية (القطرية):

إن الحديث عن التعددية السياسية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي يثير على الفور قضية الدولة الوطنية أو القطرية، باعتبارها الكيان السياسي والقانوني

الذي تجري في إطاره العملية السياسية؛ ولذلك فقد اتخذت دراسات عديدة مفهوم الدولة كمدخل للبحث والتحليل. وقد تم في هذا الإطار طرح قضايا عديدة وتناولها مثل: ظروف نشأة الدولة القطرية في الوطن العربي، وأسس شرعيتها، وطبيعتها، ونمط علاقتها بمجتمعها، ومدى كفاءة وفاعلية أجهزتها ومؤسساتها، وطبيعة علاقتها بالعالم الخارجي... إلخ[٢٨].

وقد خلص عدد كبير من الدراسات المعنية إلى أن الدولة القطرية أو الوطنية في الوطن العربي تواجه بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة أزمة بنائية متعددة المصادر والمظاهر، ولذلك فهي بوضعيتها الراهنة لا تشكل إطاراً مؤسسياً ملائماً لقيام الديمقراطية وتطورها، وهو ما يجعل العرب يواجهون في وقت واحد معضلة بناء الدولة الوطنية من ناحية، ومعضلة بناء الديمقراطية من ناحية أخرى، باعتبار أن عملية إكمال بناء الدولة وترسيخ شرعيتها هي ركيزة أساسية لتأسيس الديمقراطية على أسس المواطنة ومبادئها وسيادة القانون والمؤسسات والتعددية السياسية والفكرية؛ ولذلك فإن قضية إصلاح الدولة ذاتها تعتبر أساسية من منظور عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي[٢٩].

ب – مدخل الثقافة السياسية:

لقد كان مفهوم الثقافة السياسية أحد المفاهيم التقليدية في حقل السياسة المقارنة خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين، ثم تراجع الاهتمام الأكاديمي بالمفهوم خلال السبعينات، ولكن منذ الثمانينات عاد الاهتمام بالمفهوم مجدداً، وذلك في إطار موجة التحول الديمقراطي التي تواصلت حلقاتها خلال الربع الأخير من القرن العشرين على نحو ما سبق ذكره، حيث اهتم بعض الباحثين بإعادة الاعتبار لمفهوم الثقافة السياسية بصفته مفهوماً رئيسياً في دراسة أبعاد موجة التحول الديمقراطي المشار إليها وتحليله، خاصة وأن ترسيخ النظام الديمقراطي يتطلب إلى جانب عناصر أخرى شيوع ثقافة سياسية ديمقراطية على صعيد المجتمع[٣٠]. أما بخصوص النظم السياسية العربية، فقد ظهرت خلال التسعينات مجموعة من الدراسات اتخذت مفهوم الثقافة السياسية مدخلاً لدراسة التعددية السياسية والتحول الديمقراطي. وقد تناولت هذه الدراسات جملة من القضايا والموضوعات مثل: مصادر الثقافة السياسية، وبنيتها، وعوامل الاستمرارية والتغير

فيها، كما اهتمت بتحليل الثقافة السياسية لفئات اجتماعية معينة مثل المرأة والشباب والفلاحين وأعضاء بعض التنظيمات الإسلامية... إلخ، فضلاً عن تناول أدوار بعض المؤسسات والأجهزة مثل الأسرة والمدرسة والجامعة والحزب ووسائل الإعلام وغيرها في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية. والنتيجة الأساسية التي خلصت إليها معظم هذه الدراسات هي أن الثقافة السياسية في الوطن العربي تعتبر عاملاً أساسياً لتكريس ظاهرة التسلط والاستبداد وعرقلة التحول الديمقراطي، حيث إنها تتضمن قيماً غير ديمقراطية أو لا تتلاءم مع الديمقراطية، خاصة وأن عملية التنشئة السياسية والاجتماعية التي يتعرض لها المواطن العربي عبر مختلف مراحل حياته يغلب عليها الطابع التسلطي، مما يجعلها تكرس هذه القيم لديه[٣١].

وعلى الرغم من محاولة البعض التقليل من أهمية عنصر الثقافة السياسية في تفسير ظاهرة استمرار التسلط وتعثر التحول الديمقراطي في المنطقة العربية[٣٢]، إلا أن الاتجاه الغالب في الأدبيات السابقة يقول بعكس ذلك، خاصة وأن هذا الاتجاه يؤكد على أن هناك ظواهر معوقة للديمقراطية لا يمكن تفسيرها بمعزل عن طبيعة الثقافة السياسية، ومنها على سبيل المثال عدم تجذر مفهوم الديمقراطية لدى التيارات الفكرية والسياسية الرئيسية في الوطن العربي سواء على صعيد الفكر أو الممارسة. وتتمثل التيارات المعنية في: التيار القومي[٣٣]، والتيار الماركسي[٣٤]، والتيار الإسلامي، والتيار الليبرالي[٣٥]، وعلى الرغم من وجود بعض محاولات التجديد في رؤى هذه التيارات تجاه قضية الديمقراطية، إلا أن تأثير ذلك لا يزال محدوداً حتى الآن. وقد أسهم ذلك في تكريس حالة عدم وجود حد أدنى من الاتفاق حول مفهوم الديمقراطية داخل الأقطار العربية. وثمة ظاهرة أخرى وثيقة الصلة بالثقافة السياسية وتؤثر سلباً على عملية التحول الديمقراطي وهي أن الديمقراطية لا تمثل مطلباً اجتماعياً شعبياً في الوطن العربي في الوقت الراهن، أي هي قضية نخبة وليست قضية مجتمع. وهذه النتيجة أكدتها دراسات عديدة، من بينها دراسات ميدانية أُجريت خلال التسعينات سواء على مستوى دول عربية بعينها مثل مصر والأردن وغيرهما أو على مستوى عدة دول عربية. ونظراً لذلك فإن عملية إعادة بناء الثقافة السياسية في الوطن العربي، والتي تتضمن إلى جانب عناصر أخرى تأسيس مفهوم الديمقراطية بما يتضمنه من قيم ومعايير في وعي المواطن العربي، بحيث يصبح هناك قبول شبه عام بالديمقراطية، واحترام لقواعدها، وإدراك لأهميتها

وجدواها باعتبارها تمثل إطاراً ملائماً لحل الصراعات والخلافات بأساليب سلمية ولصياغة حلول فعالة للمشكلات الحادة والمتزامنة التي تعاني منها الدول العربية، هذه العملية تسهم في تعزيز القوى الديمقراطية وتمثل أحد العناصر الحاكمة لمستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي(٣٦).

جـ - مدخل العلاقة بين سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي:

يركز هذا المدخل على موضوع المتطلبات الاقتصادية للديمقراطية، حيث اهتمت أدبيات عديدة برصد وتحليل طبيعة ومحددات العلاقة بين سياسات تحرير الاقتصاد التي انتهجتها دول عربية عديدة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، وعملية الانتقال إلى التعددية السياسية والانفتاح الديمقراطي التي جرت في هذه الدول. وقد حاولت هذه الأدبيات الإجابة على تساؤلات عديدة منها: ما هو وزن العامل الاقتصادي متمثلاً في سياسات تحرير الاقتصاد ضمن العوامل الأخرى التي دفعت النخب الحاكمة في الدول المعنية إلى الأخذ بالتعددية السياسية؟ وإلى أي مدى شكل - ويشكل - هذا المتغير الاقتصادي عنصراً داعماً أو معرقلاً لعملية التحول الديمقراطي في هذه الدول؟ وما مسالك وآليات تأثيره بهذا الخصوص سواء بالإيجاب أو بالسلب؟ ونظراً لأن الأدبيات الأساسية التي تناولت هذه القضية - ضمن قضايا أخرى - تندرج في حقل الاقتصاد السياسي الجديد، فإن الدراسة ستفرد لها حيزاً أكبر في الجزء الخاص بهذا المدخل في دراسة النظم السياسية العربية.

د - مدخل العلاقة بين الإسلام والديمقراطية:

لقد حظي موضوع العلاقة بين الإسلام والديمقراطية في الوطن العربي باهتمام كبير من قبل عديد من الباحثين المتخصصين من العرب والأجانب، وقد ظهر خلال عقد التسعينات عدد كبير من الكتب والدراسات والتقارير التي عالجت هذه القضية من جوانب مختلفة. وثمة عدة عوامل أضفت على هذا الموضوع أهمية خاصة من أبرزها: تنامي دور الحركات الإسلامية المسيسة في عديد من الدول العربية على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وهو ما أثار تساؤلاً كبيراً حول محددات العلاقة بين الإسلام والحركات الإسلامية المسيسة وأبعادها وآفاقها من ناحية والديمقراطية من ناحية أخرى.

وعموماً فقد دأبت الأدبيات السابقة على تحليل العلاقة بين الإسلام والديمقراطية على ثلاثة مستويات: **الأول**، المستوى القيمي، ويتعلق بالقيم العليا للديمقراطية ودلالاتها في الإسلام. **والثاني**، مستوى الخطاب الفكري والسياسي، ويُعنى برصد وتحليل اتجاهات ومواقف بعض المفكرين الإسلاميين وزعماء التنظيمات الإسلامية من القضية المطروحة. **والثالث**، المستوى الحركي، ويقوم على رصد وتحليل مواقف وممارسات الأحزاب والحركات الإسلامية من قضية الديمقراطية، مع تقويم الأداء السياسي والانتخابي للأحزاب والحركات الإسلامية التي سمحت لها النظم الحاكمة بالمشاركة في الانتخابات، وتقويم الأداء البرلماني لنوابها... إلخ. وفي هذا الإطار تبلور اتجاهان بارزان في النظر إلى العلاقة بين الإسلام والديمقراطية. يقوم **الاتجاه الأول**، على أساس وجود تناقض أصيل بين الإسلام والديمقراطية، فيما يؤكد **الاتجاه الثاني**، على عدم وجود تناقض بينهما، وأن مستقبل التطور السياسي والديمقراطي في الوطن العربي يتوقف في جانب مهم منه على إمكانية تحقيق المصالحة بين الإسلام والديمقراطية. وعموماً فإن الدراسة سوف تغطي هذه القضية بمزيد من التفصيل عند تناول العلاقة بين الإسلام والسياسة كمدخل لدراسة النظم السياسية العربية.

هـ - مدخل حقوق الإنسان:

تعتبر قضية حقوق الإنسان وثيقة الصلة بالتعددية السياسية وعملية التحول الديمقراطي، حيث إن مدى توفير ضمانات احترام حقوق الإنسان والالتزام بها يُشكل مؤشراً على درجة التطور الديمقراطي. وقد تزايد الاهتمام بقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي خلال السنوات الأخيرة وبخاصة في ظل ظهور بعض المنظمات والجماعات والمراكز البحثية المعنية بحقوق الإنسان في عديد من الدول العربية، فضلاً عن تصاعد الاهتمام بموضوع حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وفي ضوء ذلك فقد ظهرت خلال التسعينات أدبيات عديدة تناولت ظاهرة التعددية السياسية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من منظور حقوق الإنسان، وقد ركزت على موضوعات وقضايا عديدة مثل: موقع حقوق الإنسان في الدساتير العربية، وحدود الخصوصية والعالمية في موضوع حقوق الإنسان، وتقويم حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، وتدريس حقوق الإنسان في الجامعات العربية... إلخ. كما تزايد الاهتمام بموضوع

حقوق الأقليات، وبخاصة في ظل استمرار تفجر مشكلات الأقليات في غير قطر عربي خلال عقد التسعينات، وهو ما أثار جدلاً فكرياً وسياسياً حول العلاقة بين التعددية المجتمعية والتعددية السياسية، فإلى أي مدى تمثل التعددية السياسية صيغة ملائمة للمجتمعات المتعددة قبلياً وإثنياً وطائفياً ودينياً، وبخاصة في ضوء تجارب دول مثل لبنان والسودان والصومال؟ وبالإضافة إلى ما سبق، فإن موضوع الحقوق السياسية للمرأة حظي بجانب من الاهتمام حيث إن هناك نظماً عربية تحرم المرأة من حقوقها السياسية، وحتى في الدول التي تتمتع فيها المرأة بهذه الحقوق من الناحية القانونية فإن ممارستها لها تعتبر في أفضل الأحوال محدودة النطاق والتأثير لاعتبارات عديدة تتعلق بالأوضاع والخصوصيات الاجتماعية والسياسية والثقافية. وقد جرى تناول هذا الموضوع في إطار رصد انعكاسات التعددية السياسية وعملية التحرير السياسي على الدور السياسي للمرأة، فضلاً عن تناوله في إطار مفاهيم مثل الحركة النسوية "Feminism" والنوع "Gender"، مع ملاحظة محدودية انتشار هذين المفهومين بين الباحثين العرب[٣٧]. كما اهتم البعض بالبحث في المعوقات التي تؤثر في إمكانية تدعيم حقوق الإنسان في الوطن العربي، وهي معوقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، خاصة وأن النظم الحاكمة تطرح ذرائع عديدة للاستمرار في تقييد حقوق الإنسان مثل: ذريعة عدم النضج السياسي، وذريعة الأمن الوطني، وذريعة أولوية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك فقد ركز بعض الباحثين على بحث حالة حركة حقوق الإنسان في الوطن العربي وتقويمها، كما أن هناك من اتخذ من مفهوم «المواطنة» كمدخل للربط بين التعددية السياسية والتحول الديمقراطي من ناحية، وحقوق الإنسان من ناحية أخرى، باعتبار أن هذا المفهوم يثير العديد من القضايا والتساؤلات المتعلقة بطبيعة كل من الدولة والمجتمع المدني، وحالة حقوق الإنسان، وسيادة القانون... إلخ[٣٨].

٤ - الإطار الإقليمي والدولي والتحول الديمقراطي في الأقطار العربية:

اهتمت دراسات عديدةبرصد انعكاسات بعض العوامل الإقليمية والدولية على التطور السياسي والديمقراطي في البلدان العربية وتحليلها، ومن هذه العوامل على سبيل المثال: العلاقات العربية - العربية وتأثيرها في التطور السياسي الداخلي في الأقطار العربية، وتأثير علاقة الجوار الجغرافي على الانفتاح السياسي والتحول

الديمقراطي في دول عربية صغيرة تجاور دولاً عربية كبيرة – بالمعايير العربية – تحكمها نظم تسلطية استبدادية (مثل لبنان وسوريا، الأردن والعراق، قطر والسعودية)، وأثر الحدث الجزائري على التطور الديمقراطي في بعض الدول العربية، بالإضافة إلى العديد من العوامل الدولية التي سيتم تناولها في موضع لاحق. ومع التسليم بوجود نوع من التداخل بين ما هو إقليمي وما هو دولي، فالملاحظ أن الدراسات المعنية قد ركزت على عاملين أساسيين بهذا الخصوص هما: الصراع العربي – الإسرائيلي، والسياسة الأمريكية تجاه قضية الديمقراطية في الوطن العربي. وتعرض الدراسة لكل منهما بقليل من التفصيل.

أ – الصراع العربي – الإسرائيلي والتطور الديمقراطي في الوطن العربي:

لقد اهتمت دراسات عديدة برصد انعكاسات الصراع العربي – الإسرائيلي على التطور السياسي والديمقراطي في الوطن العربي وتحليلها، وذلك على ثلاثة مستويات تحليلية:

المستوى الأول: ويتمثل في دراسة حدود ومسالك تأثير الصراع العربي – الإسرائيلي في تكريس ظاهرة التسلطية السياسية وعرقلة التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، وقد اعتبر عدد من الباحثين هذا الصراع عاملاً رئيسياً بهذا الخصوص، وطرحوا تسويفات عديدة لذلك، لا يتسع المجال للخوض فيها[٣٩].

المستوى الثاني: ويتعلق باستشراف تأثير عملية السلام بين العرب وإسرائيل على التطور الديمقراطي في الوطن العربي وتحليله. ومن الناحية النظرية أشار بعض الباحثين إلى أن السلام متى تحقق سوف يعزز من فرص الديمقراطية وإمكانياتها في النظم العربية، وقد طرحوا بعض الحجج التي تدعم وجهة نظرهم[٤٠]. ولكن بالمقابل هناك من اهتم باختبار هذه المقولة بالنسبة للأطراف العربية التي أبرمت اتفاقيات سلام مع إسرائيل وهي مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد خلص هؤلاء إلى أن عملية التسوية في الحالات المذكورة كانت على حساب الديمقراطية[٤١].

المستوى الثالث: ويُعنى برصد انعكاسات الديمقراطية في الوطن العربي على السلام بين العرب وإسرائيل وتحليلها. وفي هذا السياق أكد عدد من الباحثين على أن تحقيق الديمقراطية في النظم العربية يمثل عنصراً مهماً لتحقيق سلام مستقر ودائم

بين العرب وإسرائيل (الديمقراطية)، باعتبار أن النظم الديمقراطية لا تحارب بعضها بعضاً وتلتزم باللجوء إلى الأساليب السلمية لحل الصراعات والخلافات فيما بينها. ويُلاحظ أن هذا الطرح يروج له باحثون إسرائيليون بصفة أساسية، بل هو يعكس نوعاً من التفكير السائد في إسرائيل على الصعيدين السياسي والأكاديمي، والذي يقوم على اختزال الصراع العربي – الإسرائيلي بمختلف جذوره وقضاياه وأبعاده في قضية غياب الديمقراطية في الوطن العربي، ومن ثم فإن المدخل لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة هو أن يصبح العرب ديمقراطيين[٤٢].

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن السلام في حد ذاته لا يتعارض مع الديمقراطية بل هو يخدم قضية الديمقراطية. ولكن بالنسبة للصراع العربي – الإسرائيلي فإن أثر السلام على الديمقراطية في الوطن العربي يتوقف على طبيعة هذا السلام. فالسلام المنقوص أو المكبل بالقيود يؤثر سلباً على عملية التطور الديمقراطي، حيث إن النظم التي توقع اتفاقيات من هذا النوع، وبغض النظر عن أسباب ذلك، تقوم باتخاذ إجراءات غير ديمقراطية لفرض هذه الاتفاقيات التي لا تحظى بقبول قطاعات يعتد بها من مواطنيها وتمريرها.

ب – الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي:

ظهرت خلال عقد التسعينات مجموعة من الدراسات سعت لرصد أثر السياسة الأمريكية على عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية وتحليلها، ودور هذه السياسة في تدعيم أو عرقلة هذه العملية. وعلى الرغم من تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضية التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ووجود دور ملموس لها في تدعيم هذه العملية بأشكال متعددة وأساليب مختلفة في عديد من دول آسيا وأمريكا اللاتينية[٤٣]، إلا أن معظم الدراسات التي تناولت هذه القضية على الصعيد العربي خلصت إلى نتيجة أساسية مفادها أن قضية الديمقراطية لا تأتي ضمن أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة، وأن مسلكهابهذا الخصوص هو تجسيد واضح للتناقض بين مبادئ وشعارات الديمقراطية التي ترفعها الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية ومصالحها من ناحية أخرى، وأنها تضحي بالمبادئ إذا تعارضت مع المصالح، بل هي توظف المبادئ لخدمة هذه المصالح[٤٤]؛ ولذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل استمرار نظم تسلطية

موالية لها، تضمن في ظلها وبفضلها تأمين مصالحها في المنطقة، على نظم ديمقراطية قد تتأثر في ظلها هذه المصالح بالسلب نتيجة للتعقيدات الإجرائية المرتبطة بصنع القرار في ظل الممارسة الديمقراطية من ناحية[٤٥]، فضلاً عن كونها تفتح الباب أمام إمكانية وصول حركات إسلامية إلى السلطة في هذه الدولة العربية أو تلك من ناحية أخرى، وهو أمر تبدو الولايات المتحدة الأمريكية غير مستعدة للتسليم به[٤٦].

وقد تناولت الدراسات السابقة السياسة الأمريكية تجاه قضية الديمقراطية في الوطن العربي على ثلاثة مستويات تحليلية على النحو التالي:

المستوى الأول: ويقوم على رصد وتحليل المؤشرات الكمية والكيفية التي تكشف عن طبيعة وحدود اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمسألة الديمقراطية في المنطقة العربية. وتتمثل هذه المؤشرات في: المساعدات الاقتصادية والفنية ذات الصلة، المباشرة أو غير المباشرة، بالعملية الديمقراطية، والتي قدمتها جهات أمريكية حكومية وغير حكومية إلى بعض دول المنطقة أو إلى بعض منظمات المجتمع المدني فيها، كما تشمل مواقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أحداث وتطورات ذات صلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان (الممارسات اللاديمقراطية لنظم موالية لها في المنطقة، إلغاء الانتخابات البرلمانية في الجزائر عام ١٩٩٢.... إلخ). ومن هذه المؤشرات أيضاً الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية بأشكال مختلفة وأساليب متعددة على دول عربية باسم الديمقراطية، وطبيعة الأهداف والمصالح التي ارتبطت بهذه الضغوط، ومدى علاقتها بتبني الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان كهدف نبيل ورسالة أخلاقية[٤٧].

المستوى الثاني: ويتعلق بتفسير ظاهرة ضعف اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضية الديمقراطية في الوطن العربي. والمقولة الأساسية التي طرحها عدد من الباحثين بهذا الخصوص هي وجود تناقض بين المبادئ والمصالح في السياسة الأمريكية تجاه هذه القضية، فإنجاز تحول ديمقراطي حقيقي في دول المنطقة سوف يؤثر سلباً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فيها؛ ولذلك فهي تنحاز للمصالح على حساب المبادئ. وفي هذا السياق تم التركيز على قضايا عديدة مثل: النفط، وإسرائيل، ومبيعات الأسلحة الأمريكية لدول المنطقة، ونفوذها السياسي ووجودها العسكري فيها، والحركات الإسلامية المسيسة[٤٨].

المستوى الثالث، ويرتبط بتقويم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية الديمقراطية في المنطقة العربية. وفي هذا الإطار خلص عدد من الباحثين، بعضهم من الأمريكيين، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تغض الطرف عن الممارسات اللاديمقراطية للنظم الموالية لها، وتشجع على اتخاذ إجراءات غير ديمقراطية ضد القوى المعارضة لعملية التسوية بين العرب وإسرائيل؛ ولذلك فإن أقصى ما تفعله تجاه قضية الديمقراطية في الوطن العربي هو دعوة النظم الموالية لها إلى تحسين أساليب الحكم والإدارة وتعزيز عملية الانفتاح السياسي، مع تبني برامج متواضعة من أجل تحقيق هذا الهدف، ويرتبط كل ذلك في التحليل الأخير بحرصها على تأمين قدرة النظم المعنية على الاستمرار. ونظراً لذلك فقد طالب باحثون وخبراء الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة أن تدعم عملية التحول الديمقراطي الحقيقي في المنطقة العربية، وأن تتخلى عن النفاق السياسي والمعايير المزدوجة في التعامل مع هذه القضية، فضلاً عن مطالبتها بدفع النظم الحاكمة فيها لاتخاذ خطوات جادة على طريق الديمقراطية باعتبار أن ذلك هو العامل الرئيسي الذي يضمن الاستقرار في المنطقة خلال الأجلين المتوسط والطويل، والذي يمكن في إطاره تأمين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فيها[٤٩]. كما أكد البعض على ضرورة إحداث تغيير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية المعتدلة بحيث يتم فتح قنوات اتصال معها تحسباً لاحتمال وصولها إلى السلطة في هذه الدولة أو تلك، بل إن هناك من طالب صراحة بضرورة أن تتعلم الولايات المتحدة الأمريكية كيف تتعامل مع نظام إسلامي وصل إلى السلطة بطريقة ديمقراطية[٥٠].

ثانياً: المجتمع المدني وعلاقته بالدولة

منذ أواخر ثمانينات القرن العشرين، برز اتجاه في دراسة النظم السياسية العربية اتخذ من مفهوم المجتمع المدني مدخلاً للدراسة والتحليل. ومن المعروف أن هذا المفهوم ليس جديداً، حيث إن له جذوره وامتداداته السابقة على صعيدي الفكر والممارسة، ولكن الجديد هو إحياء المفهوم وتطويره مع تزايد الاهتمام به وتوظيفه في التحليل السياسي المقارن خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وقد ارتبط ذلك بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، كما ارتبط بتنامي الحركات الاجتماعية الجديدة في الغرب. وبناء على ذلك فإن استخدام مفهوم المجتمع المدني كمدخل لتحليل النظم السياسية العربية ودراستها إنما يأتي في إطار استخدامه على نطاق واسع لتحليل التطورات السياسية والاجتماعية في مناطق أخرى من العالم ودراستها[٥١].

وقد ظهرت خلال عقد التسعينات مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي سعت للتأصيل لمفهوم المجتمع المدني، ورصد واقع منظماته في الأقطار العربية وتحليلها، فضلاً عن تحليل طبيعة علاقته بالدولة وتقويمها من ناحية وبعملية التحول الديمقراطي من ناحية أخرى[٥٢]. وبصفة عامة فقد ركزت الدراسات المعنية على عدد من المحاور طرحت في إطارها مجموعة من القضايا النظرية والتطبيقية، وذلك على النحو التالي:

١ - الإطار المفاهيمي:

على الرغم من تعدد تعريفات مفهوم المجتمع المدني، إلا أن الأدبيات السابقة في الموضوع تشير إلى أن التعريف الأكثر شيوعاً للمفهوم والذي يحظى بقبول عدد كبير من الباحثين هو الذي ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره «شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للخلافات والصراعات». وبناء على هذا فإن هناك عدة عناصر أو أركان لمفهوم المجتمع المدني[٥٣]:

أولها: العنصر التنظيمي/ المؤسسي، فالمجتمع المدني يضم مجموعة من التنظيمات منها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية والعمالية، وجماعات المصالح، والجمعيات الأهلية، والاتحادات والروابط والنوادي واللجان والمنتديات الاجتماعية والثقافية والفكرية والعلمية والشبابية والرياضية، فضلاً عن الحركات النسائية والطلابية، والهيئات الحرفية، والمراكز البحثية، وغرف التجارة والصناعة وغيرها. **وثانيها:** الفعل الإرادي الحر، حيث إن تنظيمات المجتمع المدني يؤسسها الأفراد بمحض إرادتهم الحرة وينضمون إليها طواعية، ولذلك فهي تختلف عن الجماعات الإرثية التي ينتمي إليها الفرد استناداً إلى أسس موروثة تقوم على معايير قرابية أو عرقية أو دينية، كما أنها تختلف عن التنظيمات والمؤسسات الحكومية التي تجسد سلطة الدولة التي تفرض سيادتها وقوانينها على كل من يولدون ويعيشون على إقليمها دون قبول مسبق منهم. **وثالثها:** استقلالية منظمات المجتمع المدني عن الدولة، وهذا لا يعني انفصالها عن الدولة، حيث إن الاستقلالية هنا نسبية باعتبار أن تنظيمات المجتمع المدني تنشأ في الأصل بمبادرات من الأفراد والقوى والتكوينات الاجتماعية، كما أنها تتمتع بالاستقلالية في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية. **ورابعها:** وجود إطار قيمي/ أخلاقي يتمثل في مجموعة القيم والمعايير التي تلتزم بها تنظيمات المجتمع المدني سواء في إدارة العلاقات فيما بينها أو بينها وبين الدولة، ومن هذه القيم: التسامح، والقبول بالتعدد والاختلاف في الفكر والرؤى والمصالح، فضلاً عن الالتزام بقيم التنافس والتعاون واللجوء إلى الطرق السلمية في إدارة الصراعات والخلافات وحلها باعتبار أن المجتمع المدني ليس متجانساً، بل يضم العديد من التكوينات والتنظيمات ذات الرؤى والمصالح المتعددة التي تقوم العلاقات فيما بينها على أسس من التعاون أو التنافس أو الصراع.

وجدير بالذكر أن بعض الباحثين اتجهوا إلى استخدام مفاهيم أخرى في الإشارة إلى نفس دلالة مفهوم المجتمع المدني أو بعض جوانبه ومكوناته، ومن هذه المفاهيم على سبيل المثال: المنظمات التطوعية، والمنظمات غير الحكومية، والحياة التشاركية "Associational Life"، والقطاع الثالث باعتبار أن الحكومة بأجهزتها تمثل القطاع الأول فيما يمثل القطاع الخاص القطاع الثاني. والملاحظ أن هذه المفاهيم تشير جميعها إلى مجال عام يتحرك فيه الأفراد والجماعات في علاقات وتفاعلات تعاونية أو تنافسية أو صراعية بعيداً عن سيطرة الدولة أو تدخلها المباشر،

ومن خلال تنظيمات تعبر عن مصالحهم وتعمل من أجل تحقيق هذه المصالح والدفاع عنها. كما حاول البعض التمييز بين مفهوم المجتمع المدني ومفاهيم أخرى مثل المجتمع السياسي والمجتمع الديني والمجتمع العسكري[٥٤].

وعلى الرغم من أن الاتجاه الغالب في التعريف بمفهوم المجتمع المدني يؤكد على أنه يتكون من التنظيمات التطوعية الحديثة، غير الإرثية وغير الحكومية، إلا أن الواقع الاجتماعي في عديد من الدول العربية قد دفع بعض الباحثين إلى التحفظ بهذا الشأن، حيث إن بعض التكوينات التقليدية (القبلية والعشائرية والطائفية) تلعب أدواراً مهمة في الحياة السياسية في دول مثل اليمن والأردن ولبنان والسودان ودول مجلس التعاون الخليجي وغيرها، سواء في العملية الانتخابية أو في رفع المطالب وممارسة الضغوط على السلطات، بل إنها تلقي بتأثيراتها على كثير من الأجهزة والمؤسسات الرسمية ذاتها، مما حدا بهؤلاء الباحثين إلى التأكيد على صعوبة الحديث عن مجتمع مدني في الدول المعنية دون أخذ دور بعض التكوينات التقليدية في الاعتبار، حتى وإن كان مفهوم المجتمع المدني بمعناه الحديث ينطوي في جوهره على إضعاف دور هذه التكوينات[٥٥].

٢ – حدود صلاحية مفهوم المجتمع المدني للتطبيق في الواقع السياسي العربي:

مع بداية الاهتمام الجدي بمفهوم المجتمع المدني في مطلع التسعينات طرح البعض قضية مدى صلاحية المفهوم وحدود ملاءمته للتطبيق في الواقع السياسي العربي ودراسة النظم السياسية العربية. فهناك من اعترض على استخدام هذا المفهوم استناداً إلى حجج عديدة منها: أن هذا المفهوم ارتبط بخبرة التطور السياسي في المجتمعات الرأسمالية الغربية، وهي خبرة شهدت ثورات صناعية وتكنولوجية وسياسية ومعرفية وثقافية، ونظراً لعدم حدوث ثورات مماثلة لها في الخبرة العربية، فإنه يصعب سحب المفهوم من بيئته التي نشأ فيها واستخدامه في بيئة أو بيئات مغايرة لها ظروف وخصوصيات مختلفة. ومن هذه الحجج أيضاً أنه لا يوجد مجتمع مدني بالمعنى الحقيقي في الدول العربية، فتنظيمات المجتمع المدني أو بعضها إما غائبة حيث لا يُسمح بقيامها في بعض الدول العربية أو تعاني من الضعف والهشاشة في الدول التي تسمح بقيامها. كما أن استمرار التأثير المتزايد للتكوينات

الاجتماعية التقليدية (العشائرية والقبلية والطائفية) على الحياة السياسية في عديد من الدول العربية، وشيوع ظاهرة «تريّف المدينة» في الوطن العربي بصفة عامة، قد دفع بعض الباحثين إلى تفضيل استخدام مفهوم «المجتمع الأهلي» بدلاً من «المجتمع المدني» باعتبار أن الأول لا يقيم تمييزاً بين الريف والمدينة ولا بين التكوينات الاجتماعية التقليدية والتكوينات الاجتماعية الحديثة. وهناك أيضاً من أكد على ضرورة التمييز بين المجتمع المدني التقليدي والمجتمع المدني الحديث استناداً إلى ازدواجية التكوينات الاجتماعية في الوطن العربي(٥٦).

وبغض النظر عن الحجج سالفة الذكر، فالواقع أن أدبيات عديدة قد تجاوزت مثل هذه التحفظات واستخدمت المفهوم كأداة نظرية تحليلية في دراسة الظواهر التي يعبر عنها في الواقع العربي من ناحية، بل واتخاذه كمدخل لتحليل ودراسة بعض قضايا التطور السياسي والاجتماعي في الدول العربية من ناحية أخرى. وقد استندت هذه الأدبيات إلى عدة اعتبارات منها: تزايد عدد تنظيمات المجتمع المدني في الغالبية العظمى من الدول العربية منذ منتصف الثمانينات. كما أن الخبرة الإسلامية عرفت تاريخياً أشكالاً تنظيمية عبرت عن جوهر مفهوم المجتمع المدني سواء لجهة تمثيلها لمصالح جماعات وفئات معينة أو لجهة استقلاليتها النسبية عن الدولة، ومنها على سبيل المثال: نظام الوقف الإسلامي، والطوائف الحرفية، ورجال الدين، والطرق الصوفية... إلخ. أضف إلى ذلك أن استخدام مفهوم المجتمع المدني كمفهوم نظري تحليلي لا يشترط بالضرورة اكتمال الظاهرة التي يعبر عنها في الدول العربية حتى يتسنى استخدامه، بل إن استخدامه يفيد في الكشف عن خصوصية المجتمع المدني في الواقع العربي، والبحث في سبل تقوية هذا المجتمع وتفعيله. وأخيراً فإن استخدام المفهوم لا يعني بأي حال من الأحوال أن يظل الباحث أسيراً للتعريف القاموسي الاصطلاحي له، بل يمكن أن يطوره ويضيف إليه انطلاقاً من الواقع الذي يقوم بدراسته. وفي ضوء ذلك فقد أصبح مفهوم المجتمع المدني جزءاً أساسياً من بنية الخطاب السياسي والأكاديمي المتعلق بالحياة السياسية في الوطن العربي(٥٧).

٣ - رصد واقع المجتمع المدني في الأقطار العربية وتحليله:

لقد تزايد عدد تنظيمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ في الدول العربية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين؛ وذلك لأسباب عديدة لا يتسع المجال للخوض

فيها. وفي هذا الإطار فقد اهتمت أدبيات عديدة برصد واقع المجتمع المدني في الدول العربية وتحليله، وذلك سواء على مستوى دراسات الحالة أو الدراسات المقارنة بين حالتين أو أكثر، وقد كان هناك تركيز خاص على دراسة تنظيمات بعينها مثل: الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية. وبالإضافة إلى ذلك فقد تناولت بعض الأدبيات تحت مفهوم المجتمع المدني قوى وتنظيمات أخرى مثل الحركات الإسلامية، والحركات النسوية، والصحافة المستقلة... إلخ[٥٨]. وقد خلصت دراسات عديدة تناولت بالرصد والتحليل المجتمع المدني في الدول العربية إلى **عدد من النتائج أهمها ما يلي:**

أ - أن هناك تفاوتات بين الدول العربية من حيث وجود المجتمع المدني ودرجة تطور تنظيماته ومدى فاعليته وتأثيره في الحياة السياسية، فهناك دول عربية عديدة يوجد بها أحزاب ونقابات وجمعيات وروابط... إلخ، وهناك دول أخرى مثل دول مجلس التعاون الخليجي تحظر قيام بعض تنظيمات المجتمع المدني مثل الأحزاب السياسية وبعضها يحظر النقابات المهنية والعمالية[٥٩]. وهذه المسألة يمكن فهمها في ضوء التفاوتات بين الدول العربية من حيث درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وطبيعة نظمها السياسية، وخصوصية تكويناتها الاجتماعية.

ب - أن الأحزاب السياسية باعتبارها تمثل مكوناً رئيسياً في المجتمع المدني، تعاني بصفة عامة من غياب أو محدودية دورها السياسي، فالغالبية العظمى من الأحزاب السياسية المشروعة في دول مثل مصر والأردن واليمن وموريتانيا والجزائر وتونس هي أحزاب صغيرة تتسم بضعف قواعدها الجماهيرية، وهي في الغالب أحزاب أشخاص وليست أحزاب برامج. كما أن النظام الحزبي التعددي في عديد من الدول العربية يعاني من حالة واضحة من عدم التوازن، حيث يوجد هناك حزب كبير يستمد قوته من ترؤس رئيس الدولة له، وتداخل أجهزته مع أجهزة الدولة، وإلى جواره توجد أحزاب صغيرة محدودة التأثير والفاعلية، مما يؤكد على أن التعددية الحزبية في هذه الدول هي تعددية شكلية وليست حقيقية. ويرجع ذلك إلى كثرة القيود التي تضعها السلطات الحاكمة على حرية تشكيل الأحزاب وعلى نشاط الأحزاب القائمة، كما يرجع إلى أسباب

أخرى ترتبط بالأحزاب ذاتها مثل: ضعف التنظيم الحزبي، وغياب أو ضعف الديمقراطية الداخلية، ومحدودية قنوات الاتصال الحزبي والجماهيري، وضعف القواعد الشعبية والاجتماعية، وعدم تبلور الأطر الفكرية بالنسبة لكثير من الأحزاب، وكثرة الانشقاقات الداخلية، وضعف إمكانيات التنسيق بين الأحزاب.... إلخ(٦٠).

ج - أن النقابات المهنية تعتبر بمثابة العمود الفقري للمجتمع المدني في عديد من الدول العربية، وذلك بحكم موقعها المركزي في العملية الإنتاجية والخدمية، وطبيعة العضوية فيها، حيث تضم أكثر الشرائح تعليماً. كما أن هذه النقابات هي أعضاء في اتحادات عربية، ولها اتصالاتها بالتنظيمات المماثلة على الصعيد العالمي مما يمنحها بعض القوة والدعم. وإلى جانب اهتمام النقابات المعنية بالأمور المهنية وغيرها من الأمور ذات الصلة بمصالح أعضائها، فقد كان لها دورها السياسي البارز في عديد من الدول العربية خلال عقد التسعينات؛ وذلك من خلال انخراطها في أنشطة ذات طابع سياسي تتصل ببعض القضايا العامة الداخلية والخارجية، ورفع مطالب للسلطات بخصوصها، كما شكلت النقابات المهنية أو بعضها العصب الرئيسي في جهود المقاطعة العربية لإسرائيل وأنشطة هذه المقاطعة. ومن الملاحظ أن تصاعد الدور السياسي للنقابات المهنية في بعض الدول قد اقترن في جانب مهم منه ببروز دور الإسلاميين في هذه النقابات كما هو الحال في الأردن ومصر(٦١).

د - أن الجمعيات الأهلية والتي تُعرف في بعض الدول بجمعيات النفع العام هي من أكثر أشكال المجتمع المدني انتشاراً في الدول العربية، خاصة وأن هذه الجمعيات تسعى لتحقيق أهداف وغايات ذات طابع خيري أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو ديني أو تعليمي... إلخ. وعلى الرغم من أن الجمعيات المسيسة تعتبر بصفة عامة محدودة العدد في الدول العربية، إلا أن بعض الجمعيات غير المسيسة تؤدي أدواراً سياسية غير مباشرة وبخاصة خلال العمليات الانتخابية، فمن خلال ما تقدمه من خدمات اجتماعية تسهم في خلق وتوسيع القواعد الاجتماعية المؤيدة للتيارات والقوى السياسية المرتبطة بها، ومن ذلك على سبيل المثال أن الجمعيات ذات التوجهات الإسلامية شكلت

قنوات لتوسيع دائرة التأييد السياسي للإخوان المسلمين في كل من مصر والأردن وبخاصة خلال الانتخابات. وعلى الرغم من أن معظم الدول العربية تعرف جمعيات أهلية نشطة ولديها مصادر جيدة للتمويل إلا أن هناك العديد من الجمعيات التي تعتبر محدودة التأثير والفاعلية لضعف مواردها، ومحدودية أعضائها، ونخبوية أهدافها[٦٢].

هـ - شهدت خارطة المجتمع المدني في بعض الدول العربية وبخاصة تلك التي تأخذ بالتعددية السياسية كما هو الحال في مصر وتونس واليمن وغيرها، شهدت قيام منظمات وروابط للدفاع عن حقوق الإنسان، درج البعض على تسميتها بـ «منظمات الدفاع ومناصرة الحقوق». ونظراً لتشعب أنشطة بعض هذه المنظمات وبخاصة فيما يتعلق برصد انتهاكات حقوق الإنسان، فقد غلب على علاقتها بالنظم الحاكمة طابع التوتر الذي وصل في بعض الأحيان إلى حد التأزم كما هو الحال بالنسبة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. وبصفة عامة يمكن القول بأن مثل هذه المنظمات تؤدي دوراً مهماً في تعزيز عملية التحول الديمقراطي شريطة أن تتبنى قضية الدفاع عن حقوق الإنسان كهدف نبيل ورسالة سياسية أخلاقية وليس مصدراً للربح المادي والحصول على تمويل من جهات أجنبية على غرار ما تفعل بعض المنظمات المعنية بحقوق الإنسان في مصر[٦٣].

و - أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها، وتشهدها، دول عربية عديدة منذ منتصف السبعينات والمتمثلة في الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى سياسات التحرير الاقتصادي، هذه التطورات أثرت على خارطة المجتمع المدني، حيث برزت جمعيات لرجال الأعمال (هناك أكثر من عشر جمعيات من هذا النوع في مصر)، تهتم بتحقيق مصالحهم والدفاع عنها في عمليات الخصخصة وتحرير الاقتصاد والحصول على المزيد من الإعفاءات الجمركية والضريبية والتسهيلات... إلخ. وفي عديد من الدول العربية تولي الحكومات هذه الجمعيات اهتماماً خاصاً في إطار حرصها على تشجيع دور القطاع الخاص في عملية التنمية[٦٤].

٤ – بعض القضايا والإشكاليات المرتبطة بالمجتمع المدني والتي تؤثر على فاعليته ودوره:

إذا كانت الدراسات التي عُنيت برصد واقع المجتمع المدني في الأقطار العربية وتحليله قد خلصت إلى ضعف المجتمع المدني ومحدودية دوره في معظم الحالات، إلا أنها أثارت جملة من القضايا والإشكاليات التي يمكن فهم هذا الواقع في إطارها، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

القضية الأولى: وتتمثل في افتقار بعض تنظيمات المجتمع المدني وبخاصة الأحزاب السياسية للتماسك الداخلي نظراً لكثرة الانشقاقات والانقسامات داخل العديد منها، وهو ما يضعف من فاعلية هذه الأحزاب، ويقلص من صدقيتها لدى الرأي العام، ويحد من قدرتها على التنسيق فيما بينها. وقد رصدت دراسات عديدة هذه الظاهرة في عدد من الدول العربية. وبالإضافة إلى الأحزاب السياسية، فإن ظاهرة الاتجاه نحو تسييس العمل النقابي كما هو الحال في مصر والأردن وغيرهما قد أسهمت في بعض الحالات في خلق انقسامات داخل بعض النقابات المهنية، حيث أصبح الصراع داخل هذه النقابات انعكاساً للصراع والتنافس بين بعض الأحزاب والتيارات السياسية(٦٥).

القضية الثانية: وهي قضية تمويل تنظيمات المجتمع المدني. وقد أُثيرت في هذا الإطار مسألة قيام السلطات الحاكمة بتمويل بعض تنظيمات المجتمع المدني مما يكرس من سيطرة الدولة عليها ويحد من استقلاليتها، كما أُثيرت قضية التمويل الأجنبي لبعض تنظيمات المجتمع المدني، وبخاصة تلك العاملة في مجالات حقوق الإنسان والبحث العلمي، وهي قضية معقدة ومتعددة الأبعاد والأطراف. ولكن في جميع الحالات تبقى قضية تمويل تنظيمات المجتمع المدني إحدى أبرز الإشكاليات والعقبات المرتبطة بنمو المجتمع المدني وتطوره في الوطن العربي(٦٦).

القضية الثالثة: وهي قضية علاقة تنظيمات المجتمع المدني بالتكوينات التقليدية (العشائرية والقبلية والطائفية). فعلى الرغم من أن تنظيمات المجتمع المدني ترتبط في الأساس بالتكوينات الاجتماعية التي تقوم على أسس إنجازية حديثة كالتعليم والمهنة والدخل والطبقة.... إلخ، إلا أن الواقع الاجتماعي في عديد من الدول العربية قد

انعكس على بنية بعض تنظيمات المجتمع المدني وبخاصة الأحزاب السياسية، ففي دول مثل لبنان والسودان واليمن نشأت أحزاب عديدة مرتبطة بالانتماءات الأولية وأصبحت تعبر عن هذه الانتماءات أو مجرد امتدادات لها. ومن المفارقات أن الأحزاب وحتى بعض النظم الحاكمة كما هو الحال في الكويت والأردن تتجه إلى إحياء الانتماءات الأولية وبخاصة خلال الانتخابات البرلمانية لتدعيم قاعدة التأييد السياسي لها والحد من تأثيرات القوى المعارضة وأدوارها وبخاصة القوى الإسلامية(٦٧).

٥ - بعض المداخل النظرية المرتبطة بدراسة النظم السياسية العربية من منظور المجتمع المدني:

اعتمدت مجموعة من الأدبيات التي تناولت النظم السياسية العربية من منظور المجتمع المدني على مدخلين نظريين أساسيين هما: **العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، والعلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي.**

أ - مدخل العلاقة بين المجتمع المدني والدولة:

تعتبر الاستقلالية النسبية عن الدولة من أبرز خصائص المجتمع المدني على نحو ما سبق ذكره. وقد أكدت دراسات عديدة على مقولة نظرية مفادها أن تقوية المجتمع المدني وتعزيز دوره لا تعني بحال من الأحوال إضعاف دور الدولة، فالمجتمع المدني الفعال لا يوجد إلا في إطار دولة قوية وليست تسلطية، أي دولة ديمقراطية تستقطب الولاء الأسمى لمواطنيها استناداً إلى أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون، وتستند إلى مؤسسات راسخة تؤكد قدرتها على أداء وظائفها بفاعلية. والحديث عن دولة قوية بهذا المعنى لا يعني إضعاف المجتمع المدني، حيث إن وجودهما معاً يدعم من الديمقراطية والاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي فيما يؤدي غيابهما معاً أو غياب أحدهما إلى شيوع مظاهر التسلط والاستبداد ووجود حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، قد تأخذ شكل الحرب الأهلية(٦٨). واستناداً إلى هذا المدخل اتجهت دراسات عديدة إلى تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني على ثلاثة مستويات على النحو التالي:

المستوى الأول: ويشمل الأساليب التي تنتهجها الدولة لفرض نوع من السيطرة والضبط على المجتمع المدني، فعلى الرغم من هامش الحرية النسبي الذي

تتمتع به تنظيمات المجتمع المدني في عدد من الدول العربية وبخاصة تلك التي أخذت بالتعددية السياسية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، وهو هامش يتفاوت في حجمه من دولة إلى أخرى، إلا أن علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الغالبية العظمى من الأقطار العربية لا تزال علاقة غير صحية، حيث تتجه الدولة إلى ضمان استمرار نوع من السيطرة على المجتمع المدني، فيما تتجه بعض تنظيمات المجتمع المدني إلى مقاومة توجهات وسياسات الدولة للسيطرة أو الحد منها، وهو ما يؤدي إلى خلق توترات تصل أحياناً إلى حد التأزم بين الدولة وبعض التنظيمات المعنية. وقد أشارت أدبيات سابقة إلى نماذج عديدة من القيود التي تفرضها السلطات الحاكمة على منظمات المجتمع المدني[٦٩]. فهناك من **ناحية أولى**، قيود قانونية وسياسية وأمنية وإدارية مفروضة في عديد من الدول العربية على حرية تشكيل الأحزاب السياسية وعلى نشاط الأحزاب المرخصة، وبذلك فإن السلطة الحاكمة هي التي تحدد شكل الخريطة الحزبية وترسم حدود النشاط الحزبي، وهو ما أسهم في غلبة طابع التوتر والتأزم على العلاقة بين الحكم وبعض أحزاب المعارضة في عديد من الحالات. وهناك من **ناحية ثانية**، تدخلات الدولة بأساليب قانونية وإدارية في شؤون النقابات المهنية والعمالية بهدف فرض سيطرتها على هذه النقابات والحد من نشاطها السياسي وتقليص دور بعض القوى والتيارات السياسية المناوئة داخلها، وهو ما أدى إلى وجود توترات وصراعات بين الدولة وبعض النقابات في عديد من الدول. وهناك **من ناحية ثالثة**، القيود الحكومية المفروضة على الجمعيات الأهلية سواء فيما يتعلق بشروط تشكيلها أو تحديد مجالات عملها، أو ممارساتها لأنشطتها أو تمويلها. وهناك من **ناحية رابعة**، السياسات والأساليب التي تتبعها النظم الحاكمة لإحكام سيطرتها على الحركة الطلابية. وهناك من **ناحية خامسة**، أساليب الاستمالة التي تستخدمها النظم الحاكمة لضمان نوع من السيطرة على تنظيمات المجتمع المدني، ومنها: تمويل أنشطة بعض هذه التنظيمات، ومن ثم التأثير في أدوارها، وإفساح المجال لمشاركة بعض قوى المجتمع المدني وتنظيماته في عملية صنع القرار عند بعض المستويات وبشكل محسوب، ومن ذلك على سبيل المثال مشاركة جمعيات رجال الأعمال في صنع بعض القرارات والسياسات الاقتصادية والاستثمارية في بعض الدول العربية. وهناك من **ناحية سادسة**، الأساليب التي تستخدمها السلطات الحاكمة من أجل تعميق الخلافات

والانقسامات داخل بعض أحزاب المعارضة بهدف تقليص دورها وتحجيم فاعليتها، أو خلق وتعميق ما يُعرف بالصراعات المتوازنة بين بعض تنظيمات المجتمع المدني بهدف إضعافها بحيث يستمر النظام قابضاً على مختلف خيوط اللعبة السياسية. كما أن السلطات الحاكمة في كل الدول العربية أو جلها لا تتساهل مع أي مظاهر للاحتجاج الجماعي السلمي الذي تمارسه بعض قوى وتنظيمات من المجتمع المدني.

المستوى الثاني: ويشمل الأساليب التي تسلكها بعض تنظيمات المجتمع المدني في التعامل مع الدولة. فإذا كانت النظم الحاكمة تتجه للاستمرار في فرض نوع من السيطرة على قوى المجتمع المدني ومنظماته، فإن بعض هذه القوى والمنظمات اتجه – ويتجه – إلى معارضة السلطة في بعض الدول العربية، سواء فيما يتعلق برفض تدخلاتها في شؤون المنظمات المعنية على غرار التفاعلات التي جرت بين الدولة وعدد من النقابات المهنية في مصر خلال التسعينات، أو تحديها على أرضية قضايا داخلية وخارجية تتبنى المنظمات المعنية أو بعضها مواقف مغايرة لمواقف السلطة بشأنها، أو منازعتها أمام القضاء في بعض الدول. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في بعض الحالات كان لقوى المجتمع المدني ومنظماته دور مهم في الانتفاضات الشعبية التي أطاحت بنظم حاكمة على غرار ما حدث في السودان عامي ١٩٦٤ و١٩٨٥. وفي حالات أخرى كان لبعض هذه المنظمات دور في الإضرابات وبعض أعمال الاحتجاج الجماعي التي استهدفت التأثير على السلطان الحاكمة سواء لدفعها إلى القيام بأعمال معينة وتنفيذ مطالب معينة ذات طابع عام أو فئوي أو لمنعها من اتخاذ قرارات معينة ترى المنظمات المعنية فيها إضراراً بمصالحها أو بمصالح عامة[٧٠].

المستوى الثالث: ويتعلق بتحليل دور تنظيمات المجتمع المدني في حالة انهيار مؤسسات الدولة. وفي هذا السياق أشارت دراسات عديدة إلى الدور الذي لعبته مؤسسات المجتمع المدني في حالة انهيار مؤسسات الدولة كما الحال في لبنان خلال فترة الحرب الأهلية، وفي الكويت خلال فترة الاحتلال العراقي، ففي الحالتين غابت الدولة ومؤسساتها وبقيت بعض منظمات المجتمع المدني تقوم بدور فاعل، بحيث استطاعت أن تسهم في منع المجتمع اللبناني ذاته من الانهيار، وأن تحفظ للمجتمع الكويتي كيانه من خلال دعم من بقي من الكويتيين في الداخل والمشاركة في عرض قضية الكويت على الرأي العام العالمي في الخارج[٧١].

ومن المؤكد أن غياب علاقة صحية وصحيحة بين الدولة والمجتمع المدني في الوطن العربي إنما يعكس في جانب مهم منه مشكلة الدولة القطرية أو الوطنية، ومن هنا فإن قضية إصلاح الدولة الوطنية ذاتها تعتبر الوجه الآخر لعملية تدعيم المجتمع المدني وتقويته، ولا شك في أن ضرورة التزامن بين بناء المجتمع المدني وإصلاح الدولة القطرية وترسيخ مؤسساتها إنما يمثل أحد أبرز إشكاليات التطور السياسي والاجتماعي في الوطن العربي خلال المستقبل المنظور، فالعرب بحاجة إلى مزيد من الدولة (القوية وليس التسلطية) ومزيد من المجتمع المدني (القوي والمؤثر وليس المتشرذم) في نفس الوقت(٧٢).

ب - مدخل العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي:

العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية علاقة تداخل وترابط، فالمجتمع المدني ينتعش في إطار الديمقراطية، كما أنه يشكل في الوقت نفسه ركيزة لترسيخ النظام الديمقراطي واستقراره. وقد طرحت دراسات سابقة عدة تفسيرات لهذه العلاقة(٧٣). **أولها**: أن منظمات المجتمع المدني تتوسط العلاقة بين المواطن والدولة وتقوم بدور في تنظيم هذه العلاقة وإدارتها بطريقة سلمية ومنظمة، وبالتالي فهي تحمي المواطن من تعسف الدولة، وتحمي الدولة من أعمال العنف السياسي التي قد تلجأ إليها بعض القوى والجماعات عندما تعجز عن توصيل مطالبها بطريقة سلمية من خلال قنوات مؤسسية. **وثانيها**: أن تنظيمات المجتمع المدني تقوم بدور مهم في تدريب أعضائها على المشاركة سواء من خلال الانتخابات الداخلية التي تتم في هذه التنظيمات أو من خلال .أنشطتها الأخرى، وبالتالي فهي تزودهم بخبرات ومهارات حياتية تعزز من قدراتهم على المشاركة في الحياة السياسية. **وثالثها**: أن تنظيمات المجتمع المدني تقدم بدائل موضوعية ينخرط فيها أفراد المجتمع، مما يخفف من حدة الولاءات والانتماءات الأولية وما يترتب على تسييسها من انقسامات وصراعات عمودية قد تشكل تهديداً لكيان الدولة ذاته، وبالتالي فهي تعزز من فرص إرساء وترسيخ الديمقراطية والمواطنة والسلم الأهلي. **ورابعها**: أن الأسس والمعايير القيمية والأخلاقية التي يستند إليها المجتمع المدني هي نفس الأسس والمعايير التي تستند إليها الديمقراطية، فكلاهما يستند إلى أسس ومبادئ التسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعدد والاختلاف، والالتزام بالأساليب السلمية في حل الخلافات والصراعات، فضلاً عن أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات.

ولكن على الرغم من الأهمية التي يمثلها المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية على الصعيد النظري وعلى صعيد تجارب التطور السياسي في العديد من دول العالم الأخرى، فإن الدراسات الخاصة بالمجتمع المدني في الدول العربية أكدت على محدودية دوره في تعزيز عملية التطور الديمقراطي في المنطقة، وأرجعت ذلك إلى ثلاث مجموعات من الأسباب[٧٤]. فهناك **أولاً**: أسباب تتعلق بطبيعة منظمات المجتمع المدني ذاتها، حيث إن الكثير منها يفتقر إلى الديمقراطية الداخلية، كما أن هذه المنظمات تعاني في الأغلب الأعم من غياب الديمقراطية في إدارة العلاقات فيما بينها مما يوجد بعض الهواجس والشكوك المتبادلة. وهناك **ثانياً**: أسباب تتعلق بطبيعة النظم الحاكمة، حيث يغلب عليها الطابع التسلطي الاستبدادي بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة، وحتى النظم التي أخذت بالتعددية السياسية (المقيدة) خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، فإنها سارت في هذا الطريق بحسب مبدأ خطوة للأمام وخطوة أو خطوتين للخلف، مما أصاب عملية التحول الديمقراطي بالتكلس والجمود وجعل التعددية المقيدة مجرد إطار شكلي بلا مضمون ديمقراطي حقيقي أو جعلها آلية لتحديث التسلطية أكثر مما هي مدخلاً لتحقيق التحول الديمقراطي. **وثالثاً**: أسباب تتعلق بمشكلة الدولة الوطنية ذاتها على نحو ما سبق ذكره، وكذلك بضعف مقومات الديمقراطية في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الوطن العربي نظراً لضعف الثقافة السياسية الديمقراطية، وتدني قيمة الديمقراطية ضمن أولويات المواطن العربي، فضلاً عن تدهور مستوى معيشة قطاعات واسعة من المواطنين، وزيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وتراجع وضع الطبقة الوسطى في عديد من الدول العربية... إلخ، وكلها قضايا ومشكلات تمثل عقبات أمام عملية تطور المجتمع المدني والديمقراطية في الوطن العربي.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول: إنه من خلال مفهوم المجتمع المدني تم طرح العديد من المتغيرات المرتبطة بالنظم السياسية العربية وتناولها مثل: الأطر الدستورية والقانونية المعمول بها في الدول العربية والتي تتحدد في إطارها علاقة الدولة بالمجتمع المدني، وطبيعة التكوينات الاجتماعية في الأقطار العربية وحدود قدرتها على التأثير السياسي، وخريطة منظمات المجتمع المدني وأنماط علاقاتها بالدولة، وحدود تأثير هذه المنظمات على عملية التطور الديمقراطي في الدول العربية... إلخ.

ثالثاً: الاقتصاد السياسي (الجديد)

على الرغم من أن مدخل الاقتصاد السياسي ليس جديداً في التحليل السياسي والاقتصادي، حيث إن له جذوره وامتداداته في فترات تاريخية سابقة، إلا أن الجديد في هذا السياق هو تطوير بعض المفاهيم والأطر النظرية والتحليلية التي يقوم عليها، ورفده بمفاهيم ومناهج وأدوات بحثية جديدة شكلت بنية معرفية لما أصبح يُعرف بـ «الاقتصاد السياسي الجديد»، مع توظيفها في فهم وتحليل التحولات والتطورات السياسية في إطار التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي، وبخاصة في ظل موجة التحول الديمقراطي التي شهدها العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين والتي وصفها البعض بأنها «موجة ديمقراطية ثالثة» تعبر عن «عولمة الديمقراطية»[٧٥]. ويعتبر مدخل الاقتصاد السياسي الجديد أحد المداخل المهمة في دراسة النظم السياسية العربية منذ تسعينات القرن العشرين، فمن خلال هذا المدخل سعت دراسات عديدة لفهم وتحليل محددات وأبعاد تأثير البيئة الاقتصادية على التطور السياسي في النظم العربية من ناحية، والآثار والتداعيات الاقتصادية للقرارات والاختيارات السياسية من ناحية أخرى.

وفي هذا الإطار ظهرت خلال السنوات العشر الأخيرة أدبيات عديدة، معظمها دراسات حالة وبعضها دراسات مقارنة[٧٦]، تناولت بالرصد والتحليل بعض قضايا التطور السياسي في النظم السياسية العربية من منظور الاقتصاد السياسي. وقد ركزت هذه الدراسات على عدد من المحاور، طرحت في إطارها جملة من القضايا والإشكاليات ذات الأبعاد النظرية والتطبيقية، وذلك على النحو التالي:

١ - التفسير الاقتصادي للتسلطية السياسية في الوطن العربي:

لقد اهتمت دراسات عديدة بالبحث في المقومات الاقتصادية لشيوع سمة التسلطية السياسية في الوطن العربي وترسخها، مع ما يعنيه ذلك من غياب للديمقراطية أو تطورها بشكل متقطع ومتعثر في أفضل الحالات. ومع التسليم بأن العامل الاقتصادي لا يفسر وحده هذه الظاهرة ذات الجذور والخلفيات السياسية والاقتصادية والتاريخية

والاجتماعية والثقافية.... إلخ، فإن المقولة الأساسية التي طُرحت في هذا السياق مفادها أن هيمنة الدولة على الاقتصاد في معظم الدول العربية منذ الخمسينات من خلال تبني نظام الاقتصاد الموجه قد أدت إلى تضخم دورها وتمكينها من إحكام سيطرتها على المجتمع، حيث أصبحت قادرة على استتباع وضبط مختلف فئاته والحيلولة دون بروز أي قوى أو تيارات فاعلة قادرة على التحرك وممارسة النشاط السياسي باستقلالية عن الدولة، خاصة مع تمدد أجهزتها الأمنية والبيروقراطية والإعلامية، وهو ما أدى في التحليل الأخير إلى تكريس ظاهرة الدولة التسلطية التي سيطرت على المجتمع، بل وأممته لحسابها، مما حال دون نشوء وتبلور مجتمع مدني مستقل، حيث أصبحت التنظيمات التي كان يُفترض أن تشكل نواة لهذا المجتمع مجرد امتدادات لأجهزة الدولة ومؤسساتها(٧٧).

وفي ضوء ما سبق فقد أكدت دراسات عديدة على أن إنهاء هيمنة الدولة على الاقتصاد من خلال سياسات التحرير الاقتصادي، وتخصيص القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص... إلخ، من شأنه تدعيم التعددية السياسية وعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي باعتبار أن هذا التوجه الاقتصادي يقلص من قدرة الدولة على استتباع المواطنين ويؤدي إلى خلق قوى اقتصادية واجتماعية مستقلة عن الدولة وبعيدة عن هيمنتها الاقتصادية، مما يسهم في تقوية المجتمع المدني الذي يشكل ركيزة أساسية للتطور الديمقراطي، ويحقق نوعاً من التوازن بين الدولة والمجتمع بحيث لا يقوى المجتمع على الدولة فتسود حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، ولا تقوى الدولة على المجتمع فتسود حالة من التسلط والاستبداد(٧٨). واستناداً إلى خبرات الدول العربية التي تبنت سياسات اقتصادية تحريرية وبرامج للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي منذ منتصف الثمانينات، فقد أُثيرت قضايا وتساؤلات عديدة حول طبيعة وحدود تأثير هذه السياسات على عملية التحول الديمقراطي، وذلك على نحو ما سيتم توضيحه فيما بعد.

٢ - مفهوم الدولة الريعية وتطبيق مبدأ (لا ضرائب ولا تمثيل):

يعتبر مفهوم «الدولة الريعية» من المفاهيم الأساسية التي تم استخدامها في تحليل الأوضاع السياسية في الوطن العربي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين. وبدون الخوض في التفاصيل حول تعريف مفهوم الدولة الريعية، فثمة

شبه اتفاق بين عديد من الذين درسوا هذه الظاهرة على أن الدولة الريعية هي التي تعتمد على مصادر خارجية في الحصول على نسبة يعتد بها من إيراداتها (تتجاوز ٤٠٪ من إجمالي الإيرادات). وقد برزت ظاهرة الدولة الريعية بشكل جلي في الدول العربية النفطية وبخاصة في منطقة الخليج العربي - الدولة الريعية ليست بالضرورة دولة نفطية - حيث يعتبر النفط وعائداته هو المصدر الرئيسي للدخل والمحرك الأساسي للاقتصاد في هذه الدول، كما يعتبر الأردن دولة ريعية لاعتماده على الخارج في جانب كبير من إيراداته المالية. وعموماً فقد ترسخت ظاهرة الدولة الريعية في ظل الطفرة النفطية التي امتدت منذ منتصف السبعينات حتى منتصف الثمانينات، وفي ظل هذه الدولة يتمثل الدور الرئيسي للنخب الحاكمة في تلقي العائدات النفطية (الريع) المتولدة عن تسويق النفط في الخارج، والقيام بعملية توزيع جزء منها عن طريق برامج الإنفاق العام. وقد تبنت دول الخليج بالفعل برامج طموحة للرفاهية الاجتماعية حيث أصبحت الدولة تتكفل بالمواطن من المهد إلى اللحد كما يقولون، ولذلك وصفها البعض بأنها دول رصد التخصصات مقابل دول الإنتاج باعتبار أن الأولى تحتاج إلى سياسة مصروفات أكثر مما تحتاج إلى سياسة اقتصادية متكاملة على حد وصف «لوشياني»[٧٩].

وقد اهتمت أدبيات عديدة برصد الانعكاسات السياسية للاقتصاد الريعي وتحليلها سواء في فترة صعوده التي امتدت منذ منتصف السبعينات حتى منتصف الثمانينات، أو في فترة تراجعه التي امتدت منذ منتصف الثمانينات حتى الآن. ففي **مرحلة الصعود**، أسهم الاقتصاد الريعي في تعزيز قدرات الدولة، كما أدى إلى تكريس التسلطية السياسية وتحجيم إمكانية المشاركة السياسية والتطور الديمقراطي في الدول المعنية، **وذلك نظراً لاعتبارات عديدة** منها[٨٠]: أن اعتماد الدولة في إيراداتها على مصادر خارجية بصفة أساسية جعلها تتمتع باستقلالية عن مجتمعها وعن أي ضغوط أو مطالب يمكن أن تطرحها بعض القوى والفئات الاجتماعية، خاصة وأن تراكم العائدات المالية لدى النخب الحاكمة قد أدى إلى إضعاف النفوذ التقليدي لطبقة التجار، كما أن ذلك جعلها في غير حاجة لفرض ضرائب على مواطنيها، مما سمح لها بأن تسير على نهج «لا ضرائب ولا تمثيل». أضف إلى ذلك أن الموارد المالية التي توافرت لدى النظم الحاكمة ودورها التوزيعي قد جعلاها أكثر قدرة على شراء الولاء وضمانه باعتبارها هي القادرة على المنح والمنع اعتماداً على سياسات وآليات عديدة

لا يتسع المجال للتفصيل فيها، وهو ما أدى في التحليل الأخير إلى خلق شرائح اجتماعية واقتصادية ريعية مرتبطة بالحكم وجهاز الدولة، وتقليص المطالب بالمشاركة السياسية، وتكريس الطبيعة التسلطية للدولة.

ومنذ منتصف الثمانينات تضافرت مجموعة من العوامل، شكلت بداية **لمرحلة تراجع ظاهرة الاقتصاد الريعي**، مما وضع الدولة الريعية في مشكلة أو أزمة في عديد من الحالات. وقد تمثلت أبرز هذه العوامل في: تدهور أسعار النفط مما ترتب عليه تراجع عائدات الدول النفطية، وعلى الرغم من التحسن النسبي الذي طرأ على الأسعار في بعض الفترات، إلا أنها استمرت عند مستويات منخفضة طوال عقد التسعينات تقريباً. كما أن كارثة الخليج الثانية التي تفجرت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ على أثر احتلال العراق لدولة الكويت وما ترتب على ذلك من تداعيات معروفة، قد أدت إلى زيادة كبيرة في الأعباء والضغوط المالية الملقاة على عاتق دول مجلس التعاون الخليجي، وهو الأمر الذي شكل تحديات جدية لها، حيث إنه في الوقت الذي تراجعت فيه العائدات المالية لهذه الدول تزايدت أعباؤها والتزاماتها. وعلى الرغم من أن الدول المعنية قد تبنت مسالك عديدة للتعامل مع هذه الضغوط والتحديات الاقتصادية، إلا أن التطورات المشار إليها كشفت عن مدى ضعفها وهشاشتها. وعى خلفية ذلك، فقد كانت الأزمة الاقتصادية للدولة الريعية أحد العوامل التي أدت إلى الانفتاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال التسعينات، وقد أخذ هذا الانفتاح أشكالاً عديدة أوردتها دراسات سابقة بشيء من التفصيل، كا كانت هذه الأزمة أحد العوامل التي أدت إلى الانتقال إلى التعددية السياسية في كل من الأردن والجزائر[٨١]. وهكذا، فإن الاقتصاد الريعي قد أسهم في صعوده في تدعيم سمة التسلطية السياسية في الدول الريعية، كما أدى في تراجعه إلى تخفيف النزعة التسلطية وإفساح المجال للتعددية السياسية والانفتاح السياسي في الدول المعنية.

٣ - العلاقة بين سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي: مداخل التحليل والتفسير:

لقد اهتمت أدبيات عديدة برصد وتحليل طبيعة وأبعاد العلاقة بين سياسات التحرير الاقتصادي التي انتهجتها دول عربية عديدة منذ منتصف الثمانينات من

ناحية (تعود التجربة المصرية بهذا الخصوص إلى منتصف السبعينات) وعملية الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي من ناحية أخرى. فهل الأخذ باقتصاد السوق القائم على تحرير الاقتصاد، وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، والتخصيصية، وتشجيع القطاع الخاص... إلخ يؤدي إلى تدعيم الانفتاح السياسي وعملية التحول الديمقراطي؟ وما مسالك تأثير التحول في السياسة الاقتصادية (من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق) على طبيعة وديناميات العملية السياسية؟ وهذان التساؤلان وغيرهما يأتيان في سياق قضية أكبر تناولتها أدبيات عديدة (سابقة) على الصعيدين النظري والتطبيقي، وهي قضية العلاقة بين الرأسمالية أو اقتصاد السوق من ناحية والديمقراطية من ناحية أخرى(٨٢).

وبدون الدخول في تفاصيل نظرية مطولة حول العلاقة بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية أو بين سياسات التحرير الاقتصادي وعملية الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي، فقد أكدت دراسات عديدة على أن الديمقراطية بمعناها الحديث تتطلب وجود اقتصاد سوق، ولكن اقتصاد السوق لا يتطلب بالضرورة وجود نظام ديمقراطي، حيث يمكن لنظام تسلطي أن يطبقه، وهو ما تؤكده خبرة التنمية في بعض دول الجنوب وبخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية. وبلغة أخرى فإنه يصعب تصور قيام نظام ديمقراطي حقيقي في ظل اقتصاد موجه تسيطر عليه الدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تطبيق اقتصاد السوق لا يعني إطلاقاً إضعاف الدولة أو إلغاء دورها في الحياة الاقتصادية، ولكن يعني أن هذا الدور يتعين أن يأخذ مضموناً معيناً، بحيث تتدخل الدولة في الاقتصاد بسياسات وليس بأوامر وقرارات، خاصة وأن تجارب دول عديدة في الشمال والجنوب تؤكد على أن اقتصاد السوق لا يعمل بكفاءة إلا في إطار دولة قوية وهي ليست بالضرورة دولة تسلطية. وبهذا المعنى فإن اقتصاد السوق يمثل شرطاً ضرورياً للديمقراطية لكنه ليس كافياً، حيث إن للديمقراطية شروطها ومتطلباتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن دور كل من النخبة الحاكمة والقوى السياسية المختلفة وطبيعة استراتيجياتها في إدارة عملية التحول الديمقراطي، كما أن اقتصاد السوق يمكن أن يخلق آثاراً سلبية قد تضر بعملية التحول الديمقراطي(٨٣).

وفيما يتعلق بتأثير سياسات التحرير الاقتصادي على التعددية السياسية وعملية

التحول الديمقراطي في الوطن العربي، فقد خلصت أدبيات عديدة إلى نتيجة أساسية مفادها أن هذه السياسات قد اقترنت في أفضل الأحوال بنوع من التعددية السياسية المقيدة أو الانفتاح السياسي المحدد، الذي تمثل أحد أهدافه الرئيسية في تمرير سياسات التحرير الاقتصادي التي لا تحظى بالشعبية نظراً لما تتركه من آثار سلبية على الطبقات الوسطى والدنيا، بل إنه في بعض الحالات لم يخفف النظام الحاكم من طابعه التسلطي على الرغم من قيامه بتطبيق بعض سياسات التحرير الاقتصادي كما هو الحال في سوريا منذ السنوات الأخيرة من حكم الرئيس حافظ الأسد(٨٤). وهكذا لم تشكل سياسات التحرير الاقتصادي دعماً حقيقياً لعملية التحول الديمقراطي. وفي إطار تحليل هذه الظاهرة وتفسيرها، طرحت الأدبيات السابقة **أربعة مداخل هي:**

أ – مدخل دور سياسات التحرير الاقتصادي في تحقيق التنمية؛ حيث خلصت دراسات عديدة إلى أن هذه السياسات لم تؤد (حتى الآن) إلى إنجاز تنمية حقيقية في معظم الحالات، بل ترتب عليها زيادة الأعباء على الفقراء ومحدودي الدخل، وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن استشراء الفساد السياسي والإداري على نطاق واسع في عديد من الدول. ونظراً لذلك، فقد تصاعدت أعمال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي ضد هذه السياسات في عديد من الحالات خلال بعض سنوات الثمانينات والتسعينات كما هو الحال في مصر وتونس والجزائر والمغرب والأردن واليمن وموريتانيا، وهو الأمر الذي دفع النظم الحاكمة إلى اتخاذ إجراءات غير ديمقراطية للسيطرة على هذه الأعمال والحيلولة دون تكرارها، مما أدى في التحليل الأخير إلى تضييق مظاهر الانفتاح السياسي وتقليص الهامش الديمقراطي في عديد من الدول(٨٥). وعلى الرغم من عدم وجود علاقة حتمية ميكانيكية بين التنمية والديمقراطية، إلا أن دراسات عديدة خلصت إلى نتيجة أساسية مفادها أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو معدلات معقولة منها يسهل عملية التحول الديمقراطي ويساعد على ترسيخ الديمقراطية، بينما غياب التنمية يصعّب من عملية التحول الديمقراطي ويحول دون استقرار النظم الديمقراطية(٨٦). وفي ضوء ذلك فإن فاعلية سياسات التحرير الاقتصادي في دعم عملية التحول الديمقراطي تتوقف في جانب مهم منها على كفاءتها في تحقيق التنمية، وهو أمر لم يتحقق حتى الآن في معظم الحالات(٨٧).

ب – مدخل الطبيعة البنائية للقطاع الخاص: فالملاحظ أن القطاع الخاص يتسم بالضعف والهشاشة في معظم الدول العربية، كما أنه يفتقر إلى القدرة أو الرغبة أو الاثنين معاً في التمتع باستقلالية حقيقية عن الدولة، بل هو يعتمد عليها في أنشطته الاقتصادية كما يعوّل على دورها في قمع الاحتجاجات العمالية والشعبية ضد سياسات التحرير الاقتصادي التي تخدم مصالحه؛ ولذلك فهو لا يمارس ضغوطاً جدية على الدولة من أجل الإصلاح السياسي وتعزيز عملية التطور الديمقراطي، وبالتالي لا يشكل بوضعيته الراهنة دعماً حقيقياً لتقوية المجتمع المدني وترسيخ الديمقراطية(٨٨).

ج – مدخل العلاقة بين السلطة والمال في ظل سياسات التحرير الاقتصادي: وفي هذا الإطار اهتم البعض بتحليل دور القطاع الخاص الطفيلي الذي ينخرط في أنشطة هامشية وغير مشروعة في عرقلة التحول الديمقراطي باعتبار أن الديمقراطية الحقيقية تقوم إلى جانب عناصر أخرى على تحقيق سيادة القانون والمساءلة والشفافية، وهو ما يعني فضح ممارسات الفئات الطفيلية التي تضر بالاقتصاد والمجتمع وإخضاعها لسلطة القانون، ولذلك عادة ما تنخرط هذه الفئات من خلال أساليب عديدة في تخريب أجهزة الدولة وإفسادها وعرقلة سيادة القانون، فضلاً عن إفساد بعض آليات العمل السياسي ذات الصلة بالممارسة الديمقراطية(٨٩).

د – مدخل تأثير سياسات التحرر الاقتصادي على التكوين الطبقي في الدول العربية: حيث أكد البعض على أن هذه السياسات قد أدت إلى جانب آثار أخرى إلى تدهور أوضاع الطبقة الوسطى في عديد من الدول العربية. ومن المعروف أن هذه الطبقة هي التي تشكل القاعدة الاجتماعية لأي تطور ديمقراطي حقيقي، ولكن نظراً لتدهور أوضاعها من جراء السياسات المشار إليها فقد انخرطت عناصر وفئات منها في الجماعات الإسلامية المتشددة التي تمارس العنف ضد الدولة وأحياناً ضد المجتمع وتقف من الديمقراطية موقف الرفض، كما أن اعتماد الطبقة الوسطى على الدولة بصفة أساسية باعتبار أن كثيراً من عناصرها هم من موظفيها يحد من دورها في خلق قاعدة اجتماعية عريضة للمطالبة بالديمقراطية، بل يجعل قطاعات منها مترددة إزاء الخيار الديمقراطي. وبالإضافة إلى ما سبق فإن الطبقة العاملة تخضع لسيطرة الدولة في معظم الحالات، وذلك من خلال سياسات وإجراءات إدارية وتنظيمية وأمنية واستيعابية عديدة، مما لا يجعلها تشكل قوة داعمة للتطور الديمقراطي، خاصة وأن المطالب العمالية غالباً

ما تتمحور حول أمور اقتصادية واجتماعية. وهكذا، فإذا كانت الدولة والطبقة البرجوازية لا ترغبان في ديمقراطية حقيقية وجادة، فإن هناك عناصر وقيوداً عديدة تحد من قدرة الطبقة الوسطى والطبقة العمالية على دعم التحول الديمقراطي، وتبقى بعد ذلك الفئات الاجتماعية المهمشة، وهي بحكم طبيعتها أكثر استعداداً للانخراط في أعمال العنف السياسي والاجتماعي وليس الانخراط في العمل السياسي السلمي من أجل الديمقراطية؛ ولذلك ليس من قبيل المصادفة أن تكون الديمقراطية في الوطن العربي في الوقت الراهن قضية نخبة أكثر مما هي قضية مجتمع. كما ترتب على سياسات التحرر الاقتصادي زيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في عديد من الدول العربية. وهو ما يخلق ظروفاً مواتية لتصاعد أعمال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي. مما يعرقل في التحليل الأخير عملية التحول الديمقراطي(٩٠).

٤ - الآثار السياسية لبعض المشكلات والتطورات الاقتصادية:

من منظور الاقتصاد السياسي، سعت بعض الأدبيات السابقة إلى رصد وتحليل الآثار السياسية لبعض المشكلات والتطورات الاقتصادية في الوطن العربي، وقد جاء ذلك في سياق مفاهيم نظرية عديدة مثل «الاقتصاد السياسي للفقر» و«الاقتصاد السياسي للبطالة» و«الاقتصاد السياسي للتحول الديمقراطي».... إلخ، وفي هذا الإطار تم التركيز على أربع قضايا رئيسية هي:

أ - **التعددية السياسية المقيدة**؛ حيث أكد البعض على أن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها دول عربية عديدة خلال الثمانينات والتسعينات قد شكلت أحد العوامل المهمة التي دفعت النخب الحاكمة في هذه الدول للأخذ بالتعددية السياسية المقيدة على نحو ما سبق ذكره.

ب - **الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي**؛ حيث خلصت دراسات عديدة إلى أن سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي انتهجتها بعض الدول العربية لمواجهة أزمتها الاقتصادية أسهمت في تصاعد أعمال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي الجماهيري في هذه الدول خلال بعض سنوات الثمانينات والتسعينات، وذلك على غرار ما حدث في كل من مصر وتونس والجزائر والمغرب واليمن والأردن، وقد درج بعض الباحثين على وصف أعمال الاحتجاج والعنف هذه بـ «شغب الغذاء»

أو «اضطرابات صندوق النقد الدولي»، حيث جاءت في الغالب كردود أفعال شعبية على قرارات اتخذتها حكومات الدول المعنية لتطبيق وصفة الصندوق بشأن الإصلاح الاقتصادي[٩١].

ج - **الحركات الإسلامية المسيسة وظاهرة التطرف**؛ حيث طرح البعض الأزمة الاقتصادية كأحد العوامل التي ساعدت على تنامي ظاهرة الحركات الإسلامية المسيسة، وما ارتبط ببعضها من تطرف وعنف. فهذه الأزمة التي عانت - وتعاني - منها دول عربية عديدة وما ترتب عليها من أزمات أخرى أظهرت إفلاس التوجهات الأيديولوجية والسياسية التي تبنتها نظم عربية عديدة منذ الخمسينات، كما أظهرت عجز هذه النظم وإخفاقها في تحقيق التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية مما أفقدها مصدراً مهماً للشرعية وهو المتمثل في «شرعية الإنجاز»، وكل هذه العوامل وغيرها شكلت بيئة ملائمة لتنامي الحركات الإسلامية المتشددة وتمدد دورها، حيث مكنتها من الترويج لمقولاتها وأفكارها واستقطاب فئات من الشباب في صفوفها. ونظراً لانخراط هذه الجماعات في ممارسة العنف ضد النظم الحاكمة، وضد المجتمعات في بعض الأحيان، فقد شكلت في بعض الفترات تحدياً حقيقياً للسلطات الحاكمة كما هو الحال في كل من مصر والجزائر[٩٢].

د - **الفساد السياسي والإداري**؛ أكد عدد من الباحثين على أن التحولات الاقتصادية كان لها انعكاساتها على ظاهرة الفساد السياسي والإداري التي عانت - وتعاني - منها دول عربية عديدة في الوقت الراهن. وقد اقترنت سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في عديد من الحالات بزيادة معدلات الفساد وبروز أشكال جديدة منه، ومما زاد من خطورة هذه الظاهرة أن الفساد ارتبط في جانب مهم منه بجهاز الدولة ذاته، وبالعلاقات المشبوهة التي نشأت بين رأس المال الطفيلي وبين عناصر من المسؤولين والقيادات في أجهزة الدولة ومؤسساتها، فضلاً عن دور بعض الشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى لتعزيز مزاياها ومكاسبها الاقتصادية في دول المنطقة. كما أن ضعف أجهزة ومؤسسات وآليات الرقابة والمساءلة في عديد من الدول العربية، واهتزاز سيادة القانون فيها، وتدهور مستوى معيشة قطاعات واسعة من مواطنيها قد شكلت جميعها عوامل مساعدة على شيوع ظاهرة الفساد[٩٣]. وبدون الخوض في التفاصيل حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد، فالمؤكد أنه

يؤثر سلباً على عملية التطور الديمقراطي، حيث يُسهم في تخريب بعض المؤسسات والآليات ذات الصلة بالممارسة الديمقراطية، ولعل الدور السلبي لرأس المال الطفيلي في الانتخابات البرلمانية التي شهدتها بعض الدول العربية في عقد التسعينات يعتبر دليلاً على ذلك. ناهيك عن دوره في التأثير سلباً على العمل البرلماني وعلى الأجهزة التنفيذية، فالعناصر والفئات المنخرطة في الفساد لا ترحب بأي تطور ديمقراطي حقيقي وجاد باعتباره يتعارض مع مصالحها. وهكذا فإن الأثر السياسي للفساد يأتي في إطار عملية معقدة من التداخلات والتشابكات بين المال والسياسة في الدول العربية(٩٤).

٥ - طبيعة النظام السياسي والأداء الاقتصادي:

لقد حاول بعض الباحثين، ولو بشكل غير مباشر، تسليط الضوء على أبعاد واتجاهات العلاقة بين شكل وطبيعة النظام السياسي من ناحية وأدائه الاقتصادي من ناحية أخرى، وذلك بهدف الإجابة على السؤال التالي: أيهما أكثر كفاءة وفاعلية في تحقيق التنمية وخلق الظروف المواتية لذلك، النظم التي أخذت بالتعددية السياسية المقيدة منذ الثمانينات، أم النظم التي حافظت على طابعها السلطوي الفج، أم تلك التي أخذت بدرجات محدودة من الانفتاح السياسي دون تعددية؟ ولا شك في أن إثارة هذا التساؤل على صعيد النظم السياسية العربية إنما يأتي في إطار قضية أكبر مطروحة في التحليل السياسي المقارن، وهي المقارنة بين النظم السلطوية والنظم الديمقراطية بشأن تحقيق التنمية، خاصة وأن المشكلة الاقتصادية تمثل تحدياً رئيسياً لمعظم ما يُعرف بـ «الديمقراطيات الجديدة» التي ظهرت خلال الربع الأخير من القرن العشرين، والتي اعتبرها صامويل هانتنجتون تعبيراً عن «موجة ديمقراطية ثالثة» على نحو ما سبق ذكره(٩٥).

وبغض النظر عن النتائج التي خلصت إليها بعض الدراسات التي عالجت هذه القضية على مستوى دول غير عربية، فالملاحظ أن أغلب الدراسات التي تناولتها على صعيد النظم العربية قد انتهت إلى نتيجة أساسية مفادها أنه لا توجد علاقة حتمية بين شكل النظام السياسي ومدى فاعليته في مواجهة المشكلات الاقتصادية وتحقيق التنمية، فأداء كثير من النظم التي أخذت بالتعددية السياسية لم يكن أفضل حالاً من أدائها في مرحلة ما قبل التعددية السياسية، كما لم يكن أفضل حالاً من أداء النظم

العربية التي لم تسلك هذا الطريق، حيث إن خبرة التعثر والفشل على الصعيد الاقتصادي شملت الغالبية العظمى من الدول العربية باختلاف أشكال أنظمتها السياسية، وهو ما يعني أن هذه النظم تعاني من مشكلات بنيوية تتعلق بضعف قدرتها وفاعليتها في تخصيص الموارد، وإدارة الاقتصاد، وتحقيق العدالة في توزيع أعباء التنمية وعوائدها، ومحاربة الفساد سواء في ظل سياسات الاقتصاد الموجه أو اقتصاد السوق؛ ولذلك فإن مشكلة التنمية في الوطن العربي ليست مشكلة مفاضلة بين نوعين من السياسات الاقتصادية (الاقتصاد الموجه أو اقتصاد السوق)، ولكنها مشكلة تفعيل دور كل من الدولة والقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، خاصة وأن اقتصاد السوق؛ لا يعمل بكفاءة إلا في إطار دولة قوية على نحو ما سبق ذكره، فدور الدولة ودور السوق يكمل كل منهما الآخر، مع الأخذ في الاعتبار أن وجود دور فاعل للدولة في الاقتصاد لا يعني بالضرورة وجود قطاع عام كبير. ومن هنا فقد أصبح الدور الاقتصادي للدولة في ظل سياسات التحرير الاقتصادي في الوطن العربي موضع اهتمام عدد من الباحثين والدارسين[٩٦].

٦ - بعض قضايا دراسة النظم السياسية العربية من منظور الاقتصاد السياسي وإشكالياتها:

تطرح دراسة النظم السياسية العربية من منظور الاقتصاد السياسي عدة قضايا وإشكاليات لها أبعادها النظرية والتطبيقية. **أولاها**: طبيعة الدور الاقتصادي والسياسي للدولة في ظل اقتصاد السوق، وحدود أهلية الدولة الوطنية للقيام بهذا الدور. **وثانيتها**: إشكالية العلاقة بين العمل السياسي والمال الخاص، وسبل تنظيم هذه العلاقة بما لا يؤثر سلباً على التطور السياسي والديمقراطي. **وثالثتها**: إشكالية احتكار الثروة واحتكار السلطة وانعكاسات ذلك على مستقبل التطور السياسي والديمقراطي. **ورابعتها**: إشكالية دور بعض القوى والعوامل الخارجية في التأثير على السياسات الاقتصادية في الدول العربية وانعكاسات ذلك على العملية السياسية.

رابعاً: العلاقة بين الإسلام والسياسة

يُعد مدخل العلاقة بين الإسلام والسياسة - بتفريعاته - من المداخل الأساسية في دراسة النظم السياسية العربية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين. وقد اقترن ذلك بتطورات عديدة أبرزها تنامي ظاهرة الحركات الإسلامية المسيسة وتصاعد أدوارها وتأثيراتها السياسية والاجتماعية في عديد من الدول العربية وبخاصة في أعقاب اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، حيث أصبحت هذه الحركات تشكل تحديات للنظم الحاكمة في عديد من هذه الدول؛ ونظراً لذلك فقد ظهر خلال السنوات الأخيرة عدد كبير من الكتب والدراسات والتقارير العربية والأجنبية التي تناولت العلاقة بين الإسلام والسياسة في الوطن العربي من مداخل عديدة وزوايا مختلفة. وعلى الرغم من تشعب وتعدد أبعاد وجوانب هذه العلاقة، فإن ظاهرة الحركات الإسلامية حظيت بالقدر الأكبر من الاهتمام الأكاديمي، مما جعل دراستها تشكل العمود الفقري لمبحث العلاقة بين الإسلام والسياسة في الوطن العربي، ولذلك سوف تركز الدراسة على هذا البعد.

ويُلاحظ بصفة عامة، أن الأدبيات التي ظهرت خلال **الثمانينات** قد اهتمت بصفة أساسية بالبحث في عوامل ظهور الحركات الإسلامية المسيسة، وأسباب تنامي دور بعض الحركات التي كانت موجودة بالفعل، كما اهتمت بتحليل الحركات المعنية من حيث أيديولوجياتها، ومرجعياتها الفكرية والدينية، وخلفياتها الاجتماعية، وهياكلها التنظيمية، وطبيعة علاقاتها الداخلية، وأساليب التجنيد والتنشئة التي تعتمد عليها، واستراتيجياتها الحركية... إلخ، ولذلك فقد اتخذت بعض الدراسات من مفهوم - الحركة الاجتماعية - مدخلاً لتحليل ودراسة الحركات المعنية[٩٧]. كما جرت دراسات عديدة على التمييز بين مجموعتين من الحركات الإسلامية المسيسة. **أولاهما**، تشمل الحركات المعتدلة التي تقبل بممارسة العمل السياسي في إطار النظم القائمة من خلال الأساليب السلمية مع نبذ العنف كآلية للعمل السياسي. **وثانيتهما**، تضم الجماعات والتنظيمات الراديكالية (المتشددة) التي تتبنى مقولات الجاهلية

والتكفير وتنتهج العنف كوسيلة للإطاحة بالنظم الحاكمة وبناء الدولة الإسلامية طبقاً للأصول الإسلامية الصحيحة حسبما تتصورها هذه التنظيمات. ومع حلول عقد **التسعينات** بدأت مرحلة جديدة في دراسة الحركات الإسلامية المسيسة في الوطن العربي وذلك على خلفية عدد من التطورات والأحداث المهمة التي جرت سواء على الصعيد الداخلي في الأقطار العربية أو على الصعيدين العربي والدولي، وقد ركزت الأدبيات التي ظهرت خلال هذه المرحلة على عدد من المحاور، طرحت في إطارها جملة من القضايا والإشكاليات وذلك على النحو التالي:

١ - الإطار المفاهيمي:

تناولت الأدبيات العربية والأجنبية العلاقة بين الإسلام والسياسة تحت قائمة طويلة من المسميات والمفاهيم مثل: الإحياء الإسلامي، والانبعاث الإسلامي، والصحوة الإسلامية، والإسلام السياسي، والراديكالية الإسلامية، والجماعات الإسلامية المسلحة، والمتطرفين الإسلاميين، والمعضلة الإسلامية، وتسييس الإسلام، وأسلمة السياسة... إلخ[٩٨].

ولا يتسع المجال للتفصيل في تعريفات هذه المفاهيم ودلالاتها كما وردت في الأدبيات المعنية، ولكنها تشير في معظمها إلى ظواهر تعكس تعدد أشكال وتجليات العلاقة بين الإسلام والسياسة في الوطن العربي، كما أنها تعتبر محملة ببعض الانحيازات القيمية والأيديولوجية، مما يجعلها موضع خلاف وتنازع شديدين، وهو ما يحد من الأهمية النظرية والتحليلية لمعظمها.

٢ - تحليل أنماط العلاقات والتفاعلات بين النظم الحاكمة والحركات الإسلامية:

نظراً لأن الحركات والتنظيمات الإسلامية شكلت قوى رئيسية على الساحة السياسية في عدد من الدول العربية منذ مطلع التسعينات، فقد اهتمت أدبيات عديدة برصد وتحليل محددات وأنماط العلاقات والتفاعلات بين النظم الحاكمة والحركات المعنية، وذلك على مستويين:

المستوى الأول – استراتيجيات الحركات الإسلامية في التعامل مع النظم الحاكمة: بين القبول والرفض:

لقد شكلت الحركات الإسلامية المسيسة العصب الرئيسي للمعارضة السياسية في عديد من الدول العربية منذ الثمانينات. وفي هذا الإطار تبنت الحركات المعنية استراتيجيتين في التعامل مع النظم الحاكمة[٩٩]. **أولاهما**، استراتيجية القبول بهذه النظم والانخراط في ممارسة العمل السياسي السلمي والمشروع في إطارها من خلال تشكيل أحزاب سياسية أو تحول الحركة إلى حزب، والمشاركة في الانتخابات العامة، وممارسة العمل البرلماني عبر أساليبه المختلفة، فضلاً عن المشاركة في انتخابات النقابات المهنية، والتواجد على صعيد المجتمع سواء من خلال ممارسة الدعوة أو الانخراط في أنشطة اجتماعية وتربوية وصحية تستفيد منها قطاعات من المواطنين وبخاصة من الفقراء ومحدودي الدخل. وقد انخرطت في هذه الممارسات بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة تنظيمات مثل: جماعة الإخوان المسلمين (مصر)، وجماعة الإخوان المسلمين، وحزب جبهة العمل الإسلامي الذي يعبر عنها من الناحية العملية (الأردن)، والتجمع اليمني للإصلاح (اليمن)، والجبهة الإسلامية للإنقاذ (قبل حلها في عام ١٩٩٢)، وحركة «حماس» التي سُميت فيما بعد بحركة «مجتمع السلم»، و«حركة النهضة» (الجزائر)، و«حزب الله» (لبنان)، وحركة «الاتجاه الإسلامي» التي سُميت فيما بعد بـ «حركة النهضة» (تونس). وفي ضوء ذلك فقد انصب الاهتمام الأكاديمي على تحليل وتقويم مشاركات بعض التنظيمات الإسلامية في الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في الدول التي سمحت لها بذلك كما هو الحال في مصر والأردن واليمن والجزائر، فضلاً عن تقويم الأداء البرلماني لنواب بعض الأحزاب والقوى الإسلامية داخل البرلمانات، إضافة إلى رصد وتقويم أدائها على صعيد النقابات المهنية وغيرها من تنظيمات المجتمع المدني[١٠٠].

أما الاستراتيجية الثانية: التي انتهجتها بعض الحركات والتنظيمات الإسلامية في التعامل مع النظم الحاكمة فتمثلت في رفض هذه النظم، بل تكفيرها من قبل بعض التنظيمات، واستخدام القوة وممارسة العنف للإطاحة بها وإقامة الدولة الإسلامية طبقاً للأصول الإسلامية الصحيحة حسبما تتصورها هذه التنظيمات. وقد تبنت هذه الاستراتيجية تنظيمات مثل: الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد وتنظيم طلائع الفتح (مصر)، والجيش الإسلامي للإنقاذ، والجماعة الإسلامية

المسلحة (الجزائر). وفي ضوء ذلك فقد اهتمت دراسات عديدة برصد وتحليل ظاهرة العنف التي انخرطت فيها قوى وتنظيمات إسلامية، وذلك بتحليل أشكال العنف وآليات ممارسته والمستهدفين به (ضحاياه) ومناطق تركزه، فضلاً عن تقويم حدود دور العنف في التأثير على النظم الحاكمة.... إلخ. ونظراً لخصوصية كل من مصر والجزائر بخصوص العنف الذي مارسته قوى وتنظيمات إسلامية متشددة فقد حظيت الدولتان بمزيد من الاهتمام الأكاديمي بهذا الخصوص[١٠١].

المستوى الثاني - استراتيجيات النظم الحاكمة في التعامل مع الحركات الإسلامية: بين الإقصاء والاستيعاب:

هناك عدة استراتيجيات انتهجتها النظم الحاكمة في التعامل مع الحركات الإسلامية[١٠٢].

أولاها: استراتيجية الاستبعاد أو الإقصاء؛ وذلك على غرار ما حدث في سوريا (الإخوان المسلمون)، ومصر (بالنسبة لجماعات التطرف والعنف ثم الإخوان المسلمين منذ مطلع التسعينات)، وتونس (حركة النهضة)، والجزائر (الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجماعة الإسلامية المسلحة)، والعراق (حزب الدعوة). وتقوم السياسة الإقصائية على عدة أساليب وآليات؛ أمنية وسياسية وقانونية وإعلامية. ولكن إذا كانت سياسة الإقصاء قد نجحت في إنهاء نشاط التنظيمات المتشددة في مصر، وتقليل هذا النشاط إلى حد كبير في الجزائر، وذلك بعد مواجهات مسلحة اتسمت بدرجات عالية من الحدة والعنف خاضتها الأجهزة الأمنية والجيش (بالنسبة للجزائر) ضد الجماعات المعنية في البلدين، إلا أن ذلك لا يعني وضع نهاية لتلك الجماعات أو اقتلاع جذورها طالما استمرت الظروف والعوامل التي أفرزتها كما هي. ومن هنا سعت بعض النظم إلى اتخاذ بعض الإجراءات للتعامل مع عناصر البيئة التي أسهمت في ظهور الجماعات المتشددة وبخاصة فيما يتعلق بالعمل من أجل معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مثل: البطالة، والأحياء العشوائية، والتفاوتات الاقتصادية الكبيرة، فضلاً عن تمديد سيطرة الدولة على المساجد والزوايا الأهلية، وتطوير مناهج ومقررات التربية الدينية في المدارس، وتطوير الإعلام الديني... إلخ[١٠٣]، ولكن إنجازات معظمها بهذا الشأن تعتبر بصفة عامة محدودة وبخاصة فيما يتعلق بمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

وتتمثل الاستراتيجية الثانية التي انتهجتها - وتنتهجها - بعض النظم العربية في التعامل مع الحركات الإسلامية في إفساح مجال للمشاركة أمام الحركات المعتدلة بهدف استيعابها وذلك على غرار ما حدث، ويحدث، في الأردن واليمن ولبنان والجزائر والكويت (مع مراعاة أن هناك جماعات في الجزائر تم إقصاؤها)... إلخ[١٠٤]، حيث تعترف النظم الحاكمة في هذه الدول بالحركات والتنظيمات الإسلامية التي تقبل بالعمل في إطار الوضع السياسي القائم، ولا تنتهج العنف كآلية للتعامل السياسي، ولذلك يتم السماح لها بتشكيل أحزاب سياسية، والمشاركة في الانتخابات، بل وتمثيلها في الحكومة في بعض الأحيان. وبصفة عامة تحرص النظم المعنية على أن تظل مشاركة الحركات الإسلامية في الحدود المرسومة وبما لا يؤثر على طبيعة هذه النظم. وينطوي الاستيعاب في جانب منه، وفي بعض الحالات على عمليات توظيف للتنظيمات الإسلامية من قبل النظم الحاكمة، أو الاستفادة منها في خدمة بعض أهدافها ومصالحها وبخاصة فيما يتعلق بالتصدي للتيارات اليسارية والمركسية والقومية أو على الأقل موازنتها بما يقلص من نفوذها، وذلك على غرار ما حدث في كل من الأردن واليمن وغيرهما. وإذا كانت النظم توظف بعض الحركات الإسلامية أو تستفيد منها من أجل تدعيم مصادر قوتها وترسيخ استمراريتها، فإن الحركات المعنية استفادت - وتستفيد - أيضاً من هذه العلاقة بأشكال مختلفة؛ فقرار حظر الأحزاب السياسية في الأردن عام ١٩٥٧ لم يشمل الإخوان المسلمين، مما مكن الجماعة من الاستمرارية وتدعيم مركزها ودورها، كما أن التجمع اليمني للإصلاح يعتبر القوة السياسية الثانية في البلاد بعد حزب المؤتمر الشعبي العام. وعلى الرغم من ذلك فإن استراتيجية الاستيعاب لم تمنع من حدوث خلافات وتوترات بين النظم الحاكمة والجماعات الإسلامية المعترف بها بصدد بعض القضايا الداخلية أو الخارجية، إلا أن هذه الخلافات لا تتجاوز في الغالب سقفاً معيناً، وعادة ما يتم حلها بالتفاوض والاتصالات المباشرة، مما يحول دون حدوث تدهور حاد في العلاقة بين الطرفين أو وصولها إلى حد القطيعة[١٠٥].

أما الاستراتيجية الثالثة فهي استراتيجية التحالف بين سلطة حاكمة وحركة إسلامية. وتقدم خبرة السودان خلال التسعينات نموذجاً لذلك، حيث حدث تحالف بين نظام البشير الذي وصل إلى السلطة بانقلاب عسكري عام ١٩٨٩ والجبهة

القومية الإسلامية بزعامة الدكتور حسن الترابي، فبعض أنصار الجبهة داخل الجيش شاركوا في الانقلاب، وشكلت الجبهة سنداً قوياً للانقلاب منذ اللحظة الأولى، كما برز تأثيرها في صياغة توجهات النظام وسياساته على المستويين الداخلي والخارجي، فضلاً عن قيامها باختراق المجتمع السوداني عبر سلسلة من اللجان الشعبية، كما أن عدداً كبيراً من أعضائها تولوا مناصب رئيسية في الدولة. ولكن التحالف بين البشير والترابي سرعان ما انفض في عام ٢٠٠٠ وذلك على خلفية جملة من التطورات والأسباب التي لا يتسع المجال للخوض فيها[١٠٦].

وفي إطار الاستراتيجيات السابقة، حرصت - وتحرص - النظم العربية على إحياء الرموز الدينية كمصدر للشرعية السياسية، بحيث تسحب البساط تدريجياً من تحت أقدام الحركات الإسلامية وتحد من تأثيرها ونفوذها، وذلك بالاعتماد على أساليب عديدة مثل الاهتمام ببناء المساجد، والاحتفال بالمناسبات الدينية، والتأكيد على الالتزام بالدين الإسلامي باعتباره المصدر الرئيسي أو مصدراً رئيسياً للتشريع، والتصدي للمظاهر أو الممارسات التي تمثل مساساً بالمقدسات.... إلخ.

٣ - الحركات الإسلامية والديمقراطية:

لقد نال موضوع العلاقة بين الإسلام والديمقراطية اهتماماً كبيراً من قبل عديد من الباحثين والدارسين العرب والأجانب، وقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة العشرات من الكتب والدراسات التي تناولت هذا الموضوع على المستويين النظري التطبيقي. وذلك على النحو التالي:

أ - الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقة بين الإسلام والديمقراطية:

من خلال مراجعة العديد من الأدبيات السابقة في الموضوع، يتضح أن هناك اتجاهين أساسيين في النظر إلى العلاقة بين الإسلام والديمقراطية. **أولهما** يؤكد على وجود تناقض بين الإسلام والديمقراطية، وأن الإسلام بتأثيراته السياسية والاجتماعية والثقافية يشكل معوقاً أساسياً لعملية التطور الديمقراطي في العالم العربي والإسلامي، ومن ثم فإن الأخذ بالعلمانية يشكل عاملاً جوهرياً لتحقيق الديمقراطية في الدول العربية والإسلامية. ويستند أنصار هذا التيار إلى عدة حجج وأسانيد منها: أن الإسلام لا يفصل بين الدين والدولة، وأنه يجعل السيادة لله وليس

للشعب كما هو الحال في الديمقراطية، كما أنه يرفض التعدد الحزبي حيث لا يعرف سوى حزب الله وحزب الشيطان، وأن الشورى في الإسلام تدخل في باب الفضائل والأمور المستحبة وهي ليست ملزمة للحكام. كما يتخذ أنصار هذا التيار من تاريخ المسلمين ومن الواقع السياسي الراهن في الدول العربية والإسلامية دليلاً لدعم حجتهم القائلة بالتناقض بين الإسلام والديمقراطية، حيث إن التسلط والاستبداد متجذر في تاريخ المسلمين، كما أن الغالبية العظمى من الدول العربية والإسلامية محكومة اليوم بنظم تسلطية استبدادية، إضافة إلى أن هناك تيارات إسلامية، سلفية وراديكالية، ترفض الديمقراطية بشكل صريح وتطرح الشورى الإسلامية كبديل لها باعتبارها، في نظر هذه التيارات، مبدأ إسلامياً أصيلاً أكثر اكتمالاً من الديمقراطية التي هي نظام علماني أفرزته الدول الغربية العلمانية وتريد فرضه على المسلمين[١٠٧].

أما الاتجاه الثاني فيقول أنصاره بعدم التعارض بين الإسلام والديمقراطية، ويطرحون عدداً من الحجج المضادة منها: أن القيم العليا التي تستند إليها الديمقراطية مثل قيم الحرية والعدالة والمساواة والمشاركة والتسامح ومسؤولية الحاكم وعدم توريث السلطة واختيار الحاكم عن طريق الإرادة الشعبية هي من صميم الإسلام متمثلاً في القرآن والسنة، وأن الديمقراطية المعاصرة بماتتضمنه من ضمانات وآليات هي أنسب السبل العصرية المتاحة حتى الآن لتحقيق مبدأ الشورى في الواقع السياسي خاصة وأن الإسلام لم يحدد شكلاً معيناً لنظام الحكم يلزم به المسلمين في كل زمان ومكان، وترك هذا الأمر الدنيوي لهم ليجتهدوا فيه بحسب ظروفهم وبيئاتهم المتغيرة ولكن في إطار مجموعة من الأسس والمبادئ العامة أو الكلية التي حددها الإسلام لنظام الحكم، ولذلك ليس هناك ما يمنع المسلمين اليوم من الأخذ بأساليب الديمقراطية الحديثة مع تطوير وأقلمة بعضها بما يتلاءم وخصوصيات الدول والمجتمعات الإسلامية، خاصة وأن الإسلام لا يمنع من استعارة النظم والأساليب النافعة من غير المسلمين طالما لا يتعارض ذلك مع قطعيات الشريعة الإسلامية، ويحقق نفعاً لهم، وإذا كانت هناك مثالب للديمقراطية في الدول الغربية فإن هذا لا يعني رفض الديمقراطية بإيجابياتها وسلبياتها، بل هناك إمكانية للاستفادة من الإيجابيات وتجنب السلبيات أو الحد منها. كما يطرح أنصار هذا التيار تفسيراً معيناً لمفهوم «الحاكمية» مفاده التمييز بين حاكمية الله سبحانه وتعالى

باعتباره المسير لأمور الكون والآمر الناهي فيه، وبين تشريع المسلمين والذي يشمل العديد من الأمور الدنيوية التي تركتها الشريعة لاجتهادات المسلمين، وفي ضوء ذلك يؤكد هؤلاء على أن الولاية أو السيادة في الإسلام للأمة، حيث إن تولي الحاكم لمنصبه يتم باختيار الأمة، وبالتالي يستمد سلطانه منها، كما أن استمراره في هذا المنصب يظل رهناً بإرادتها، فهي التي تختاره وهي التي تمتلك حق نصحه وتوجيهه بل وعزله إذا كان هناك سبب أو أسباب توجب العزل. ويؤكدون كذلك على أن الإسلام لا يرفض فكرة تعدد الأحزاب، خاصة وأن ذلك يحقق نفعاً في تطوير المجتمعات الإسلامية في الوقت الراهن، كما أن عبارة حزب الله وحزب الشيطان التي وردت في القرآن الكريم لا يُفهم منهما أن الإسلام لا يعرف سوى هذين الحزبين ويرفض تعدد الأحزاب، حيث إن جل التفاسير المعتبرة تشير إلى أن المقصود بـ «حزب الله» هو جموع المؤمنين، وأن «حزب الشيطان» هو جموع المشركين، إضافة إلى ذلك فإن الإسلام قد قبل بالتعدد في الدين، وعرف تعدداً في المذاهب، وبالتالي فمن باب أولى أن يقبل بالتعدد في الرأي السياسي، كما أن تاريخ المسلمين عرف الكثير من الفرق السياسية كالخوارج والشيعة والمعتزلة، وكل فرقة خرجت منها عدة فرق ولم يقل أحد أنهم بتحزبهم السياسي قد خرجوا عن الإسلام أو خالفوه[١٠٨].

ب – تحليل مواقف الحركات الإسلامية وممارساتها بشأن التعددية الحزبية والديمقراطية:

في إطار الاتجاهين السابقين في النظر إلى العلاقة بين الإسلام والديمقراطية اهتم عدد من الباحثين العرب والأجانب بدراسة وتحليل رؤى ومواقف الحركات والتنظيمات الإسلامية من قضية الديمقراطية والتعدد الحزبي[١٠٩]. وقد جرى تصنيف الحركات والتنظيمات المعنية إلى مجموعتين. تضم **المجموعة الأولى** الجماعات والتنظيمات التي ترفض الديمقراطية من حيث المبدأ استناداً إلى عدد من الحجج والأسانيد مثل: أن الديمقراطية هي نظام غربي تطبقه الدول العلمانية في الغرب وتريد فرضه على المسلمين، وأن الشورى هي جوهر نظام الحكم في الإسلام، وهي أكثر اكتمالاً من الديمقراطية، كما أن الإسلام يرفض الحزبية والتحزب ولا يعرف سوى حزب الله وحزب الشيطان، إضافة إلى أن الديمقراطية تجعل للشعب وليس لله حق التشريع... إلخ. ويعد «تنظيم الجهاد» و«الجماعة الإسلامية» في مصر

من أبرز التنظيمات الإسلامية الرافضة للديمقراطية بسبب تعارضها مع الإسلام حسبما تتصوره هذه التنظيمات. أما **المجموعة الثانية** فتضم الجماعات والتنظيمات التي تقول بعدم وجود تعارض بين الإسلام والديمقراطية، وهذه الجماعات تقبل بممارسة العمل السياسي في إطار النظم القائمة، وقد شكل بعضها أحزاباً سياسية أو تحول إلى أحزاب سياسية، كما شاركت في عمليات انتخابية محلية وبرلمانية ورئاسية ونقابية، بل وقبل بعضها الاشتراك في الحكومات في بعض الفترات على غرار ما حدث في الأردن واليمن. ومن هذه الجماعات على سبيل المثال: جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر وذلك قبل تغير سياسة النظام تجاهها منذ مطلع التسعينات. وجماعة «الإخوان المسلمين» في الأردن، و«التجمع اليمني للإصلاح» في اليمن، وحركة «النهضة» في تونس (تعرضت للإقصاء من قبل السلطة)، وحركة «مجتمع السلم» في الجزائر... إلخ. وقد اهتمت دراسات عديدة برصد وتحليل تجارب وخبرات الممارسة السياسية للحركات المعنية في ظل التعددية السياسية.

وفي سياق هذا النقاش أشارت بعض الدراسات إلى قضية يصعب الجزم بشأنها ومفادها أن قبول بعض الحركات والتنظيمات الإسلامية بالديمقراطية هو قبول تكتيكي غايته تمكين تلك الجماعات من الوصول إلى السلطة، وبمجرد أن يتحقق لها ذلك سوف تلغي الديمقراطية. وقد كانت تلك المقولة إحدى المسوغات التي طُرحت لتسويغ تدخل الجيش الجزائري والحيلولة دون إكمال الانتخابات البرلمانية بعدما تأكد أن الفوز الكبير الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ خلال جولتها الأولى التي أجريت في ديسمبر ١٩٩١ قد جعلها مؤهلة لتشكيل الحكومة في حالة إتمام الجولة الثانية من الانتخابات. وعموماً فإن المقولة السابقة لم تُختبر بعد في الواقع السياسي العربي. وفي سياق البحث عن حل لهذه الإشكالية وتبديد الهواجس والمخاوف المتبادلة بين الإسلاميين وغيرهم بشأن الديمقراطية اقترح البعض فكرة المواثيق السياسية التي يتعين أن تبرمها السلطة القائمة مع مختلف العناصر المكونة للمعارضة ومنها الإسلاميون بحيث تحدد هذه المواثيق صراحة معنى تداول السلطة، وتوفر ضمانات كافية بشأن نوعية الاقتراع، والحفاظ بعد ذلك على أسلوب الانتخابات، وتحقيق مبدأ تداول السلطة، ومثل هذه الصفقات لن تكون ممكنة إلا إذا تعهد الإسلاميون بأن يعتبروا أن الخيارات التي سيأخذون بها بعد وصولهم إلى

السلطة قابلة للعدول عنها بطريقة ديمقراطية. وهذا الرأي ينطلق من فرضية أن منع الإسلاميين من المشاركة السياسية أو الحيلولة دون وصولهم إلى السلطة في حالة السماح لهم بالمشاركة بدعوى حماية الديمقراطية من احتمالات انقلابهم عليها إنما يشكل مدخلاً لتكريس التسلط والاستبداد، فالإسلاميون ليسوا أقل ديمقراطية من القوى الأخرى المنافسة لهم على حد تعبير د. غسان سلامة، وأن الاستبداد هو الاستبداد بغض النظر عن الشعارات التي تطرحها القوى التي تمارسه(١١٠). ومهما يكن من أمر، فالمؤكد بحسب عديد من الدراسات أنه يصعب إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي في الوطن العربي مع الاستمرار في سياسة الإقصاء السياسي للحركات الإسلامية التي تقبل بممارسة العمل السياسي من خلال أساليب سلمية تنبذ العنف وتؤكد التزامها بالديمقراطية والتعددية الحزبية وحقوق المرأة والأقليات(١١١).

٤ - الحركات الإسلامية والمجتمع المدني:

اهتم بعض الباحثين والدارسين برصد وتحليل دور الحركات الإسلامية على صعيد المجتمع المدني سواء فيما يتعلق بعلاقاتها وتفاعلاتها مع الأحزاب السياسية ذات التوجهات القومية واليسارية والليبرالية، أو فيما يتعلق بأدوارها على مستوى تنظيمات أخرى للمجتمع المدني مثل النقابات المهنية والاتحادات الطلابية ونوادي أعضاء هيئات التدريس في الجامعات والجمعيات الأهلية. وعموماً فقد خلصت بعض الدراسات إلى نتيجة أساسية مفادها أن تخلي الدولة عن بعض أدوارها ووظائفها وبخاصة فيما يتعلق بتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين قد أسهم في تمدد الدور الاجتماعي لبعض الحركات الإسلامية المعتدلة مما جعلها تشكل عنصراً رئيسياً في المجتمع المدني في عديد من الدول العربية، ولذا يصعب الحديث عن المجتمع المدني في هذه الدول مع استبعاد الحركات المعنية(١١٢).

٥ - مواقف الحركات الإسلامية من بعض القضايا الإقليمية والدولية:

اهتمت دراسات عديدة برصد وتحليل مواقف الحركات الإسلامية من بعض القضايا الإقليمية والدولية المهمة، وتأتي كارثة الخليج الثانية في مقدمتها، حيث تعددت مواقف الحركات الإسلامية تجاهها، وإن كانت مواقف أغلبها قد مالت بشكل صريح أو ضمني لصالح العراق وبخاصة بعد استدعاء قوات أجنبية لتحرير

الكويت. ومن هنا انصب الاهتمام الأكاديمي على تحليل العوامل التي حكمت مواقف الحركات المعنية تجاه الكارثة، ودراسة حدود اتفاقها أو اختلافها مع المواقف التي عبرت عنها الحكومات أو القوى السياسية الأخرى. وبالإضافة إلى كارثة الخليج الثانية، فإن الصراع العربي – الإسرائيلي وعملية تسويته التي انطلقت من مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ شكل هو الآخر قضية جوهرية سعت بعض الدراسات إلى قراءة وتحليل رؤى ومواقف الحركات الإسلامية تجاهها، وهي مواقف تصب في مجملها في خانة رفض التسوية بالصيغ المطروحة والاتفاقيات المبرمة ورفض عمليات التطبيع مع إسرائيل. وقد ترتب على هذه المواقف حدوث توترات وصراعات بين النظم الحاكمة والحركات المعنية في كل من مصر والأردن ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، حيث شكلت قضية السلام والتطبيع إحدى قضايا الخلاف السياسي والفكري بين النظم التي سارت في طريق التسوية والتطبيع والحركات الإسلامية التي ترفض هذا التوجه[١١٣]. كما اهتم بعض الباحثين بدراسة رؤى ومواقف الحركات الإسلامية من النظام العالمي الجديد الذي بشرت به الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي وحرب تحرير الكويت، وكذلك رصد وتحليل رؤاها ومواقفها تجاه الغرب والحضارة الغربية، وتم التركيز في هذا الإطار على مناقشة مقولة الخطر الإسلامي على الغرب وهل هو حقيقة أم وهم؟ وبخاصة بعد أن طرح «هانتنجتون» مقولته ذائعة الصيت عن صدام الحضارات[١١٤].

٦ – الولايات المتحدة الأمريكية والحركات الإسلامية في الوطن العربي:

نظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، ونظراً لضخامة مصالحها الاستراتيجية في المنطقة وما يمكن أن تمثله الحركات الإسلامية من مخاطر قائمة أو محتملة على هذه المصالح، فقد اهتم بعض الباحثين بدراسة وتحليل السياسة الأمريكية تجاه هذه الحركات. وقد أكدت أكثر من دراسة على أنه على الرغم من وجود تعدد في الرؤى والمدركات داخل الأوساط السياسية الرسمية والدوائر الأكاديمية في الولايات المتحدة بشأن السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، إلا أن الخط العام لهذه السياسة قام منذ أواخر الثمانينات على أساس التمييز على الصعيد الإعلامي بين الدين الإسلامي كدين سماوي والحركات الإسلامية المسيسة، مع إظهار نوع من التقدير للإسلام كدين والإشادة

بخصوصية علاقات أمريكا مع النظم الحاكمة في عديد من الدول الإسلامية، وبالمقابل إظهار التشدد في التعامل مع الحركات الإسلامية وبخاصة الراديكالية منها باعتبارها ترفض المصالح الأمريكية والغربية – بصفة عامة – في المنطقة، وتشكل تهديدات لهذه المصالح، كما أنها ترفض إسرائيل وعارض عملية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي[١١٥]. والخلاصة الرئيسية التي انتهت إليها دراسات عديدة بهذا الخصوص هي أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تقبل من الناحية العملية بوصول حركة إسلامية إلى سدة السلطة في أية دولة عربية، حتى ولو كان ذلك عبر صناديق الاقتراع، وأنها تفضل استمرار نظام سلطوي تضمن في إطاره مصالحها على نظام ديمقراطي يفتح الباب لوصول إسلاميين إلى السلطة من خلال انتخابات حرة. كما أكد البعض أن سياسات ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية الموالية لإسرائيل والتي تتجاهل الحقوق والمصالح العربية قد أسهمت في تغذية الحركات الإسلامية في المنطقة؛ ولذلك فإن هناك أكاديميين أمريكيين وغير أمريكيين انتقدوا السياسة الأمريكية بهذا الخصوص، وطالبوا الولايات المتحدة بضرورة التمييز بين الحركات الإسلامية المتطرفة وتلك المعتدلة التي تقبل بالعمل السياسي في إطار النظم القائمة، مع إقامة قنوات اتصال بشكل ما مع الأخيرة باعتبار أن الإسلام سيستمر قوة فاعلة على الساحة السياسية في الوطن العربي، كما سيستمر كبديل سياسي وأيديولوجي للنظم القائمة، بل إن هناك من أكد على ضرورة أن تتعلم الولايات المتحدة الأمريكية كيفية التعامل مع نظام إسلامي وصل إلى السلطة عبر صناديق الانتخاب[١١٦].

٧ – بعض قضايا دراسة النظم السياسية العربية من منظور العلاقة بين الإسلام والسياسة وإشكالياتها:

جدير بالذكر أن الاهتمام بدراسة الحركات الإسلامية المسيسة خلال التسعينات قد انصب بشكل أكبر على الدول التي تزايد فيها دور هذه الحركات سواء عبر الأساليب السلمية أو العنيفة مثل مصر والأردن وتونس والجزائر والمغرب والسودان ولبنان ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وبالمقابل فإن تلك الدراسات التي تناولت الحركات الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا قليلة؛ وذلك بسبب عدم وجود حركات مؤثرة في هذه الدول أو محدودية نشاطها في حال وجودها، وإن كانت السعودية والكويت قد حظيتا بنوع من الاهتمام الأكاديمي النسبي مقارنة

ببقية دول مجلس التعاون الخليجي؛ وذلك على خلفية تنامي بعض مظاهر المعارضة الإسلامية في المملكة، وبروز دور القوى الإسلامية في الكويت في مرحلة ما بعد التحرير. كما يُلاحظ أن هناك دراسات عديدة قد اهتمت بإجراء مقارنات بين الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي والبحث في أسباب خصوصية الحالة الجزائرية مقارنة بدور الحركات الإسلامية في كل من المغرب وتونس(١١٧).

وتطرح دراسة النظم السياسية العربية من منظور العلاقة بين الإسلام والسياسة عدداً من القضايا والإشكاليات. **أولاها:** قضية تطبيق الشريعة الإسلامية، وموقع الشريعة في الهياكل الدستورية والقانونية للدول العربية. **وثانيتها:** إشكالية الصراع السياسي على ورقة الشرعية الدينية، فعلى الرغم من أن نظماً عربية عديدة ترفض الترخيص للحركات الإسلامية بممارسة العمل السياسي بدعوى عدم الخلط بين الدين والسياسة وعدم تمكين جماعات معينة من احتكار الدين وتأميمه لحسابها، إلا أنها تقوم في الوقت ذاته بتوظيف الدين بأشكال مختلفة كمصدر لشرعيتها. **وثالثتها:** قضية الحزب الإسلامي في دولة إسلامية. **ورابعتها:** جدلية العلاقة بين الانفتاح السياسي وتنامي دور الحركات الإسلامية، فالملاحظ أن دور الحركات الإسلامية تزايد في الدول التي شهدت انفتاحاً سياسياً ملحوظاً خلال عقدي الثمانينات والتسعينات كما هو الحال في مصر والأردن واليمن والكويت والجزائر، وهو ما يعني أن الحركات المعنية قد استفادت من الهامش الديمقراطي الذي شهدته هذه الدول، وعلى أثر ذلك اتجهت النظم الحاكمة في عدد منها إلى تضييق هذا الهامش والتدخل بأشكال مختلفة في العمليات الانتخابية لتحجيم دور الإسلاميين، وبالمقابل فإن دور الحركات الإسلامية ظل هامشياً ومحدوداً في الدول التي لم تشهد انفتاحاً سياسياً مثل: سوريا والعراق وليبيا والسعودية. **وخامستها:** قضية البديل الإسلامي للنظم القائمة، فعلى الرغم من أن الحركات الإسلامية شكلت – وتشكل – تحديات أساسية للنظم الحاكمة في عديد من الدول العربية، إلا أنها لم تتمكن من تغيير نظام الحكم في أي دولة عربية، حيث لم تقم أي جمهورية إسلامية في الوطن العربي على غرار النموذج الإيراني، وحتى تجربة التحالف بين البشير والترابي في السودان لم تستمر، بل تحول التحالف إلى صراع اعتباراً من عام ٢٠٠٠. وقد حاولت دراسات عديدة البحث عن تفسير لهذه الظاهرة في ضوء تقويم التنظيمات والحركات

الإسلامية وبخاصة فيما يتعلق بتصوراتها وبرامجها لمواجهة المشكلات التي تعاني منها الدول العربية في الوقت الراهن، وطبيعة العلاقات الداخلية في هذه التنظيمات، وأنماط علاقاتها بالقوى السياسية الأخرى، ومواقفها من قضايا الديمقراطية والتعددية الحزبية وحقوق الإنسان.. إلخ. وفي هذا الإطار، تم طرح العديد من القضايا والتساؤلات حول مستقبل هذه الحركات من ناحية، وعلاقة ذلك بمستقبل التطور السياسي والديمقراطي في النظم العربية من ناحية أخرى[١١٨].

خامساً: السياسات العامة

على الرغم من أن مفهوم «السياسة العامة» ليس جديداً، حيث إن له جذوره وامتداداته السابقة، إلا أن هذا المدخل يعتبر من المداخل الحديثة نسبياً في التحليل السياسي المقارن، حيث تزايد الاهتمام به بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، خاصة وأنه قد تم رفده ببعض المناهج والأساليب البحثية الجديدة. وقد استخدمه بعض الباحثين المتخصصين في تحليل ودراسة النظم السياسية العربية خلال التسعينات. وتأتي أهمية مدخل السياسات العامة في دراسة النظم السياسية من عدة اعتبارات منها: أن هذه السياسات تكشف عن اختيارات النظام الحاكم وأولوياته، كما أنها تكشف عن خريطة المصالح والقوى السياسية والاجتماعية المتنافسة في المجتمع. ومن خلال تحليل السياسات العامة يمكن الوقوف أيضاً على نمط أداء النظام ومدى فاعلية أجهزته ومؤسساته، بمعنى آخر إن السياسة العامة من حيث مدخلاتها وعملية تنفيذها تكشف عن طبيعة النظام السياسي وديناميات العملية السياسية وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، كما أنها من حيث مخرجاتها تعتبر بمثابة المحك الحقيقي لما يُعرف بـ «شرعية الإنجاز»، باعتبار أن الإنجاز مصدر للشرعية لا يمكن أن يستغني عنه أي نظام سياسي مهما كانت المصادر الأخرى التي يعتمد عليها[١١٩].

١ - مستويات تحليل السياسات العامة في الدول العربية:

جرت دراسات عديدة على تناول السياسات العامة في عديد من الدول العربية على عدة مستويات تحليلية[١٢٠]. **أولها:** رصد وتحليل الأطر الدستورية والقانونية التي تحكم عملية صنع السياسات العامة. **وثانيها:** تحديد أدوار الفاعلين الرئيسيين في صنع السياسات العامة سواء على الصعيد الحكومي أو غير الحكومي، ومن ذلك على سبيل المثال تحليل أدوار كل من: رئيس الدولة، ومجلس الوزراء، والبرلمان، والأحزاب السياسية، وجماعات المصالح المعنية بالسياسات موضع التحليل... إلخ. فضلاً عن تحليل أدوار بعض القوى والأطراف الخارجية. **وثالثها:** تحليل محتوى أو مضمون السياسة موضع الدراسة، بقصد الكشف عن الاتساق الداخلي في بنيتها،

ومدى تكامل عناصرها، وطبيعة تداخلها مع سياسات أخرى، ومدى التلاؤم بين أهدافها والإمكانات المتاحة لتحقيق هذه الأهداف. **ورابعها:** رصد عملية تنفيذ السياسة وتحليلها؛ وذلك بدراسة طبيعة الأجهزة التي تقوم بالتنفيذ وآليات عملية التنفيذ.... إلخ. **وأخيراً:** تقويم السياسة العامة، من خلال تحليل نتائجها في ضوء الأهداف المعلنة للسياسة المعنية، مع تحديد العوامل التي أسهمت في نجاح السياسة وتلك التي أدت إلى تعثرها في حال وجود فجوة كبيرة بين الأهداف المعلنة والنتائج المحققة، فضلاً عن تحليل ما يُعرف بالآثار غير المقصودة للسياسة موضع التقويم. وهكذا يتضح أنه من خلال مدخل السياسات العامة يتم تناول الكثير من مكونات الحياة السياسية وديناميكياتها في الدولة التي يتم دراسة السياسات العامة فيها.

ونظراً لمركزية القضية الاقتصادية في الدول العربية، فالملاحظ أن السياسات الاقتصادية في هذه الدول قد حظيت باهتمام كبير من الباحثين، فهناك العديد من الدراسات التي اهتمت برصد وتحليل سياسات الإصلاح الاقتصادي في هذه الدول، والمعروفة بسياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وقد خلصت أكثر من دراسة إلى حقيقة دور القوى الخارجية متمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ممارسة الضغوط على الدول المعنية لتبني السياسات المذكورة، كما خلصت إلى أهمية ومحورية دور الدولة في ضمان نجاح تلك السياسات، حيث إن اقتصاد السوق لا يعمل بكفاءة إلا في إطار دولة قوية على نحو ما سبق ذكره. كما اهتم البعض بتحليل الآثار والانعكاسات السياسية المباشرة وغير المباشرة لهذه السياسات سواء فيما يتعلق بالتطور الديمقراطي أو الاستقرار السياسي والاجتماعي أو الفساد السياسي والإداري أو تعميق حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وما يترتب عليها من آثار سياسية.... إلخ[١٢١].

ومن خلال مراجعة عديد من الأدبيات السابقة في تحليل السياسات العامة على مستوى الدول العربية، يُلاحظ أن هناك مزيداً من الاهتمام بدراسة السياسات العامة في مصر مقارنة ببقية الدول العربية، حيث ظهرت منذ أواخر الثمانينات مجموعة من الدراسات المهمة التي تناولت بالرصد والتحليل السياسات العامة في مجالات الاقتصاد والثقافة والصحة والتعليم والإسكان والسكان ونقل التكنولوجيا والتوظيف الحكومي واستخدام المياه والبيئة.... إلخ، ومما ساعد على التراكم البحثي في هذا

المجال وجود عدة أطروحات للدكتوراه تم إعدادها وإجازتها في إطار قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، فضلاً عن البرنامج البحثي الذي نفذه مركز البحوث والدراسات السياسية بنفس الكلية على مدى عدة سنوات، والذي تم في إطاره إعداد مجموعة من البحوث وعقد سلسلة من الندوات في موضوع السياسات العامة(١٢٢).

ونظراً لأن الدول العربية النفطية وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي قد تبنت سياسات الرفاه الاجتماعي وبخاصة في ظل الطفرة النفطية، فقد اهتم بعض الباحثين برصد وتحليل بعض هذه السياسات وبخاصة في مجالات التعليم والعمالة والتوظيف والسكان... إلخ. وقد أشارت أكثر من دراسة إلى الآثار والتداعيات التي نجمت عن هذه السياسات سواء على الصعيد القيمي أو الاجتماعي أو السياسي، كما أشارت إلى العقبات التي تحد من قدرة الدول المعنية على الاستمرار في نفس السياسات وبخاصة مع تراجع العائدات النفطية نظراً لانخفاض أسعار النفط منذ منتصف الثمانينات، وتزايد الأعباء والضغوط المالية الملقاة على عاتق هذه الدول، إضافة إلى الزيادة المستمرة في عدد سكانها. ومن هنا فقد طالب البعض بضرورة الانتقال من دولة الرفاهية إلى دولة المشاركة كحل لهذه المعضلة(١٢٣). هذا وتعتبر دراسة د. طارق إسماعيل ود. جاكلين إسماعيل عن السياسات الاجتماعية في الوطن العربي، وبخاصة في مجالات التعليم والصحة والإسكان، والتي شملت كلاً من مصر وليبيا والإمارات العربية المتحدة كحالات تطبيقية، تعتبر من الدراسات المهمة في هذا المجال، حيث اهتمت بالمقارنة بين ثلاث دول عربية بينها اختلافات واضحة من حيث طبيعة نظمها السياسية، وهياكلها الاقتصادية والاجتماعية(١٢٤).

٢ – في مداخل رصد خصائص السياسات العامة في الدول العربية وتحليلها:

لقد اهتمت دراسات عديدة برصد خصائص السياسات العامة في عدد من الدول العربية وتحليلها؛ وذلك بالاعتماد على المداخل التالية:

أ – مدخل حدود الاستمرارية والتغيير في السياسات العامة:

فالملاحظ أن كثيراً من السياسات العامة في عديد من الدول العربية تتعرض لكثرة التغيير والتبديل، وذلك لوجود اختلالات تعاني منها السياسات المعنية منذ

البداية نتيجة للارتجال في إعدادها، وعدم الاعتماد على قواعد بيانات ومعلومات دقيقة ومكتملة بهذا الخصوص، وعدم تحديد أهداف السياسة وأولوياتها وبرامجها بشكل عقلاني... إلخ. كما أن التغيير في المسؤولين التنفيذيين القائمين على تلك السياسات وبخاصة الوزراء ينعكس على استمراريتها، حيث جرت العادة في عديد من الدول العربية أن يقوم المسؤول الجديد بتجاهل ما بدأه سلفه أو التقليل من شأنه والبدء من نقطة الصفر أو من نقطة قريبة منها، وهو ما يؤدي إلى عدم اكتمال تطبيق السياسات العامة وغلبة طابع التقطع عدم الاستمرارية عليها، وهو ما يؤكد في النهاية غلبة الطابع الشخصي وليس المؤسسي على السياسات العامة بحيث تصبح مرتبطة بأشخاص وليس بمؤسسات تضمن لها الاستمرار بغض النظر عن التغيير في شاغلي المناصب(١٢٥).

ب - مدخل المشاركة الشعبية في صنع السياسات العامة:

حيث خلصت دراسات عديدة إلى غياب أو ضعف المشاركة الشعبية بهذا الخصوص، فنظراً لغياب أو ضعف تقاليد الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي، فإن السياسات العامة في معظم الدول العربية عادة ما يتم صياغتها على مستوى أطر وقنوات ضيقة داخل الوزارات والأجهزة التنفيذية المركزية، وبعيداً عن المشاركة الحقيقية من قبل المواطنين أو من قبل الفئات الاجتماعية التي تكون معنية مباشرة بهذه السياسة أو تلك. ولذلك فإن بعض السياسات بمجرد الإعلان عنها تصبح مصدراً للخلافات والتوترات بين الدولة وبعض قوى وفئات المجتمع التي ترى أنها ستُضار من هذه السياسات، أو ترى أنها لا تقدم حلولاً جوهرية للمشكلات القائمة. وقد رصدت الدراسات السابقة العديد من الأمثلة والنماذج بهذا الخصوص، وعلى سبيل المثال فإن سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي خلقت أعمال احتجاج جماعي وعنف سياسي في عديد من الدول التي تبنتها؛ نظراً لأنها أدت إلى زيادة الأعباء على الفقراء ومحدودي الدخل على الرغم من أنهم هم الأولى بالرعاية والاهتمام والحماية الاجتماعية على نحو ما سبق ذكره.

ج - مدخل الفاعلية في تنفيذ السياسات العامة:

وقد خلصت دراسات عديدة إلى أن الفاعلية في تنفيذ السياسات العامة في عديد من الدول العربية تعتبر بصفة عامة محددة، مما يؤدي إلى تواضع مخرجاتها

ونتائجها. وقد اعتمدت هذه الدراسات على مؤشرات عديدة لتقويم السياسات العامة، ولا شك في أن استمرار بعض المشكلات والأزمات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي وتزايد حدتها في عديد من الدول العربية إنما هو دليل على فشل وتعثر السياسات التي جرى - ويجري - اتباعها في مواجهة تلك المشكلات. والفشل أو التعثر قد يعود إلى قصور في السياسات المعنية، أو قصور في عملية تنفيذها، أو إلى الاثنين معاً، وبخاصة في حالة وجود فجوة بين أهداف السياسة العامة وإمكانيات وأساليب تنفيذها. وتعتبر هذه الظاهرة وثيقة الارتباط بالمشكلات البنيوية التي تعاني منها الأجهزة التنفيذية والإدارية في الدول العربية حيث تعرف بدرجات متفاوتة أشكالاً متعددة من الترهل والبيروقراطية والفساد وغياب أو ضعف معايير المساءلة والمحاسبة وتعقد الإجراءات وغلبة الاعتبارات الشخصية على الاعتبارات القانونية والمؤسسية، فضلاً عن توظيفها من قبل النظم الحاكمة لأغراض السيطرة والضبط في بعض الحالات. وعلى الرغم من بعض الإجراءات التي اتخذتها بهذا الخصوص، إلا أنه لم يترتب عليها تحقيق تغيير جوهري في طبيعة الهياكل الإدارية وأنماط أدائها في معظم الحالات[١٢٦].

د - مدخل التنسيق والتكامل بين السياسات العامة:

وقد خلص البعض إلى أن هناك ضعفاً في التنسيق والتكامل بين بعض السياسات العامة في عديد من الدول العربية، حيث إن تبني سياسات معينة في بعض المجالات يصطدم بشكل أو بآخر بسياسات أخرى، أو على الأقل ينتج عنه آثار غير مقصودة في مجالات أخرى، مما يوجد أشكالاً من التوتر الخفي أو المعلن بين المسؤولين عن هذه السياسات في بعض الحالات، وتقدم الحالة المصرية نموذجاً لذلك. وقد ساقت دراسات سابقة العديد من الأمثلة بهذا الخصوص، وتكفي في هذا المقام الإشارة إلى ظاهرتين تعاني منهما الدول العربية بأشكال مختلفة. تتمثل **الظاهرة الأولى** في الفجوة الموجودة بين مخرجات السياسات التعليمية من ناحية واحتياجات التنمية وسوق العمل من ناحية أخرى، **أما الظاهرة الثانية**، فتتمثل في الفجوة القائمة بين سياسات البحث العلمي والمؤسسات الأكاديمية من ناحية والعملية الإنتاجية والسياسات والمؤسسات المرتبطة بها من ناحية أخرى. وتعكس الظاهرتان عدة دلالات منها: عدم وجود استراتيجية تنموية متكاملة في عديد من الدول العربية بحيث

تندرج السياسات العامة في إطارها، وضعف الإطار المؤسسي للتنسيق بين الوزارات والأجهزة التنفيذية المختلفة، فضلاً عن ضعف التضامن الداخلي في النخبة الوزارية، وغلبة الطابع البيروقراطي والتكنوقراطي عليها في عديد من الدول العربية(١٢٧).

هـ - مدخل المساءلة والمحاسبة عن القصور في تنفيذ السياسات العامة:

حيث أكد البعض على ضعف آليات المساءلة والمحاسبة عن تنفيذ السياسات العامة، وذلك نظراً لغياب أو ضعف الرقابة الإدارية نتيجة لما يشوب الأجهزة الإدارية في الدول العربية من عيوب وسلبيات على نحو ما سبق ذكره، فضلاً عن غياب أو ضعف الرقابة السياسية نظراً لشيوع ظاهرة التفرد والاستبداد بالسلطة، وضعف دور المؤسسات التشريعية سواء في المجال التشريعي أو الرقابي، وتقييد حرية الرأي والتعبير، وكثرة القيود المفروضة على تنظيمات المجتمع المدني. وكل تلك الأمور تعكس غياب أو ضعف تقاليد الممارسة الديمقراطية في الأقطار العربية على نحو ما سبق ذكره.

٣ - بعض المفاهيم والمداخل النظرية المرتبطة بتفسير ضعف فاعلية السياسات العامة في الدول العربية:

في معرض تفسير ضعف فاعلية السياسات العامة في الدول العربية اعتمد البعض على عدة مفاهيم ومداخل نظرية منها: مفهوم القدرة المؤسسية "Institutional Capability"، حيث إن ضعف القدرة المؤسسية للدول العربية ينعكس على كفاءة سياساتها العامة، فمؤسسات الدولة وأجهزتها (التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارية) هي التي تصنع القوانين والقواعد وتقوم بتنفيذها، كما توفر الأمن والاستقرار للمجتمع، وتقدم الخدمات والسلع العامة وشبه العامة للمواطنين، فضلاً عن دورها في تدعيم اقتصاد السوق ومعالجة بعض السلبيات المترتبة عليه، ونظراً لضعف القدرة المؤسسية للغالبية العظمى من الدول العربية، فإن سياساتها العامة يغلب عليها طابع الارتجال في الإعداد وضعف الكفاءة في التنفيذ، ومن هنا فقد أكد البعض على أهمية الإصلاح المؤسسي في هذه الدول باعتباره عنصراً مهماً وأساسياً لتفعيل وترشيد السياسات العامة(١٢٨). وهناك من ركز على مدخل تسييس السياسات العامة لتفسير ضعفها وعدم فاعليتها في عديد من الدول العربية، حيث يتم ربطها بمقتضيات واعتبارات الصراع السياسي الداخلي الذي تتداخل فيه عوامل واعتبارات قبلية وطائفية ودينية وجهوية، وفي ضوء ذلك فإن

النخب الحاكمة لا تطرح السياسات العامة كسياسات وطنية تستهدف الصالح العام ويتعين أن يكون هناك نوع من العدالة في توزيع أعبائها وعوائدها، ولكن تطرحها كأدوات لتوسيع دائرة المؤيدين لها وإضعاف خصومها. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن غلبة الطابع البيروقراطي على عملية صنع السياسة العامة وتنفيذها في معظم الدول العربية يعتبر من العوامل الأساسية التي تؤثر سلباً على فاعليتها، خاصة وأن تخلف الإدارة في الوطن العربي ووجود فجوة كبيرة تفصلها عن الفكر الإداري والأساليب الإدارية الحديثة يكرس من هذه الظاهرة[١٢٩].

٤ - بعض قضايا دراسة النظم السياسية العربية من منظور السياسات العامة وإشكالياتها:

تطرح دراسة النظم السياسية العربية من منظور السياسات العامة عدة قضايا وإشكاليات ذات أبعاد نظرية وتطبيقية. **أولاها:** طبيعة العلاقة بين الإدارة والسياسة وتأثير فاعلية/عدم فاعلية الأجهزة الإدارية في تنفيذ السياسات العامة على تكريس شرعية/ عدم شرعية النظم السياسية. **وثانيتها:** دور كل من الأجهزة الحكومية وتنظيمات المجتمع المدني في صنع السياسات العامة وتنفيذها، وهو ما يطرح قضية طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، فالملاحظ أن تعثر الدولة في عديد من الحالات في تنفيذ سياسات عامة فعالة تشبع الحاجات الأساسية للمواطنين قد أسهم في تنامي الحركات الإسلامية المسيسة، خاصة وأن بعضها اتجه للقيام بأدوار اجتماعية كانت تقوم بها الدولة، وهو ما ترجمته القوى المعنية إلى مكاسب سياسية في بعض الحالات. **وثالثتها:** قضية طبيعة النخب الوزارية في الدول العربية وانعكاسات ذلك على السياسات العامة، فالملاحظ أن غلبة الطابع البيروقراطي/ التكنوقراطي على هذه النخب يجعل السياسات العامة تفتقر إلى الرؤية السياسية في كثير من الحالات. **ورابعتها:** تأثير العوامل الخارجية على السياسات العامة وما يشكله ذلك من تحديات بالنسبة للنظم العربية، وهنا لا ينصرف الحديث إلى ضغوط مؤسسات التمويل الدولية على الدول العربية لتبني سياسات التحرير الاقتصادي فحسب، ولكن يشمل أيضاً تحولات عصر العولمة المرتبطة بثورة المعلومات والاتصالات، وتحرير التجارة العالمية، والتقدم التكنولوجي الهائل.... إلخ، وما تمثله من تحديات بالنسبة لسياسات الإعلام والثقافة والتعليم والتوظيف والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا... إلخ في الدول العربية.

سادساً: النظام الدولي والتحولات العالمية

اتخذ بعض الباحثين من مفهوم النظام الدولي مدخلاً لتحليل النظم السياسية العربية ودراستها، خاصة وأن المنطقة العربية تعتبر من أكثر مناطق العالم انكشافاً تجاه العالم الخارجي، ومن أكثرها تأثراً بالنظام الدولي، وذلك نظراً لاعتبارات عديدة لا يتسع المجال لذكرها. وقد حاولت دراسات عديدة توصيف معالم النظام الدولي والتحولات العالمية منذ مطلع التسعينات وتحليل انعكاساتها على النظم السياسية العربية، **وتتمثل أبرز هذه المعالم** في[١٣٠]: بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة، ولو لبعض الوقت، في مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وتصاعد ثورة المعلومات والاتصالات التي يتعدى تأثيرها حدود الدول، وتنامي دور الشركات الدولية العملاقة المتعددة الجنسيات وبخاصة مع تزايد ظواهر الاندماج بين هذه الشركات، واتساع نطاق عمليات تحرير الاقتصاد والتجارة وبخاصة في ظل تطورات اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، وشيوع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على نطاق عالمي واسع وبخاصة مع تمدد ما يُعرف بـ «المجتمع المدني العالمي»، إضافة إلى تصاعد النزعات القومية والدينية وتيارات التطرف والعنف، وتزايد المشكلات العالمية العابرة لحدود الدول مثل مشكلات المخدرات والأمراض الفتاكة وغيرها.

وجدير بالذكر أن معظم الظواهر السابقة تمثل مؤشرات لما يُعرف بظاهرة «العولمة» أو «الكونية» أو «الكوكبة» "Globalization"، وبغض النظر عن التسمية فالمؤكد أن العالم يشهد في الوقت الراهن جملة من الظواهر والقوى العابرة لحدود الدول والتي تقوم على اختزال عنصري الزمان والمكان. وهي تلقي بتأثيراتها القائمة والمحتملة على مختلف مناطق العالم، حتى وإن تفاوتت هذه التأثيرات من حيث طبيعتها ودرجتها من منطقة إلى أخرى بل ومن دولة إلى أخرى[١٣١]. وفي هذا الإطار فقد اهتمت دراسات عديدة بالبحث في آثار وتداعيات ظاهرة العولمة على الوطن العربي سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي. وقد تعددت الرؤى بهذا الخصوص، فهناك **اتجاه** يؤكد على أن العولمة سوف تؤدي إلى

مزيد من التهميش الاقتصادي للوطن العربي وإلى تعميق حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية داخل دوله، مما سيترتب عليه تزايد احتمالات مظاهر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهناك **اتجاه ثان** يرى أن العولمة سوف تسهم في إضعاف دور الدولة في الوطن العربي وتخليها عن مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية في وقت يعتبر فيه دور الدولة أساسياً ومحورياً في دفع عجلة التنمية، وهناك **اتجاه ثالث** يؤكد على أن ظاهرة العولمة تشكل تهديداً للهويات والخصوصيات الثقافية والدينية للشعوب غير الغربية مما يسهم في بعث وتغذية النزعات القومية والدينية وإحياء الهويات والولاءات التحتية التي يتشبث بها أصحابها في مواجهة زحف العولمة. ولكن مقابل الاتجاهات سالفة الذكر، فإن هناك من يؤكد على أن العولمة ليست شراً مطلقاً أو خيراً مطلقاً، فهي تنطوي على سلبيات، ولكنها تقدم في الوقت نفسه بعض الفرص التي تستطيع الدول العربية الاستفادة منها في تطوير سياساتها ومؤسساتها واقتصاداتها شريطة أن تستعد للتعامل مع معطيات عصر العولمة(١٣٢).

وثمة ثلاث ملاحظات جديرة بالتسجيل في هذا المقام. **الأولى**: أن الدراسات العربية هي الأكثر استخداماً لمفهوم «العولمة» من زاوية رصد وتحليل تأثيراتها على الوطن العربي، وذلك مقارنة بالدراسات الأجنبية. **والثانية**: أن أغلب الدراسات العربية التي تناولت انعكاسات ظاهرة العولمة على الوطن العربي غلب عليها الطابع السجالي القائم على الإفراط في التعميمات مع اتخاذ مواقف حدية بشأن قبول العولمة أو رفضها من منطلقات أيديولوجية. **والثالثة**: أن الدراسات المعنية ركزت على الانعكاسات الاقتصادية للعولمة على الوطن العربي، مع اهتمام محدود برصد وتحليل انعكاساتها السياسية.

وبصفة عامة، فإن بعض التساؤلات الجوهرية التي حاولت دراسات عديدة الإجابة عليها تمثلت في: كيف يؤثر النظام الدولي والتحولات العالمية على التطورات السياسية في العالم العربي؟ وما آليات تأثيرها؟ وهل هي تشكل دعماً لعملية التطور الديمقراطي في المنطقة أم تسهم في عرقلتها؟ وفي معرض الإجابة على هذه التساؤلات، ركزت الدراسات المعنية على عدد من المتغيرات المرتبطة بالنظام الدولي والتحولات العالمية، وحاولت رصد وتحليل انعكاساتها على التطور السياسي في الوطن العربي، وذلك على النحو التالي:

١ - التحولات في الاتحاد السوفيتي (السابق) وبقية دول شرق أوربا وانعكاساتها على الوطن العربي:

لقد شهد الاتحاد السوفيتي (السابق) وبقية بلدان شرق أوربا تحولات سياسية واقتصادية مهمة منذ منتصف الثمانينات. وبغض النظر عن خلفيات هذه التحولات وأسبابها وأساليبها، فالمؤكد أنها انتهت بانهيار نظام الحزب الواحد في هذه الدول، وتبنيها لأشكال من الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق، فضلاً عن سعيها للاندماج في النظام الرأسمالي العالمي ومؤسساته، كما انتهى الأمر بتفكك الاتحاد السوفيتي ذاته وانتهاء دوره كقوة عظمى، مما أسهم في بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة، ولو لبعض الوقت، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد اهتم عدد من الباحثين برصد وتحليل انعكاسات هذه التحولات على التطور السياسي والاقتصادي في الوطن العربي، حيث إن انهيار الأحزاب الشيوعية في الدول المعنية قد شكل ضربة قاصمة لنظام الحزب الواحد من حيث أسانيده الأيديولوجية ومصداقيته السياسية، وبالتالي لم يعد بمقدور النخب العربية الحاكمة التي تبنت هذا النظام تقفياً بخبرات الاتحاد السوفيتي وبلدان أوربا الشرقية، لم يعد بمقدورها تسويغ استمرار التمسك به بعد أن سقط في دول الأصل. كما أن الآليات التي جرى بها التغيير السياسي في دول أوربا الشرقية مثلت خبرات ماثلة أمام الحكام العرب، ففي الحالات التي رفض فيها الحكام الاستجابة لمطالب التغيير فُرض عليهم التغيير بالقوة، ومن هنا فقد أدرك بعض الحكام العرب أن المبادرة بتحقيق نوع من الانفتاح السياسي وهندسته على النحو الذي يضمن أن يبقى هذا الانفتاح ضمن الحدود التي يرسمونها، هو الخيار الأفضل من منظور تدعيم قدرة نظمهم على الاستمرار وتأمين مصالحهم(١٣٣).

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن التحولات في بلدان أوربا الشرقية قد أظهرت أزمة الماركسية على صعيدي النظرية والتطبيق، مما خلق تحديات حقيقية للقوى اليسارية في الوطن العربي، وهي قوى تتسم بالضعف والهشاشة نظراً لأسباب عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها، ومن هنا فإن ما حدث دفع بعض هذه القوى إلى التحرك من أجل تحديد أطرها ومراجعة مقولاتها الأيديولوجية والفكرية وبخاصة فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما أن هناك من أشار إلى أن انهيار الاتحاد السوفيتي من شأنه تدعيم عملية التطور الديمقراطي في الوطن العربي بشكل غير مباشر من خلال تحرير السياسة الأمريكية من أحد ثوابتها خلال فترة الحرب

الباردة والمتمثل في مساندة أي نظام سياسي معاد للاتحاد السوفيتي بغض النظر عن طبيعته، مما جعلها في كثير من الحالات تدعم نظماً تسلطية استبدادية[١٣٤].

٢ - الولايات المتحدة الأمريكية وعملية التطور الديمقراطي في الوطن العربي:

لقد خلصت دراسات عديدة إلى أن قضية الديمقراطية لا تأتي ضمن أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة، وأن مواقف وممارسات الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الخصوص تجسد تناقضاً كبيراً بين المبادئ والمصالح على نحو ما سبق ذكره، حيث إنها تفضل استمرار نظم غير ديمقراطية تضمن في إطارها تأمين مصالحها على نظم ديمقراطية قد تؤثر بالسلب على هذه المصالح وتفتح الباب لوصول إسلاميين إلى سدة الحكم في هذه الدولة العربية أو تلك[١٣٥]. وقد أشار «وليم كوانت» وغيره إلى أن تردد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن دعم الديمقراطية في الوطن العربي يرتبط بعوامل عديدة أبرزها النفط، حيث إن النظم الحالية الحاكمة في الدول النفطية وبخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي تضمن مصالح الولايات المتحدة الامريكية في النفط العربي، ولذلك فالأخيرة حريصة على استمرار الوضع القائم واستقرار النظم الحاكمة في هذه الدول، وتجنب ما يمكن أن يترتب على التحولات الديمقراطية من مظاهر لعدم الاستقرار. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تضع في اعتبارها صفقات الأسلحة الضخمة التي تسوقها لعديد من النظم الحاكمة في دول المنطقة من خلال إجراءات سهلة يتخذها الحكام بعيداً عن تعقيدات العملية الديمقراطية، بالإضافة إلى حرص الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان أمن إسرائيل واستمرار تفوقها على الدول العربية، ولذلك فهي تغض الطرف عن أي ممارسات غير ديمقراطية تتخذها النظم التي وقعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل لتمرير هذه الاتفاقيات وتحجيم القوى والتيارات الرافضة لها، بل إنها دفعت - وتدفع - النظم المعنية على فعل ذلك. وفي ضوء كل ما سبق فإن أقصى ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضية الديمقراطية في الوطن العربي هو الدعوة إلى تحسين أساليب الحكم والإدارة وتوسيع دائرة المشاركة السياسية وتحسين سجل حقوق الإنسان وذلك بالنسبة للدول التي تربطها بها علاقات وثيقة[١٣٦]، وبالتالي فهي لا تتبنى هدف تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي في هذه الدول، وقد أشارت الدراسة في موضع سابق إلى عدد من المؤشرات التي طرحتها الأدبيات السابقة لتأكيد صحة هذا الاستنتاج.

٣ – ثورة المعلومات والاتصالات وانعكاساتها على التطور السياسي في الوطن العربي:

اهتم بعض الباحثين بدراسة انعكاسات ثورة المعلومات والاتصالات على التطور السياسي في الوطن العربي، وقد خلص عدد منهم إلى أن هذه الثورة تسهم في تدعيم عملية التطور الديمقراطي في المنطقة، حيث إنها تنهي احتكار السلطات الحاكمة للمعلومات والذي يعتبر أحد دعامات ممارساتها السلطوية، كما أن هذه الثورة تشكل دعماً لقوى وتنظيمات المجتمع المدني والمعارضة السياسية، حيث تستطيع هذه التنظيمات التواصل مع العالم الخارجي بيسر وسهولة وبعيداً عن رقابة الدولة، كما تستطيع تعبئة نوع من التأييد الدولي بشأن بعض المطالب المشروعة، وكذلك حشد ضغط دولي بشأن أي انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان يمكن أن ترتكبها النظم الحاكمة. وبمعنى آخر فإن ثورة المعلومات والاتصالات جعلت قدرة النظم الحاكمة على إخفاء ممارستها السلطوية والاستبدادية أمراً صعباً جداً إن لم يكن مستحيلاً، وهو ما يجعل الحكام يترددون في ارتكاب ممارسات من شأنها تشويه صورتهم في الخارج أو خلق حملات دولية مضادة لهم، كما أن هذه الثورة تسمح بنشر القيم والأفكار والممارسات الديمقراطية عبر الحدود، وهو ما يسميه البعض بأثر العدوى وبخاصة في ظل ظاهرة عولمة الديمقراطية وحقوق الإنسان على نحو ما سبق ذكره. ولكن على الرغم من أهمية ثورة المعلومات في التأثير على التطور السياسي في الوطن العربي، إلا أن هذا التأثير يبقى في نظر بعض الباحثين محكوماً بعوامل عديدة منها: ارتفاع معدل الأمية، ومحدودية انتشار وسائل ثورة المعلومات والاتصالات في الوطن العربي، حيث يعتبر استخدام الأطباق الهوائية قاصراً على فئات اجتماعية محدودة في عديد من الدول العربية، كما أن استخدام الإنترنت لا يزال استخداماً نخبوياً في معظم أقطار الوطن العربي، ناهيك عن استمرار سيطرة الدولة على الإعلام المسموع والمرئي وجانب مهم من الإعلام المقروء في الغالبية العظمى من هذه الأقطار[١٣٧].

٤ – مؤسسات التمويل الدولية وعملية التطور السياسي في الوطن العربي:

لقد أشارت أكثر من دراسة إلى تأثير بعض مؤسسات التمويل الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على التطور السياسي الداخلي في الأقطار

العربية، فهذه المؤسسات مارست ضغوطاً على دول عربية عديدة لدفعهاإلى تبني سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تتضمن إلى جانب عناصر أخرى تحرير الاقتصاد، وإلغاء أو تقليص الدعم الحكومي للسلع والخدمات، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع، والتخصصية، وتشجيع القطاع الخاص... إلخ. وقد كان - ولا يزال - لهذه السياسات تأثيراتها الاقتصادية والسياسية السلبية في عديد من هذه الدول على نحو ما سبق ذكره. وهناك من أشار إلى أن الانفتاح السياسي في بعض الدول العربية هو في جانب منه انعكاس لمطالب مؤسسات التمويل الدولية ذات الطابع السياسي، حيث تركزعلى التعددية السياسية والانفتاح السياسي.... إلخ، وتجاوب النخب الحاكمة في الدول المعنية مع هذه المطالب من أجل الحصول على دعم هذه المؤسسات ومساندتها[١٣٨].

٥ - منظمات المجتمع المدني العالمي:

تزايدت خلال السنوات الأخيرة منظمات ما يُعرف بـ «المجتمع المدني العالمي»، وهي تتمثل في المنظمات والمؤسسات والروابط الدولية غير الحكومية التي تُعنى بقضايا عالمية عابرة لحدود الدول مثل البيئة والسلام وحقوق الإنسان.... إلخ. وقد أشار بعض الباحثين إلى دور بعض هذه المنظمات في تقوية وتدعيم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي، وذلك من خلال قيامها بتقديم مساعدات مادية لبعض هذه المؤسسات وتمويل بعض أنشطتها، فضلاً عن اهتمام بعض منظمات المجتمع المدني العالمي المعنية بحقوق الإنسان برصد ومتابعة قضايا حقوق الإنسان في الدول العربية، وإصدار تقارير ونشرات ضد النظم والجماعات التي تنتهك هذه الحقوق، والسعي من أجل تحريك ضغوط دولية ضدها، فضلاً عن دور بعضها في مراقبة الدول العربية التي تسمح بذلك.... إلخ[١٣٩].

٦ - عولمة الاقتصاد والثقافة وانعكاساتها على التطور الديمقراطي في الوطن العربي:

أكدت عدة دراسات على أن ظاهرة عولمة الاقتصاد المتمثلة في تنامي عمليات تحرير التجارة العالمية، وتمدد أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة، واتساع

نطاق تدفق حركة رؤوس الأموال عبر حدود الدول... إلخ، تؤثر سلباً على عملية التطور السياسي والديمقراطي في الوطن العربي، وذلك نتيجة لآثارها القائمة والمحتملة على الاقتصادات العربية، حيث إنها تؤدي إلى المزيد من تهميش هذه الاقتصادات، وتعميق تبعيتها للاقتصاد الرأسمالي العالمي، فضلاً عن آثارها القائمة والمحتملة في زيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية داخل الدول العربية، وهو ما يُسهم في التحليل الأخير في تغذية مظاهر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل العديد من هذه الدول، مما يدفع الأنظمة الحاكمة فيها إلى زيادة الاعتماد على أساليب غير ديمقراطية لضمان استمرارها. كما أشار البعض إلى أن عملية عولمة الثقافة القائمة على تمدد وانتشار القيم وأنماط الحياة والسلوكيات الغربية وبخاصة الأمريكية على نطاق عالمي تؤثر بشكل سلبي على التطور الديمقراطي في الوطن العربي، حيث تسهم في تغذية الحركات والقوى الإسلامية السلفية والراديكالية التي تنظر إلى العولمة الثقافية على أنها تمثل خطراً على الإسلام. ومن المعروف أن بعض هذه الحركات قد انخرط في مواجهات مسلحة مع النظم الحاكمة في بعض الدول العربية مما أثر سلباً على عملية التطور السياسي فيها، كما أنها تقف من الديمقراطية والتعددية السياسية موقف الرفض على نحو ما سبق ذكره[١٤٠].

وخلاصة القول: إن العوامل والمتغيرات المرتبطة بالنظام الدولي وظاهرة العولمة ليست واحدية الاتجاه من حيث تأثيرها على التحول الديمقراطي في الدول العربية، فهناك عوامل مشجعة لهذا التحول وأخرى معرقلة له. ولكن إذا كانت البيئة الدولية تنطوي على بعض العناصر المواتية لتدعيم عملية التحول الديمقراطي، إلا أن أكثر من دراسة أشارت إلى أن العوامل الأساسية الحاكمة لحدود هذا التحول وآفاقه هي بالأساس عوامل داخلية، حيث إنها تمثل شروطاً ومعطيات جوهرية له، ومنها على سبيل المثال: مدى قناعة النخب الحاكمة بالديمقراطية وبأهميتها في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وطبيعة القوى السياسية الديمقراطية ومدى فاعليتها، وعنصر الثقافة السياسية الديمقراطية، فضلاً عن المقومات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة للتحول الديمقراطي... إلخ[١٤١]، وبالتالي فإن حدود تأثير العوامل الخارجية في دعم التحول الديمقراطي في المنطقة يتوقف في جانب مهم منه على مدى توافر الشروط والمعطيات الداخلية لهذا التحول.

سابعاً: الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية: نظرة نقدية

من خلال العرض السابق يمكن تسجيل عدة ملاحظات عامة حول الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية والأدبيات التي تُعبر عن هذه الاتجاهات، وذلك على النحو التالي:

١ - أن الاتجاهات الأكثر انتشاراً في دراسة النظم السياسية العربية خلال التسعينات هي التي تنطلق من مفاهيم وطروحات التعددية السياسية والتحول الديمقراطي، والمجتمع المدني، والعلاقة بين الإسلام والسياسة، أما الاتجاهات الأخرى المتمثلة في الاقتصاد السياسي (الجديد) والسياسات العامة والنظام الدولي فهي تحظى باهتمام أقل من قبل الباحثين المتخصصين، وهو ما يظهر بوضوح في التفاوتات في حجم الإنتاج الأكاديمي المعبر عن كل من الاتجاهات المعنية. ولا شك في أن تعقيد موضوعات الاقتصاد السياسي والسياسات العامة، وتعدد متغيراتها وتداخلها يجعل تناولها علمياً ليس بالأمر السهل، حيث إن ذلك يستلزم الاستعانة بمناهج وأدوات بحثية يتطلب استخدامها تدريباً أكاديمياً معيناً، كما أن الحصول على البيانات والمعلومات عن السياسات العامة وبعض القضايا ذات الصلة بالاقتصاد السياسي يعتبر أكثر صعوبة نظراً لحساسية مثل هذه الأمور، وبخاصة في النظم السياسية المغلقة التي لم تأخذ خطوات جدية على طريق الانفتاح السياسي، ونتيجة لذلك يعزف كثير من الباحثين عن تناول قضايا الاقتصاد السياسي والسياسات العامة. ولكن هذا لا يعني إطلاقاً أن البحث في قضايا التعددية السياسية والمجتمع المدني والعلاقة بين الإسلام والسياسة سهل وميسر، بل إن له صعوباته ومشكلاته، ولكنها بالنسبة لكثير من الباحثين هي أقل من الصعوبات المرتبطة بمجالات الاقتصاد السياسي والسياسات العامة.

٢ - يُلاحظ أن هناك اهتماماً بارزاً من قبل الباحثين الإسرائيليين بدراسة النظم السياسية العربية مع التركيز على قضايا معينة مثل الأقليات والحركات

الإسلامية والتطور الديمقراطي في النظم العربية وبخاصة من منظور تأثيره على تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، حيث يؤكد هؤلاء على أن الأخذ بالديمقراطية في الوطن العربي يمثل عنصراً أساسياً لتحقيق السلام وترسيخه بين إسرائيل (الديمقراطية) والعرب، وهو ما يعني اختزال الصراع العربي – الإسرائيلي في قضية غياب الديمقراطية في الوطن العربي.

٣ – قلة الدراسات الإمبريقية، حيث إن أغلب الدراسات التي عبرت عن الاتجاهات السابقة هي دراسات مكتبية تقوم على التحليل الكيفي، وبدون التقليل من أهمية مثل هذه الدراسات إلا أن الدراسات الإمبريقية تعتبر هي الأخرى مهمة في بحث قضايا وإشكاليات التطور السياسي في المنطقة بحيث يكون هناك نوع من التكامل بين النوعين من الدراسات والتحليلات. وترجع قلة الدراسات الإمبريقية في جانب مهم منها إلى الصعوبات التي تكتنف عملية إجرائها في الواقع الأكاديمي والسياسي العربي، حيث تتعدد وتتنوع القيود المفروضة على حرية البحث العلمي في الأقطار العربية، كما أن الصعوبات الأكاديمية والمعوقات المادية المرتبطة بإجراء الدراسات الميدانية تجعل الباحثين يعزفون عنها، خاصة وأن إجراءها يحتاج إلى تأهيل أكاديمي معين، فضلاً عن كلفتها المادية. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن حواجز اللغة والحساسيات السياسية المرتبطة بإجراء دراسات ميدانية تجعل كثيرين من الباحثين الأجانب المتخصصين في دراسة النظم السياسية العربية أقل اهتماماً بهذه الدراسات[١٤٢].

٤ – قلة الدراسات المقارنة، حيث يُلاحظ أن الدراسات التي قامت بإجراء مقارنات على أسس علمية ومنهاجية بين نظم عربية تعتبر بصفة عامة قليلة، أما الدراسات التي قارنت بين نظام/ نظم عربية وأخرى غير عربية فتعتبر نادرة، على الرغم من أهمية مثل هذا النوع من الدراسات في تعميق فهم المتخصصين بمحددات وديناميات العملية السياسية في الدول العربية وآفاقها المستقبلية. ويُلاحظ في هذا الصدد أن معظم الدراسات العربية والأجنبية المقارنة قد قارنت بالأساس بين حالتين (نظامان سياسان، حزبان، حركتان إسلاميتان.. إلخ)، مما حد من إمكانية تحقيق تقدم ملموس بشأن صياغة نظريات جزئية أو وسيطة لتفسير قضايا وظواهر التطور السياسي في الوطن العربي[١٤٣].

وعلى الرغم من أن هناك كتباً عديدة تضمنت مساهمات لعدد من الباحثين بشأن قضايا وتطورات معينة مثل الحركات الإسلامية، والمؤسسات التشريعية، والأحزاب السياسية.. إلخ في دول عربية عديدة، إلا أنها لم تتضمن إجراء مقارنات جدية بين الدول المعنية بخصوص القضايا موضع الدراسة، حيث إن هذه الكتب جاءت في الغالب كتجميع لبحوث قُدمت إلى مؤتمرات أو ندوات علمية، دون أن تنطوي عملية تحريرها على إجراء المقارنة المطلوبة.

٥ - أنه بالنظر إلى قائمة المراجع التي قام الباحث بإعدادها عن النظم السياسية العربية معتمداً على بعض المواقع المتخصصة على الإنترنت ومصادر أخرى يمكن القول بأن هناك نوعاً من عدم التوازن في دراسة النظم السياسية العربية، حيث يُلاحظ أن هناك تركيزاً أكبر على دراسة النظم السياسية في دول مثل مصر ولبنان والأردن والجزائر والسودان واليمن والكويت، بينما كان هناك اهتمام أقل بالنظم السياسية في دول أخرى مثل تونس والمغرب وسوريا والعراق والسعودية وليبيا، وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك مجموعة ثالثة من الدول العربية حظيت نظمها السياسية باهتمام محدود من قبل الباحثين، ومنها على سبيل المثال: قطر والإمارات وسلطنة عُمان وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر والصومال. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بعدة عوامل منها: الزيادة النسبية في عدد باحثي العلوم السياسية في بعض الدول مثل مصر والأردن ولبنان، مما انعكس على دراسة النظم السياسية فيها، كما أن الدول التي يوجد بها هامش أوسع من الحرية حظيت نظمها السياسية بمزيد من الاهتمام الأكاديمي من قبل الباحثين العرب والأجانب، عكس الحال بالنسبة للنظم السياسية المغلقة التي تتسم بدرجات عالية من التسلطية والاستبداد، حيث تصبح مسألة بحثهاودراسة آلياتها بشكل علمي ومنهجي محفوفة بكثير من الصعوبات والمعوقات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ركود الحياة السياسية في بعض الدول شكل عاملاً لقلة الاهتمام الأكاديمي بدراسة نظمها السياسية، كما أن هامشية الوزن الإقليمي لعدد من الدول كان له نفس الأثر.

٦ - أنه على الرغم من كافة الملاحظات السابقة، إلا أن هناك تطوراً قد حدث في دراسة النظم السياسية العربية خلال التسعينات، لكنه لم يرق إلى مستوى

التطور في دراسة النظم السياسية في مناطق أخرى من الجنوب وبخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية. وهنا لا ينصرف الحديث إلى الدراسات العربية فقط بل إلى الدراسات العربية والأجنبية معاً. ويكفي أن يفتح المرء موقع أية مكتبة معتبرة على الإنترنت ويرصد الدراسات الخاصة بالنظم السياسية في الوطن العربي، وتلك الخاصة بالمناطق المشار إليها ليتأكد من هذه الحقيقة. وهذا أمر ربما يمكن تفسيره ببعض العوامل مثل خصوصية التطور السياسي في المنطقة العربية مقارنة بالتطور السياسي في المناطق الأخرى المذكورة. حيث إن المجتمع المدني في هذه المناطق أكثر نمواً وتطوراً من المجتمع المدني في الوطن العربي، كما أنها شهدت خلال ثمانينات وتسعينات القرن العشرين تحولات سياسية وديمقراطية حقيقية، حتى وإن كانت تواجه مشكلات في بعض الحالات، إلا أن شيئاً من هذا القبيل لم يتحقق في الوطن العربي؛ ولذلك فإنه ليس من قبيل المصادفة أن نجد أن العديد من الدراسات المقارنة المهمة التي تناولت التحول الديمقراطي على مستوى دول عديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب وشرق ووسط أوربا لم تتناول أية دولة عربية، بل إن النظر إلى الوطن العربي باعتباره يمثل استثناء من هذه الظاهرة يشكل اتجاهاً شبه عام في التحليل السياسي المقارن(١٤٤). أضف إلى ذلك أن تقاليد ومدارس البحث السياسي المرتبطة بأمريكا اللاتينية وآسيا تعتبر أكثر تقدماً من تلك المرتبطة بالعالم العربي، فالتطورات التي جرت في المنطقتين جعلتهما مجالاً خصباً لطرح واختبار العديد من المفاهيم والنظريات في التحليل السياسي المقارن مثل تلك المتعلقة بالتبعية، والنظم السلطوية البيروقراطية، والكوربوراتية، ودور الجيش في السياسة، ودور الدولة في عملية التنمية، وعلاقة القيم الثقافية بالتنمية، والتحول الديمقراطي... إلخ.

أما بخصوص طبيعة **حدود إسهام الباحثين العرب المقيمين في البلاد العربية** في دراسة النظم السياسية العربية، فيمكن القول بأنه من خلال استعراض الأدبيات السابقة التي تمكن الباحث من الوصول إليها في دراسة النظم المعنية، يُلاحظ أن الباحثين العرب قد أسهموا في دراسة التطور السياسي في الوطن العربي خلال التسعينات وبخاصة فيما يتعلق بقضايا التعددية السياسية وعملية التحول

الديمقراطي، والمجتمع المدني، والعلاقة بين الإسلام والسياسة. وقد تمثل ذلك في ظهور العديد من البحوث والدراسات العربية التي تناولت القضايا سالفة الذكر سواء على صعيد الوطن العربي بصفة عامة أو على صعيد دراسات الحالة أو الدراسات المقارنة بين حالتين أو أكثر.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك عدة ملاحظات عامة يمكن تسجيلها بشأن طبيعة وحدود إسهام الباحثين العرب في دراسة النظم السياسية العربية. **أولى هذه الملاحظات** أن قوائم المراجع الخاصة بالنظم السياسية العربية والتي جاء بعضها تحت عناوين عديدة مثل«الشرق الأوسط»، و«الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، و«العالم الإسلامي» تشير إلى أن الدراسات التي أعدها باحثون أجانب هي الأكثر عدداً وتنوعاً في هذا المجال. ويرجع ذلك في جانب منه إلى وجود العديد من مراكز البحوث والدراسات والبرامج البحثية والدوريات العلمية المتخصصة في السياسات العربية والشرق أوسطية والإسلامية في الخارج، وبخاصة في الدول الغربية. **وثانيتها** أن اهتمام الباحثين العرب بمداخل الاقتصاد السياسي والسياسات العامة والنظام الدولي في دراسة النظم السياسية العربية يعتبر بصفة عامة محدوداً مقارنة باهتمام الباحثين الأجانب بهذه المداخل، حيث يُلاحظ قلة الدراسات العربية التي تناولت النظم السياسية العربية من خلال المداخل المذكورة. وعلى سبيل المثال فإنه على الرغم من كثرة الدراسات العربية التي تناولت قضايا الإصلاح الاقتصادي والتخصيصية في الدول العربية، إلا أن القليل منها هو الذي تطرق إلى دراسة الخلفيات والأبعاد والانعكاسات السياسية لهذه السياسات. **وثالثتها** أن معظم الدراسات العربية في دراسة النظم السياسية العربية هي اجتهادات فردية، مما يدل على قلة المشاريع البحثية الجماعية التي تعالج قضايا أو متغيرات سياسية معينة على صعيد الوطن العربي أو على صعيد عدة أقطار عربية، وهذه الظاهرة تعكس ضعف تقاليد العمل كفريق في البحث الأكاديمي في الوطن العربي. **ورابعتها** أنه إذا كانت الدراسات الإمبريقية والمقارنة المرتبطة بتحليل ودراسة النظم السياسية العربية تعتبر بصفة عامة قليلة، فإن هذه السمة تبرز بصورة أوضح بالنسبة للدراسات العربية، وحتى الدراسات القليلة التي سلكت المنظور المقارن اقتصر معظمها على المقارنة بين حالتين فقط: نظامين سياسيين، حزبين، حركتين إسلاميتين.... إلخ، وتجدر الإشارة إلى أن عديداً من الكتب العربية

(المحررة) التي تضمنت بحوثاً قُدِّمَت لندوات أو مؤتمرات علمية بشأن قضايا وموضوعات معينة، لم تتضمن مقارنات فعلية بين الحالات العديدة التي شملها كل من هذه الكتب بشأن نفس القضية أو الموضوع، وهذه مسألة وثيقة الارتباط بمفهوم تحرير الكتاب لدى قطاع من الباحثين العرب، فهناك من يعتبر أن مهمة المحرر هي تجميع بحوث الندوة أو المؤتمر ومراجعتها وكتابة مقدمة تعريفية بها. ولا شك في أن هذا المنحى في تحرير الكتب يحول دون إثراء دراسات النظم السياسية العربية. وإذا كانت الدراسات العربية المقارنة فيما بين النظم العربية هي بصفة عامة قليلة، فإن الدراسات العربية المقارنة بين نظم عربية وأخرى غير عربية تعتبر نادرة.

وثمة ملاحظة مهمة جديرة بالتسجيل في هذا المقام، وهي أن دراسة النظم السياسية العربية لا تعاني من مشكلات ونقاط ضعف على مستوى الباحثين العرب فحسب، بل هي تعاني من مشكلات ونقاط ضعف على مستوى الباحثين الأجانب أيضاً. وعلى سبيل المثال فقد أشار أكثر من أستاذ متخصص إلى عدد من المشكلات والمعوقات المرتبطة بدراسة السياسات العربية والشرق أوسطية في الولايات المتحدة الأمريكية ومنها على سبيل المثال: قلة الأساتذة المتخصصين في دراسة المنطقة في عديد من الجامعات الأمريكية، وانشغال بعض المتخصصين المتميزين بأعمال ذات طابع استشاري وإداري، وضعف معرفة عديد من الباحثين باللغة العربية وبالخلفيات الثقافية والاجتماعية والتاريخية والدينية التي تؤثر على السياسات في المنطقة، فضلاً عن وجود فجوة بين الذين يتناولون السياسة في المنطقة من منظور كلي استشراقي وبين المنخرطين في دراسة التطور السياسي الفعلي في دولها. كما أن البحث في الأوضاع السياسية لدول المنطقة يتأثر بتوجهات السياسة الأمريكية تجاهها، فالدول التي تتسم علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية بالتوتر تكاد أن تكون مغلقة أمام الباحثين الأمريكيين. بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام الأساليب الحديثة في التحليل السياسي في دراسة النظم السياسية العربية يعتبر متواضعاً مقارنة باستخدام هذه الأساليب في دراسة النظم السياسية في مناطق أخرى من العالم. ناهيك عن مشكلة عدم توافر البيانات والمعلومات عن دول المنطقة وعدم دقة ما هو متاح منها، وكذلك تعدد القنوات غير الرسمية للعملية السياسية في كثير من الحالات، مما يصعِّب من عملية إخضاعها للتحليل العلمي[١٤٥].

خاتمة
مستقبل دراسة النظم السياسية العربية: نحو أجندة بحثية

الهدف من هذه الخاتمة هو طرح بعض الموضوعات التي تشكل ملامح لأجندة بحثية في دراسة النظم السياسية العربية خلال المستقبل المنظور، وهي تشير إلى القضايا التي تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة بغاية التوصل إلى فهم أفضل لمحددات وديناميات وآفاق التطور السياسي في الوطن العربي.

وأول هذه الموضوعات، هو عملية التحول الديمقراطي، وعلى الرغم من أن هناك العديد من الدراسات التي أُنجزت في هذا الإطار، إلا أن هناك الكثير من التساؤلات والقضايا التي تحتاج الإجابة عليها إلى مزيد من البحث والدراسة منها على سبيل المثال: لماذا يُعتبر الوطن العربي وإفريقيا جنوب الصحراء هما الأكثر تأخراً بشأن عملية التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي؟ ولماذا تعثرت عملية التحول الديمقراطي في الدول التي أخذت بالتعددية السياسية؟ وما أسباب التفاوتات بين الدول العربية من حيث درجة الانفتاح السياسي والهامش الديمقراطي؟ وهل هذا مرده طبيعة النخب الحاكمة، أم طبيعة القوى السياسية والاجتماعية ومدى تطورها، أم البنى الاقتصادية والتكوينات الاجتماعية؟ وما هي حقيقة الأدوار السياسية للجيوش في الدول العربية في الوقت الراهن؟ وما علاقة ذلك بواقع ومستقبل التعددية السياسية وعملية التطور الديمقراطي؟ وما الآليات الأنسب لتعزيز عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي؟ وإذا كان الخيار المطروح هو التدرج في هذه العملية، فما الضمانات التي تجعل هذه التدرجية تحدث أثراً تراكمياً مع مرور الوقت؟ وماذا عن مستقبل التطور السياسي في الدول التي لم تأخذ بالتعددية السياسية حتى الآن؟ وهل الإصلاح السياسي يفترض بالضرورة وجود التعددية الحزبية وبخاصة خلال مراحله الأولى؟ وما هي الآثار المحتملة لتولي جيل جديد من الحكام العرب مقاليد السلطة في عدد من الدول العربية على التعددية السياسية والمسألة الديمقراطية؟ وماذا عن قضية الخلافة السياسية في دول مثل مصر والسعودية والعراق وغيرها؟ وما مستقبل الأنظمة الملكية في الوطن العربي؟ وما حدود

وأبعاد تأثير العلاقات العربية – العربية، والعربية – الدولية على التطور السياسي الداخلي في الأقطار العربية؟ **وثانيها** دراسة العملية السياسية على المستوى المحلي في الدول العربية، وذلك بالتعمق في دراسة أوضاع المحليات في هذه الدول، وخرائط النخب والقوى الاجتماعية في المجتمعات المحلية، وسبل تدعيم الديمقراطية على المستوى المحلي باعتبار أن ذلك يمثل عنصراً مهماً لتقوية الديمقراطية على المستوى الوطني. **وثالثها** مواصلة دراسة الحركات الاجتماعية في الدول العربية، مع الاهتمام بدراسة الأوضاع الديموجرافية في هذه الدول وانعكاساتها السياسية وبخاصة فيما يتصل بقضية الأجيال في السياسات العربية باعتبارها قضية مهمة وأصبحت مطروحة مع تولي جيل جديد مقاليد السلطة في عدد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة. **ورابعها** إعادة الاعتبار لموضوع الدولة في التحليل السياسي المرتبط بالوطن العربي. وعلى الرغم من وجود بعض الدراسات المهمة التي صدرت خلال السنوات الأخيرة بهذا الخصوص، إلا أن هناك الكثير الذي يتعين استكمال بحثه في هذا المجال، والتحدي الحقيقي الذي يتعين التعامل معه على الصعيدين الفكري والسياسي هو كيف يمكن تقوية الدولة والمجتمع المدني معاً؟ وفي هذا الإطار، فإنه من المهم جداً إعادة الاعتبار للتحليل المؤسسي في دراسة النظم السياسية العربية، فمشكلة المؤسسات بما فيها مؤسسة الدولة ذاتها تعتبر من أبرز قضايا ومعضلات التطور السياسي في الوطن العربي. **وخامسها** مواصلة الاهتمام بدراسة وتحليل السياسات العامة في الدول العربية، باعتبار أن ذلك يُسهم في الكشف عن خصوصية العملية السياسية في هذه الدول سواء لجهة طبيعتها وآلياتها أو لجهة القوى ذات الفاعلية والتأثير في رسم هذه السياسات. ويتعين في هذا الإطار التعمق بالبحث فيما وراء الأشكال والصيغ الرسمية والقانونية للتعرف على شبكات القوى والمصالح والعلاقات والتوازنات المرتبطة بالسياسات المعنية. **وسادسها** التعمق في دراسة انعكاسات ظاهرة العولمة على التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الوطن العربي؛ وذلك بالاعتماد على المنهج العلمي وبعيداً عن النزعة الحدية في الرفض المطلق أو القبول المطلق للعولمة من منطلقات أيديولوجية، حيث إن هناك ظواهر عالمية عابرة لحدود الدول، ومن المهم بحث واستشراف تأثيراتها القائمة والمحتملة على الدول العربية. وتقع المسؤولية في هذا الشأن على عاتق الباحثين العرب في المقام الأول.

ولكن حتى يكون للممارسة البحثية في المجالات السابقة تأثيرها في تدعيم التراكم المعرفي والأكاديمي في فهم وتحليل النظم السياسية العربية، وبناء نظريات جزئية أو وسيطة بهذا الخصوص، فإنه من المهم أن تستند إلى عدة مرتكزات: **أولها** تشجيع البحوث والدراسات التي تقوم على أساس التكامل المنهاجي، والتي يقوم بتنفيذها والمشاركة في إعدادها باحثون ينتمون إلى تخصصات علمية مختلفة ذات صلة بالظاهرة السياسية مثل الاقتصاد والاجتماع والسياسة والإدارة والتاريخ والإعلام وغيرها، حيث إن مستقبل دراسة النظم السياسية العربية يتوقف في جانب مهم منه على مدى التطور في دراسة الظواهر والقضايا التي تقع على الحدود بين المجال السياسي وغيره من المجالات، والتي يتم تناولها من خلال مفاهيم ومناهج الحقول المعرفية المشتركة (الهجين) مثل الاقتصاد السياسي، والاجتماع السياسي، وعلم النفس السياسي. **وثانيها** تشجيع البحث الإمبريقي في دراسة قضايا ومشكلات التطور السياسي في الوطن العربي، وتحقيق نوع من التكامل بين التحليل الكمي والتحليل الكيفي في دراسة هذه القضايا، فهذا النوع من الممارسة البحثية يفضي إلى فهم أفضل لتعقيدات الحياة السياسية في الوطن العربي. ولا شك في أن قدرة الباحثين العرب على إجراء بحوث ميدانية في أقطارهم تعتبر أفضل حالاً مقارنة بحواجز اللغة والحساسية التي يثيرها انخراط باحثين أجانب في إجراء دراسات ميدانية عن قضايا وتطورات داخلية في دول عربية، وذلك شريطة إتقان أساليب وتقنيات إجراء هذا النوع من البحوث، ووجود تسهيلات ودعم مادي للباحثين من قبل أقسام علمية أو جامعات أو مراكز بحثية، حتى يتسنى تذليل عقبات ومشكلات تنفيذها. **وثالثها** زيادة الاهتمام بالدراسات المقارنة، سواء فيما بين النظم العربية بشأن العديد من القضايا والمتغيرات المرتبطة بالحياة السياسية، أو بين نظم عربية وأخرى غير عربية من أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وشرق ووسط أوربا. وإذا كانت هذه المسألة تقع على عاتق المتخصصين في دراسة النظم العربية، فإنه يمكن معالجتها بشكل أفضل بالتعاون مع الباحثين المتخصصين في دراسة النظم السياسية في المناطق المذكورة، وذلك من خلال مشاريع بحثية وندوات ومؤتمرات علمية مشتركة.

وخلاصة القول: إن الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن التطورات الداخلية التي شهدتها الدول العربية خلال

العقدين الأخيرين، وكذلك التحولات التي جرت على الصعيدين الإقليمي والدولي، فضلاً عن التطور الذي شهده حقل السياسة المقارنة. وهي تمثل في مجملها خطوات أكثر تقدماً لفهم النظم السياسية العربية في سياق طبيعة هياكلها وآليات عملها من ناحية، وعلاقاتها ببيئتها المجتمعية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من ناحية ثانيةو وتأثرها بالعوامل الخارجية؛ الإقليمية والدولية، من ناحية ثالثة. ولكن هذا التقدم في دراسة النظم السياسية العربية هو في التحليل الأخير تقدم جزئي وبخاصة عند مقارنته بحالة دراسة النظم السياسية في مناطق أخرى من الجنوب مثل آسيا وأمريكا اللاتينية. ونظراً لذلك فإن هناك حاجة لإحداث نقلة كمية وكيفية في إثراء الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم العربية، وذلك من خلال تشجيع إجراء الدراسات والبحوث الإمبريقية والمقارنة في هذا المجال، وتأهيل أجيال جديدة من الباحثين للعمل فيه والتوسع في الدراسات البينية التي يُشارك فيها باحثون ينتمون إلى تخصصات علمية مختلفة... إلخ. كل ذلك وغيره يعتبر من المقومات الضرورية لتحقيق تراكم علمي حقيقي يفسح المجال لصياغة نظريات جزئية أو وسيطة تبرز حدود العام والخاص بالنسبة للنظم السياسية العربية، وتفسر ظواهر وإشكاليات التطور السياسي في الوطن العربي وبخاصة تلك المرتبطة بقضايا مثل: الاستمرارية والتغيير في النظم العربية، حيث يُلاحظ أن متوسط فترة استمرار الحكام العرب في السلطة هو الأعلى على مستوى مناطق العالم المختلفة، والوضع الاستثنائي للنظم العربية بالنسبة لموجة التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي، وضعف كل من الدولة والمجتمع الدني في معظم الأقطار العربية، وظاهرة غياب أو ضعف العلاقة بين سياسات التحرير الاقتصادي وعملية التحول الديمقراطي، وموقع الحركات الإسلامية من عملية التطور السياسي والديمقراطي وانعكاسات ظاهرة العولمة على النظم السياسية العربية.... إلخ.

الهوامش

(١) لمزيد من التفاصيل حول المفاهيم والمناهج التي كانت سائدة في دراسة النظم السياسية العربية حتى منتصف الثمانينات انظر: هلال ود. نيفين مسعد.
Reich, (ed.); Cantori, "The old Orthodoxy and the New Orthodoxy in the Study of the Middle Eastern Politics,"

(٢) لمزيد من التفاصيل حول التطورات التي يمكن فهم الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية العربية في إطارها. انظر:
Edwards; Jawad, (ed); Wiarda, (ed.), New Directions in Comparative Politics; Guazzone, (ed.) The Middle East in Global Change: The Politics and Economics of Interdependence Versus Fragmentation.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول طبيعة الظاهرة السياسية في الوطن العربي وأثر ذلك على اتجاهات دراساتها انظر على سبيل المثال:
Sharabi, (ed.); Bill and Springborg.

(٤) انظر على سبيل المثال:
Goodin and Hans - Dieter Klingemann, (ed.), Part Iv.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول هاتين الإشكاليتين انظر:
Tessler with Jodi Nachtwey and Anne Banda, (eds.).

(٦) انظر على سبيل المثال: مجموعة من الباحثين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي؛ مجموعة من الباحثين، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي.
Hudson, "Democratization and the Problem of Legitimacy in Middle East Politics,".

(٧) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال: إبراهيم (محرر)، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي؛ بلقزيز، «الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات».
Korany, Rex Brynen & Paul Noble, (eds.); Hudson," After The Gulf War: Prospects for Democracy in the Arab Word,"; Mustapha K. ElSayyid," The Third Wave of Democratization in the Arab World," In: Tschirgi, (ed.); Brynen, Bahgat Korany & Paul Noble, (eds.).

(٨) انظر على سبيل المثال: برهان غليون، «مقدمة عامة: نكسة الديمقراطية في المنطقة العربية»، في: الكواري (محرر)، حوار من أجل الديمقراطية؛ عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي؛ مجموعة البحوث التي قدمت إلى مؤتمر، «تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي»، الذي نظمته مجلة السياسة الدولية بالتعاون مع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، وذلك بالقاهرة خلال الفترة من ٢٩/٢ - ٣/٣/١٩٩٦.
Ehteshami, pp. 199-217; Deegan; Niblock, "Democratization: A Theoretical

and Practical Debate,"; Kamrava, "Non-Democratic States and Political Liberalization in the Middle East: A Structural Analysis,".

وحول تقويم تجارب بعض الدول العربية انظر على سبيل المثال:
Borowice; Kienle, "More Than a Response to Islamism: The Political Deliberalization of Egypt in the 1990s,"; Al-Najjar; Goodson and Soha Radwan; Kassem.

(٩) انظر: العجلوني (محرر)؛ صايغ.
Edwards, "Façade Democracy and Jordan"; Daniel Brumberg, "Authoritarian Legacies and Reform Strategies in the Arab World", In: Brynen, Bahgat Korany & Paul Noble, (eds.), Chapter 12; Robinson, "Defensive Democratization in Jordan", pp. 387-410; Faour.

(١٠) لمزيد من التفاصيل حول مناقشة الوضع الاستثنائي للوطن العربي في إطار الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي انظر على سبيل المثال: د. أسامة الغزالي حرب، «قضايا التنمية السياسية والإصلاح الاجتماعي: الواقع والطموح»، في: مجموعة من الباحثين، النظام العربي... إلى أين؟
Simon Brombley, "Middle East Exceptionalism: Myth or Reality?", In: Potter, David Goldblatt, Margaret Kiloh & Paul Lewis, (eds.).

(١١) انظر على سبيل المثال:
Sorensen, Democracy and Democratization: Process and Prospects in Changing World - Second Edition; Diamondl Juan J. Linz and Seymour Martin Libset, (eds.); Vanhanen, (ed.), Strategies of Democratization.

(١٢) لمزيد من التفاصيل حول التعريف بالمفاهيم المذكورة انظر على سبيل المثال: إبراهيم (محرر)، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي؛ مصطفى، الأبعاد السياسية لمفهوم التعددية.
Bahgat Korany and Paul Noble, "Introduction: Arab Liberalization and Democratization: The Dialectics of the General and Speecific", In: Korany, Rex Brynen & Paul Noble, (eds.), pp. 3-4.

(١٣) انظر على سبيل المثال: د. رغيد كاظم الصلح، «تقرير ورشة عمل: الانتقال إلى التعددية السياسية»، في: الكواري (محرر)، حوار من أجل الديمقراطية، الفصل السابع؛ سلامة (محرر)؛ مسعد (محرر)، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي.
Alan Richards, "Economic Pressures for Accountable Governance in the Middle East and North Africa", In: Norton, (ed.), Civil Society in the Middle East - Volume One; Heather Deegan, "Democratization in the Middle East", In: Jawad, (ed.), Sadiki, "Towards Arab Liberal Governance: From The Democracy of Bread to the Democracy of Vote".

(١٤) حول تأثيرات السياسات المعنية على عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الوطن العربي انظر على سبيل المثال: صايغ.
Ehteshami & Murpphy; Korany, "Arab Democratization: A Poor cousin"; Barkey; Sadiki, "Popular Uprising and Arab Democratization".

(١٥) انظر على سبيل المثال:
Moore, "Democratic Passions and Economic Interests"; Roberts.

(١٦) لمزيد من التفاصيل انظر: إبراهيم، النظام الدولي الجديد والتطور الديمقراطي في الوطن العربي: قضايا وتساؤلات؛ طارق الخضيري، «التطورات الجارية في أوربا الشرقية ودلالاتها بالنسبة للوطن العربي»، في: مجموعة من الباحثين، آفاق الديمقراطية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية.
Ehteshami, pp. 200 - 201.

(١٧) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال: فياض.
William B. Quandt, "American Policy Toward Democratic Political Movements in the Middle East", In: Goldberg, Resat Kasaba and Joel Migdal, (eds.).

(١٨) لمزيد من التفاصيل حول الموجة الثالثة للديمقراطية، وتمدد المجتمع المدني العالمي، انظر على سبيل المثال: هيرميت؛ هانتنجتون.
Diamond, "The Global State of Democracy"; Ghils.

(١٩) لمزيد من التفاصيل حول ثورة المعلومات والاتصالات وانعكاساتها على الوطن العربي، انظر على سبيل المثال: مجموعة من الباحثين، إعداد الوطن العربي للقرن الحادي والعشرين في ظل ثورة المعلومات؛ مجموعة من الباحثين، ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي.
Ghareeb.

(٢٠) حول خصائص الانتقال إلى التعددية السياسية وعملية الدمقرطة في النظم العربية، انظر على سبيل المثال: صالح؛ سعداوي.
Korany, Rex Brynen & Paul Noble, (eds.); Manochehr Dorraj, "The Post-Cold War Middle East and its Foreign Policy Challenges", In: Dorraj, (ed.).

(٢١) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال: نادر فرجاني، «الحكم الصالح: رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية»؛ مجموعة من الباحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي؛ مجموعة من الباحثين، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية. وحول تقويم التجربة المصرية انظر: صفي الدين.
Korany, Rex Brynen & Paul Noble, (eds.); Larbi Sidiki, "The Impasse of Liberalising Arab Authoritarianism: The cases of Algeria and Egypt", In: White and Slogan, (eds.); Roger Owen, "The Practice of Electoral Democracy in the Arab East and North Africa: Some Lessons from Nearly a Century's Experience", In: Goldberg, Resat Kasaba and Joel Magdal, (eds.) op.cit.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل انظر: د. محمد حلمي مراد، التشريعات المصرية المجافية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في: سعيد (محرر).

(٢٣) لمزيد من التفاصيل حول أسباب ضعف الأحزاب السياسية في الوطن العربي، انظر: برهان غليون، الديمقراطية في المجتمع»، في: الكواري (محرر)، حوار من أجل الديمقراطية؛ بشور.
Abukhalil; Moan Makram Ebid, "The Role of the Oggicial Opposition", In: Tripp and Roger Owen (eds.).

وحول مظاهر وأسباب ضعف الدور السياسي للمؤسسات التشريعية في الوطن العربي انظر: الرشيدي (محرر)؛ ربيع.
Baaklini, Guilain Denoeux and Ropert Springborg.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل حول سلبيات العمليات الانتخابية في الوطن العربي انظر على سبيل المثال: إبراهيم، «الانتخابات البرلمانية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي».
Ehteshami.

(٢٥) لمزيد من التفاصيل حول القيود المفروضة على حرية الإعلام في الوطن العربي، انظر على سبيل المثال: التقارير السنوية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان؛ الحوراني، جورج حواتمة وسعيد السلمي؛ الخولي.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل حول القيود المفروضة على السلطة القضائية ومنظمات المجتمع المدني في الوطن العربي، انظر على سبيل المثال: فرهود؛ أبو رمان (محرر)، الديمقراطية وسيادة القانون؛ بنان.
Norton, (ed.), Civil Society in the Middle East, two volumes.

(٢٧) حول حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، انظر: التقارير السنوية التي تصدرها المنظمة العربية لحقوق الإنسان؛ القسم الخاص «بالديمقراطية وحقوق الإنسان» في الكتاب الذي يصدره مركز دراسات الوحدة العربية سنوياً، والذي يضم أعمال المؤتمر القومي العربي؛ مجموعة من الباحثين، حقوق الإنسان في العالم والوطن العربي.
Mahmood Monshipouri, "The Fate of Human Rights in the Middle East and North Africa", In: dorraj, (ed.), chapter, 3.

(٢٨) هناك دراسات عديدة تناولت موضوع الدولة في الوطن العربي، انظر على سبيل المثال: غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة؛ إبراهيم، «الدولة القطرية في الوطن العربي: الأزمة البنائية وضرورة الإصلاح»؛ النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة؛ الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي؛ مجموعة من الباحثين، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي – جزءان.
Sahliyeh; Ayubi, Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East; Ibrahim, "Ethnic Conflict and State-Building in The Arab World; Bromley, Rethinking Middle East Politics: State Formation and Development; Owen, State, Power, and Politics in the making of Modern Middle East.

(٢٩) انظر: الأنصاري، العرب والسياسة: أين الخلل؟: جذور العطل العميق.

(٣٠) حول إعادة الاعتبار لمفهوم الثقافة السياسية وأهميته في دراسة عملية التحول الديمقراطي انظر: لاري دايموند، «مقدمة: الثقافة السياسية الديمقراطية»، في: دايموند (إعداد)؛ وحول أهمية مفهوم «الثقافة السياسية في فهم التطور السياسي والديمقراطي في الوطن العربي، انظر على سبيل المثال:
Michael C. Hudson, "The Political Culture Approach to Arab Democratization: The case for Bringing it Back Carefully", In: Brynen, Bahgat Korany & Paul Noble, (eds.).

(٣١) انظر على سبيل المثال: الأمين؛ يسين، الوعي القومي المحاصر: أزمة الثقافة السياسية العربية؛ طرابيشي، في ثقافة الديمقراطية؛ بوقربة؛ المنوفي ود. حسنين توفيق (محرران)؛ وطفة، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي.

Hammoudi; Kedourie; Kamrava, Democracy in Balance: Culture and Society in the Middle East.

(٣٢) انظر على سبيل المثال: حريق.
Lisa Anderson, "Democracy in The Arab World: A Critique of the Political Culture Approach", In: Brynen, Bahgat Korany & Paul Noble, (eds.), chapter, 4.

(٣٣) انظر على سبيل المثال: وليد خدوري، «القومية العربية والديمقراطية: مراجعة نقدية»، ومجموعة من الباحثين، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة.

(٣٤) انظر على سبيل المثال: جورج طرابيشي، «الأيديولوجيا الثورية واستحالة الديمقراطية»، ومجموعة من الباحثين، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة، الفصل الثاني.

(٣٥) حول موقع قضية الديمقراطية لدى التيار الليبرالي في الوطن العربي انظر: د. أومليل وآخرين.

(٣٦) هناك العديد من الدراسات التي خلصت إلى تدني قضية الديمقراطية ضمن أولويات المواطن العربي. انظر على سبيل المثال: الطاهر لبيب، «هل الديمقراطية مطلب اجتماعي: علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي، في: مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية؛ زاهر؛ فرجاني، المصريون والسياسة: نظرات تحليلية في نتائج استطلاع رأي؛ الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان.

(٣٧) انظر على سبيل المثال: برومبرغ (إعداد)؛ إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات؛ شيفجي وحلمي شعراوي؛ مجموعة من الباحثين، النظام الدولي وحقوق الإنسان في الوطن العربي؛ مجموعة من الباحثين، حقوق الإنسان العربي؛ فائق.
Dwyer; Ibrahim, "Ethnic Conflict...' Bengio and Gabriel Ben-Dor; Waltz.

وحول الحقوق السياسية للمرأة ومشاركتها في الحياة السياسية، انظر على سبيل المثال: أبو رمان (محرر)، المرأة العربية والمشاركة السياسية؛ موسى؛ رحموني.
Sullivan, "Democratization and Changing Gender Roles in Egypt"; Brand; Joseph and Slomovics; Lowerance.

(٣٨) انظر على سبيل المثال: حسن؛ الفيلالي.
Jill Crystal, "The Human Rights Movements in the Arab World; Butenschon, Davis and Hassassian (eds.).

(٣٩) حول الانعكاسات السلبية للصراع العربي - الإسرائيلي على قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، انظر على سبيل المثال: أسامة الغزالي حرب، «المتغير الخارجي كمحدد للشرعية في النظم العربية: حالة التهديد الإسرائيلي»، في: السيد (محرر)؛ جرجس.
F. Gregory Gause III, "Regional Influences on Experiments in Political Liberalization in the Arab World", In: Prynen, Bahgat Korany & Paul Noble,

(eds.), chapter 14; Kamrava, "Military Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East".

(٤٠) انظر على سبيل المثال: د. أسامة الغزالي حرب، «قضايا التنمية السياسية والإصلاح الاجتماعي...»، مرجع سبق ذكره.
Anderson, "Peace and Democracy in the Middle East: the Constraints of Soft Budgets".

(٤١) حول الانعكاسات السلبية للسلام على التطور الديمقراطي في كل من مصر والأردن والحالة الفلسطينية، انظر على سبيل المثال: هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية؛ سليمان؛ المصري؛ محافظة، الأردن... إلى أين؟؛ عوض، الحوراني، التجربة الديمقراطية في الأردن... واقعها ومستقبلها.
Edwards, "Palestinian State-Building: Police and Citizens as Test of Democracy"; Ryan; Robinson, "Authoritarianism with a Palestinian Face"; Wiktorowicz.

(٤٢) حول طرح الديمقراطية في النظم العربية كعامل لخلق وتكريس السلام بين العرب وإسرائيل انظر على سبيل المثال:
Kaufman, Robert L. Rothstein and Shukri B. Abed, (eds); Tessler and Marilyn Grobschmidt, "Democracy in the Arab World and the Arab-Israeli Conflict", In: Garnham and Mark Tessler, (eds); Raphael.

(٤٣) لمزيد من التفاصيل حول موقع قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية، ودور أمريكا في دعم التحول الديمقراطي في بعض دول العالم انظر على سبيل المثال: فورسايث.
Allison, JR. and Robert P. Beschel, JR.; Talbott; Diamond, "Promoting Democracy".

(٤٤) لمزيد من التفاصيل بشأن التناقض بين المبادئ والمصالح في السياسة الأمريكية تجاه قضية الديمقراطية في الوطن العربي، انظر على سبيل المثال: إبراهيم، «التطور الديمقراطي في الوطن العربي: قضايا وإشكاليات»؛ أندرسون وجاوس.
Henry, "Promoting Democracy: U.S. Aid, at Sea or off Cyberspace?"; Murphy and Gregory Gause, III; Zunes, Hazardous Hegemony: The United States in the Middle East.

(٤٥) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال:
Dorraj, The Post-cold War... Op. Cit.;

(٤٦) انظر على سبيل المثال:
Murphy and Gregory Gause, III; Hibbard and David Little; Norton, "Rethinking United States Policy toward the Muslim World".

(٤٧) انظر على سبيل المثال:
Willam B. Quandt, op. cit.

(٤٨) لمزيد من التفاصيل حول هذه المؤشرات انظر على سبيل المثال: بدران؛ عبدالحي؛ هادسون وزينوس، لبيب.
Henry, "Promothng...", Op.Cit; Sullivan, "American Aid to Egypt, 1975-96: Peace without Development".

(٤٩) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال: فولر وأوليسر؛ هادسون وزينوس، مرجع سابق ذكره.

Stephen Zunes, "The Roots of U.S. Middle East Policy and the Need for Alternatives", In: Boulding, (ed.).

(٥٠) انظر على سبيل المثال: جون إسبوزيتو، «الحركات الإسلامية وتحقيق الديمقراطية وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية»، في: مار ولويس (محرران).

Willam B. Quandt, Op. Cit.

(٥١) لمزيد من التفاصيل انظر: السيد، مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسة العلوم السياسية؛ لاري دايموند، «المجتمع المدني والنضال من أجل الديمقراطية»، في: دايموند (محرر).

Cohen and Arato.

(٥٢) انظر على سبيل المثال: الصبيحي؛ بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني: مراثي الواقع، مدائح الأسطورة؛ بشارة؛ مجموعة الدراسات التي نشرت في ملف خاص عن «المجتمع المدني» بمجلة عالم الفكر، العدد الثالث (يناير – مارس ١٩٩٩)؛ مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية؛ مجموعة دراسات الحالة التي تم إنجازها في إطار مشروع بحث، «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي»، الذي أشرف عليه مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية. وقد صدرت في عام ١٩٩٥ عن دار الأمين للنشر والتوزيع بالقاهرة، وهي تغطي الدول العربية التالية: مصر والسودان والعراق ولبنان وسوريا والأردن والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والمغرب وموريتانيا والصومال وفلسطين.

Abootalebi; Norton, (ed.), Civil Society in the Middle East, 2 Vols.

(٥٣) حول التعريف بمفهوم المجتمع المدني انظر على سبيل المثال: قنديل، «تطور المجتمع المدني في مصر»؛ إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الديمقراطية – الكتاب الأول.

Kamrava & Mora.

(٥٤) يتم استخدام هذه المفاهيم في أدبيات المجتمع المدني في الوطن العربي. انظر على سبيل المثال: الملف الخاص بالمجتمع المدني في مجلة عالم الفكر، العدد الثالث (يناير – مارس، ١٩٩٩).

Norton, (ed.), Civil Society in the Middle East, 2 vols.

(٥٥) حول تأثير التكوينات الاجتماعية التقليدية على المجتمع المدني والدولة في بعض الأقطار العربية انظر: التميمي؛ محافظ (محرر)، الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن؛ النقيب، صراع القبيلة والدولة: حالة الكويت؛ رضا؛ الظاهري.

Carapico.

(٥٦) لمزيد من التفاصيل حول الحجج التي يطرحها القائلون بعدم صلاحية مفهوم المجتمع المدني للتطبيق في الواقع العربي، انظر على سبيل المثال: متروك الفالح،

«المجتمع والديمقراطية والدولة في الجزيرة العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني على ضوء تريف المدينة العربية»، في: الصبان وفخرو والفالح.

(٥٧) انظر على سبيل المثال:
Augustus Richard Norton, "Associational Life: Civil Society in Authoritarian Political Systems", In: Tessler with Jodi Nachtwey and Anne Banda, (eds.) Chapter 3; Bellin.

(٥٨) لمزيد من التفاصيل، انظر مجموعة الدراسات الخاصة بواقع المجتمع المدني في عدد من الدول العربية، والمنشورة في:
Norton, (ed.), Civil Society in the Middle East, 2 vols.

(٥٩) انظر على سبيل المثال: د. ريما الصبان، «مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج العربي»، في: الصبان وفخرو والفالح؛ د. سعد الدين إبراهيم، «المجتمع المدني في دول الخليج العربية»، في: السويدي (إعداد).

(٦٠) لمزيد من التفاصيل حول أساب ومظاهر ضعف الأحزاب السياسية في بعض الدول العربية، انظر على سبيل المثال: المسلماني (محرر)؛ راشد؛ الحوراني (إشراف وتقديم)، الأحزاب السياسية الأردنية؛ أبو زكريا.

(٦١) لمزيد من التفاصيل حول دور النقابات المهنية في بعض الدول العربية انظر على سبيل المثال:
Norton, (ed.), Civil Society in the Middle East, 2 vols.; Fahmy.

(٦٢) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال: قنديل، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي: منظمات المرأة والدفاع والتنمية؛ قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية العربية؛ قنديل وابن نفيسة؛ الباز؛ محي الدين.

(٦٣) لمزيد من التفاصيل انظر: مجموعة من الباحثين، حقوق الإنسان العربي؛ حسن، تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان؛ وحول وضع جماعات ومنظمات حقوق الإنسان في مصر، انظر: إبراهيم، «آفاق التطور السياسي والديمقراطي في مصر: بين تسلطية الثقافة السياسية وغياب القوى الديمقراطية».

(٦٤) لمزيد من التفاصيل حول دور جمعيات رجال الأعمال في بعض الدول العربية انظر مجموعة الدراسات القطرية التي تضمنها مشروع «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي»، والذي أشرف عليه مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالقاهرة. وقد صدرت هذه الدراسات خلال عام ١٩٩٥ عن دار الأمين للنشر والتوزيع بالقاهرة.

(٦٥) لمزيد من التفاصيل انظر: مجموعة من المراجع المذكورة في الهامش.

(٦٦) تضع النظم الحاكمة في عديد من الدول العربية قيوداً متنوعة على تلقي تنظيمات المجتمع المدني لأموال من الخارج.

(٦٧) انظر على سبيل المثال: عبدالرحمن.
Lesch; Treault, Stories of Democracy: Politics and Society in Contemporary Kuwait.

(٦٨) لمزيد من التفاصيل انظر: الجنحاني.

(٦٩) انظر على سبيل المثال:

Norton, (ed.), Civil Society in the Middle East, 2 vols.

(٧٠) لمزيد من التفاصيل انظر: علي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان.

(٧١) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال: مسرة؛ د. عبدالمالك التميمي، «المجتمع المدني في الكويت: من الاستقلال حتى الاحتلال»، في: الصبان وفخرو والفالح.

Neil Hicks and Ghanim al-Najjar, "The Utility of Tradition: Civil Society in Kuwait", In: Norton, (ed.), Civil Society in the Middle East, Vol. 1, chapter 6.

(٧٢) انظر: الجنحاني؛ ياسين، «المثقفون العرب: من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني».

(٧٣) لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية، انظر: لاري دايموند، «المجتمع المدني... مرجع سبق ذكره»؛ د. محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي»، في مجموعة من الباحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي.

Saad Eddin Ibrahim, "Civil Society and Prospects for Democratization in the Arab World", In: Norton, (ed.), Civil Society in the Middle East, volume one, chapter 1.

(٧٤) لمزيد من التفاصيل انظر: مجموعة دراسات الحالة التي تم إنجازها في إطار مشروع بحث «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي»، الذي أشرف عليه مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، والتي صدرت عن دار الأمين للنشر والتوزيع عام ١٩٩٥.

(٧٥) انظر:

Larry Diamond, "The Globalization of Democracy", In: Slater, Barry M. Schutz and Steven R. Dorr, (eds.).

ولمزيد من التفاصيل حول مدخل الاقتصاد السياسي انظر:

Meier, (ed.).

(٧٦) انظر على سبيل المثال:

Richards and John Waterbury; Murphy; Hakimian and Moshaver, (eds); Oweiss, (ed.); Niblock and Rodney Wilson, (eds); Timothy Piro; Perthes.

(٧٧) لمزيد من التفاصيل حول التفسير الاقتصادي للتسلطية في الوطن العربي، انظر على سبيل المثال:

Alan Richards, "Economic Imperatives and Political Systems", in: Niblock and Rodney Wilson, (eds.), chapter 16; Luciani, "Economic Foundations of Democracy and Authoritarianism: The Arab World in Comparative Perspective"; Crystal, "Authoritarianism and its Adversaries in the Arab World"; John Waterbury, "From Social Contracts to Extraction Contracts: The Political Economy of Authoritarianism and Democracy", In: Entails (ed.), Islam, Democracy, and the State in North Africa.

(٧٨) انظر على سبيل المثال: مهدي الحافظ، «التحول نحو الديمقراطية والتعددية السياسية:

وجهة نظر عربية»، في: مجموعة من الباحثين، التنمية، السياسية الخارجية، الديمقراطية.
Heather Deegan, "Democratization in the Middle East", in: Jawad, (ed.); Samih K. Farsoun and Christina Zacharia, "Class, Economic Change and Political Liberalization", in: Brynen, Bahgat Korany & Paul Noble, (eds.), chapter 13.

(٧٩) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الدولة الريعية، وانعكاسات هذه الظاهرة على التطور السياسي في الدول العربية الريعية انظر: لوشياني، «دول رصد التخصصات مقابل دول الإنتاج: إطار نظري»، في: مجموعة من الباحثين، الأمة والدولة الاندماج في الوطن العربي، الفصل الحادي عشر؛ د. حازم الببلاوي، «الدولة الريعية في الوطن العربي»، في: مجموعة من الباحثين، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، الفصل العاشر؛ الببلاوي.

(٨٠) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال:
Giacomo Luciani, "Resources, Revenues and Authoritarianism in the Arab World: Beyond the Rentier State?" in: Brynen, Bahgat Korany & Paul Noble, (eds.), chapter 11; Crystal, Oil and Politics in the Gulf.

(٨١) حول أسباب ومظاهر أزمة الدولة الريعية في الوطن العربي وانعكاس ذلك على التطورالسياسي الداخلي فيها، انظر على سبيل المثال: بهجت وجوهر، «عوامل؛ جياكومو لوشياني، الريع النفطي والأزمة المالية والتحرك نحو الديمقراطية»، في سلامة (محرر)؛ الأنصاري، «تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي»، الكواري، «نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية».
Pathmell and Kirsten Schulze; Dillman; Gause III, Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States; Laurie A. Brand, "Economic and Political Liberalization in a Rentier Economy: The Case of Hashemite Kingdom of Jordan", In: Harik and Denis J. Sullivan, (eds.).

(٨٢) انظر على سبيل المثال: تورين؛ فوكوياما، «الرأسمالية والديمقراطية - الحلقة المفقودة».

(٨٣) لمزيد من التفاصيل حول سياسات التحرير الاقتصادي في بعض الدول العربية وانعكاساتها السياسية، انظر على سبيل المثال: د. عبدالله هدية، «الليبرالية السياسية والاقتصادية في الوطن العربي في ظل العولمة»، في: مجموعة من الباحثين، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي؛ مجموعة من الباحثين، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية.
Handoussa, (ed.); Barkey, (ed.); Harik and Denis J. Sullivan, (eds.); Niblock and Emma Murphy, (eds.).

(٨٤) انظر على سبيل المثال: إبراهيم، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي.
Kienle (ed.); Steven Heydemann, "Taxation without Representation: Authoritarianism and Economic Liberalization in Syria", In: Goldberg, Resat Kasaba & Joel Migdal, (eds.); Noblic and Emma Murphy, (eds.).

(٨٥) لمزيد من التفاصيل حول الآثار السلبية لسياسات التحرير الاقتصادي وانعكاساتها

على التطور السياسي والديمقراطي انظر على سبيل المثال: د. رمزي زكي، «أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية»، في: مجموعة من الباحثين، التنمية البشرية في الوطن العربي؛ كنعان (محرر)، الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية.

Shafik, (ed.).

(٨٦) انظر: على سبيل المثال: ليبزيت وسونج وتوريز.

(٨٧) لمزيد من التفاصيل انظر: د. رمزي زكي، مرجع سابق ذكره.

El-Ghonemy.

(٨٨) لمزيد من التفاصيل حول حدود دور القطاع الخاص في دعم التعددية السياسية وعملية التطور الديمقراطي انظر على سبيل المثال: جون ووتربوري، «إمكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الأوسط»، في: سلامة (محرر)؛ فولكر برثيس، «القطاع الخاص والتحرر الاقتصادي وإمكانيات التحرك نحو الديمقراطية: حالة سوريا وبعض الأقطار العربية الأخرى»، في: سلامة (محرر).

Samih K. Farsoun and Christina Zacharia, Op. cit.

(٨٩) أشارت إلى هذا الدور الدراسات التي تناولت الانتخابات البرلمانية التي أجريت في مصر في أعوام ١٩٩٠ و١٩٩٥ و٢٠٠٠. وانظر كذلك:

Murphy, "The Business of Political Change in Egypt".

(٩٠) لمزيد من التفاصيل حول مواقف الطبقات والقوى الاجتماعية من الديمقراطية في الوطن العربي، انظر:

Samih K. Farsoun and Christina Zacharia, Op. Cit.

(٩١) حول أعمال العنف السياسي والاحتجاج الجماعي التي ارتبطت بتطبيق سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، انظر على سبيل المثال: إبراهيم، العنف الداخلي في الأقطار العربية.

David Seddon, "Austerity Protests in Response to Economic Liberalization in the Middle East", In: Niblock and Emma Murphy, (eds.), chapter 5.

(٩٢) انظر على سبيل المثال:

Sidahmed and Anoushiravan Ehteshami, (eds); Moussalli, (ed.), Islamic Fundamentalism: Myths & Realities; Dekmejian; Fandy, "The Tensions Behind the Violence in Egypt"; Mohammed Abdelbeki Hermassi, "Islam, Democracy, and the Challenge of Political Change", In: Yehudah Mirsky and Matt Ahrens, (ed.).

(٩٣) انظر على سبيل المثال: محمد؛ عبدالفضيل، «الفساد وتداعياته في الوطن العربي؛ قعفراني.

(٩٤) انظر على سبيل المثال: د. عبدالرحمن صبري، «غياب الشفافية والمساءلة في الدول العربية»، في: السيد وزرنوقة (محرران).

(٩٥) انظر على سبيل المثال:

Dorensen, Democracy, Dictatorship and Development in Selected Regimes in the Third World.

(٩٦) حول تعثر النظم العربية في تحقيق التنمية وأهمية دور الدولة في عملية التنمية، انظر على سبيل المثال: البيلاوى، دور الدولة في الاقتصاد؛ كنعان (محرر)، دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة؛ الكوارى، تنمية للضياع أم ضياع فرصة التنمية.
Charles Tripp, "States, Elites and Management of Change", In: Hakimian and Ziba Moshavor, (eds.), John Waterbury, "The State and Economic Transition in the Middle East and North Africa", In: Shafik, (ed.).

(٩٧) هناك العشرات من الكتب والبحوث والتقارير التي تناولت الحركات الإسلامية المسيسة في الوطن العربي، والتي لا يتسع المجال لذكرها. انظر على سبيل المثال: مجموعة من الباحثين، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، دراج وجمال باروت (منسقان).
Moussalli, (ed.), Islamic Fundamentalism: Myths and Realities; Beinin and Stork, (eds.); Ayubi, Political Islam: Religion and Politics in the Arab World.

(٩٨) لمزيد من التفاصيل حول هذه المفاهيم وغيرها انظر: إبراهيم والحديني.

(٩٩) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال:
Sidahmed and Ehteshami, (eds.); Esposito, (ed.) Political Islam: Revolution, Radicalism or Reform?.

(١٠٠) حول بعض الحركات الإسلامية التي تمارس العمل السياسي والاجتماعي في إطار النظم القائمة، انظر على سبيل المثال: مجموعة من الباحثين، الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن. وبالنسبة لحالة الإخوان المسلمين في مصر انظر: إبراهيم، النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر: من التسامح إلى المواجهة ١٩٨١ – ١٩٩٦.
Al-Mdaires.

(١٠١) لمزيد من التفاصيل حول الجماعات الإسلامية التي تتبنى هذه الاستراتيجية انظر على سبيل المثال: إبراهيم، «مستقبل التنظيمات الإسلامية في مصر؛ مصطفى، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة: بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك؛ رشوان؛ مسعد (محرر)، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن.
Faksh; Fandy, Saudi Arabia and the Politics of Dissent.

(١٠٢) لمزيد من التفاصيل حول استراتيجيات النظم الحاكمة في التعامل مع الحركات الإسلامية انظر على سبيل المثال: قويسي.
Karawan; Entelis (ed.), Islam, Democracy and the State in North Africa.

(١٠٣) لمزيد من التفاصيل بشأن بعض الحالات انظر على سبيل المثال:
Weitzman and Efraim Inbar, (eds.); Guazzone, (ed.), The Islamist Dilemma: The Political Role of Islamist Movements in the Contemporary Arab World.

(١٠٤) انظر على سبيل المثال: عتريسي؛ غودرون كريمر، «الدمج لأنصار الاندماج: دراسة مقارنة لمصر والأردن وتونس»، في: سلامة (محرر).
Ghadbian; Dunn.

(١٠٥) حول أبعاد ومسارات العلاقة بين النظام والحركات الإسلامية في كل من الأردن

واليمن انظر: مجموعة من الباحثين، الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن؛ المبيض.
Robinson, "Can Islamists Be Democrats?: The Case of Jordan"; Tal; Carapico; Wiktorowicz.

(١٠٦) لمزيد من التفاصيل انظر:
Sidahmed, Politics and Islam in Contemporary Sudan.

(١٠٧) لمزيد من التفاصيل حول حجج القائلين بالتعارض بين الإسلام والديمقراطية انظر على سبيل المثال: هانتنجتون، ص ٣٩٨؛ كازا نسجيل؛ فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ص٣٠٢. وحول اختلاف الشورى عن الديمقراطية انظر: الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان.
Lewis; Moussalli, Moderate and Radical Islamic Fundamentalism: The Quest for Modernity, Legitimacy and Islamic State.

(١٠٨) حول حجج القائلين بعدم التعارض بين الإسلام والديمقراطية، انظر على سبيل المثال: زكي أحمد، «الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر»، في: مجموعة من الباحثين، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة؛ هويدي؛ العوا؛ القرضاوي.
Kurzman; Price; Esposito and John O. Vall.

(١٠٩) انظر على سبيل المثال: على، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية؛ الكواري (محرر)، الحركات الإسلامية والديمقراطية: المواقف والمخاوف المتبادلة؛ مجموعة من الباحثين، الحركات الإسلامية والديمقراطية...؛ أحمد، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي.
Burgat and William Dowell; Esposito and James P. Piscatori.

(١١٠) حول مناقشة هذه القضية انظر على سبيل المثال: الحروب؛ غسان سلامة، «مقدمة: أين هم الديمقراطيون؟»، في: سلامة (محرر)؛ مصطفى، «التعارض مبدئي ولا يمكن حله».

(١١١) انظر على سبيل المثال: برهان غليون، «أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي»، في: مجموعة من الباحثين، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي....؛ فرانسو بروجا، «الإسلاميون والتحول الديمقراطي: اقتراحات للبحث»، في: مسعد (محرر)، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي.
Michael C. Hudson, "Arab Regimes and Democratization: Responses to the Challenge of Political Islam", Guazzone, (ed.), the Islamist Dilemma...

(١١٢) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال:
Ahmad S. Moussalli, "Modern Islamic Fundamentalist: Discourses on Civil Society, Pluralism and Democracy", In: Norton, (ed.), Civil Society in the Middle East, volume one; Sullivan, Private Voluntary Organizations in Egypt: Islamic Development, Private Initiative, and State Control; Denis J. Sullivan and Sana Abed - Kotob.

(١١٣) لمزيد من التفاصيل حول رؤى ومواقف الحركات الإسلامية تجاه بعض القضايا

الإقليمية والعالمية، انظر على سبيل المثال: مسعد ود. عبدالعاطي محمد أحمد؛ مجموعة من الباحثين، الحركات الإسلامية في مواجهة التسوية.

Piscatori, (ed.).

(١١٤) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال: هاليداي.

Esposito, The Islamic Threat: Myth or Reality?; Huntington, The Clash of Civilizations and Remaking of World Order.

(١١٥) لمزيد من التفاصيل حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية في الوطن العربي، انظر على سبيل المثال: جرجس، أمريكا والإسلام السياسي: صراع الحضارات أم صراع المصالح؟.

Joe Stork, "Oil, Islam, and Israel: U.S. Policy and Democratic Change in the Middle East", In: Hipper (ed.); Ceupinto; Wright; Hibbard and Little.

(١١٦) انظر على سبيل المثال: جون إلى إسبوزيتو، الحركات الإسلامية وتحقيق الديمقراطية وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، في: مار ووليم لويس، (محرران).

Willam B. Quandt, op. cit.

(١١٧) انظر على سبيل المثال:

Shahin; Burgat and William Dowell; John Entelis, (ed.), Islam..., op. cit.

(١١٨) انظر على سبيل المثال: هاليداي، الأمة والدين في الشرق الأوسط؛ النفيسي (محرر).

Karawan; Roy.

(١١٩) حول مدخل السياسات العامة وأهميته في فهم وتحليل النظم السياسية انظر على سبيل المثال: هلال (محرر) تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية؛ تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة؛ كاسي.

Lawrence S. Graham, "Public Policy and Administration in Comparative Perspective", In: Wiarda, (ed.) New Directions..; Martin Minogue, "Theory and Practice in Public Policy and Administration", In: Hill, (ed.); Goodin and Hans - Dieter Klingemann, (eds.), op. cit.

(١٢٠) انظر على سبيل المثال: أماني قنديل، «دراسة السياسات العامة في الدول العربية مع التركيز على مصر»، في: هلال (محرر)، تحليل السياسات العامة في مصر؛ غانم (محرر)، تقويم السياسات العامة.

(١٢١) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال: إبراهيم، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي؛ مجموعة من الباحثين، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية؛ عبدالفضيل، برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب: بين المأمول والمتوقع.

Harik.

(١٢٢) انظر على سبيل المثال: عليوة ودرويش؛ غانم (محرر)، التوظف الحكومي في مصر: الحاضر وإعداد المستقبل؛ قنديل (محرر)، القطاع الخاص والسياسة العامة في مصر؛ قنديل (محرر)، سياسات التعليم الجامعي في مصر: الأبعاد السياسية والاقتصادية؛ هلال (محرر)، تحليل السياسات العامة في مصر؛ مهنا.

Ayubi, The State and Public Policies in Egypt since Sadat.

(١٢٣) لمزيد من التفاصيل حول سياسات الرفاه الاجتماعي في بعض الدول العربية النفطية انظر على سبيل المثال: سهيل؛ الحسن.

Al Dekhayel.

(١٢٤) انظر:

Ismael and Tareq Y. Ismael.

(١٢٥) أشارت الدراسات التي تناولت السياسات العامة في مصر إلى العديد من مظاهر التقطع وعدم الاستمرارية في هذه السياسات. انظر مجموعة رسائل الدكتوراه التي نوقشت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، والتي تناولت سياسات عامة مثل: السياسة الثقافية، والسياسة الاقتصادية، والسياسة الإسكانية.

(١٢٦) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال: عبدالرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد.

Jreist.

(١٢٧) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال: كنعان (محرر)، تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية؛ مجموعة من الباحثين، البطالة والفقر – واقع وتحديات: الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان.

(١٢٨) انظر:

John Page and Linda Van Gelder, "Missing Links: Institutional Capability, Policy Reform and Growth in the Middle East and North Africa", In: Hakimian and Ziba Moshaver, (eds.).

(١٢٩) لمزيد من التفاصيل انظر: د. علي السلمي، «الإدارة العامة في العالم العربي وتحدي عصر المعلومات»، في: مجموعة من الباحثين، إعداد الوطن العربي للقرن الحادي والعشرين في ظل ثورة المعلومات.

(١٣٠) لمزيد من التفاصيل حول أهم ملامح الوضع العالمي الجديد انظر: عبدالله، توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة، أوراق مصر ٢٠٢٠.

(١٣١) لمزيد من التفاصيل حول التعريف بظاهرة العولمة وأبعادها انظر على سبيل المثال: ملف عن العولمة في: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦٠ (يونيو ١٩٩٩)؛ ملف عن العولمة وصدام الحضارات، في: الثقافة العالمية، العدد ٨٥ (نوفمبر – ديسمبر ١٩٩٧)؛ عبيد.

(١٣٢) لمزيد من التفاصيل حول الرؤى المختلفة بشأن انعكاسات العولمة على الوطن العربي انظر على سبيل المثال: الخولي (محرر)؛ أمين؛ عبدالمعطي (محرر)؛ مجموعة من الباحثين، العرب وتحديات النظام العالمي.

Laura Guazzone, (ed.), The Middle East...; Ziba Moshaver, "Global Change, Interdependence and State Autonomy: A View from MENA Region", In: Hakimian and Ziba Moshaver (eds.).

(١٣٣) انظر على سبيل المثال: الخضيري، مرجع سبق ذكره؛ الجابري، «المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي».

(١٣٤) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال:

Willam B. Quandt, op. cit.

(١٣٥) لمزيد من التفاصيل حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية الديمقراطية في المنطقة العربية، انظر على سبيل المثال:
Norton, "Rethinking United States Policy toward the Muslim World"; Zunes, "Hazardous Hegemony...," op. cit.; Willam B. Quandt, Op. Cit.

(١٣٦) انظر على سبيل المثال:
Henry, "Promoting Democracy...", Op. Cit.

(١٣٧) لمزيد من التفاصيل حول تأثير ثورة المعلومات والاتصالات على التطور السياسي والديمقراطي في الوطن العربي انظر: مجموعة من الباحثين، ثورة المعلومات والاتصالات...، مرجع سبق ذكره.
Eickelman; Green, "The Information Revolution...".

(١٣٨) لمزيد من التفاصيل حول دور مؤسسات التمويل الدولية في التأثير على السياسات الاقتصادية في الدول العربية والانعكاسات السياسية لذلك، انظر على سبيل المثال: مجموعة من الباحثين، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره.
Tim Niblock, "International and Domestic Factors in the Economic Liberalization Process in the Arab Countries", In: Niblock and Emma Murphy, (eds.).

(١٣٩) لمزيد من التفاصيل حول المجتمع المدني العالمي ودوره، انظر على سبيل المثال: مجموعة من الباحثين، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي: أوربا والأقطار العربية.
Clark; Ghils.

(١٤٠) لمزيد من التفاصيل حول انعكاسات العولمة على الوطن العربي انظر: الخولي (محرر)، مرجع سبق ذكره؛ عبدالمعطي (محرر)، مرجع سبق ذكره.

(١٤١) لمزيد من التفاصيل انظر: إبراهيم، النظام الدولي الجديد...، مرجع سبق ذكره.

(١٤٢) انظر على سبيل المثال:
Lisa Anderson, "Policy-Making and Theory-Building: American Political Science and Islamic Middle East", In: Sharabi, (ed.).

(١٤٣) انظر مناقشة لهذه القضية في:
Bill, "Comparative Middle East Politics: Still in Search of Theory".

(١٤٤) انظر مناقشة لهذه القضية في:
Simon Bromely, "Middle East Exceptionalism: Myth or Reality?".

(١٤٥) انظر على سبيل المثال:
James A. Bill, "The Study of Middle East Politics...", Op. cit.; Lisa Anderson, "Politics in the Middle East: Opportunities and Limits in the Quest for Theory", In: Tessler with Jodi Nachtwey and Anne Banda, (eds.), chapter 1.

المراجع

أولاً – العربية:

أ – الكتب:

- إبراهيم، د. حسنين توفيق وأماني مسعود الحديني، ظاهرة الإحياء الإسلامي في الدراسات الغربية: رؤية تحليلية نقدية (فيرجينيا: المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، ط١، ١٩٩٤).
- إبراهيم، د. حسنين توفيق، النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر: من التسامح إلى المواجهة ١٩٨١-١٩٩٦ (بيروت: دار الطليعة، ط١، ١٩٩٨).
- إبراهيم، د. حسنين توفيق، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط١، ١٩٩٩).
- إبراهيم، د. حسنين توفيق، النظام الدولي الجديد والتطور الديمقراطي في الوطن العربي: قضايا وتساؤلات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٩٢).
- إبراهيم، د. حسنين توفيق، الانتخابات البرلمانية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسية، العدد ١١٣، يناير ١٩٩٧).
- إبراهيم، د. حسنين توفيق، العنف الداخلي في الأقطار العربية (القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية – فرع القاهرة، سلسلة قضايا استراتيجية، العدد ٢١، مايو ١٩٩٩).
- إبراهيم، د. سعدالدين، تأملات في مسألة الأقليات (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار سعاد الصباح، ط١، ١٩٩٢).
- إبراهيم، د. سعد الدين (محرر)، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي (عمان: منتدى الفكر العربي، ط١، ١٩٨٩).
- إبراهيم، د. سعد الدين، «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي»،

الديمقراطية – الكتاب الأول (القاهرة: مركز دراسات التنمية السياسية والدولية – الصحفيون المتحدون، ديسمبر ١٩٩١).

- أبو رمان، حسين (محرر)، المرأة العربية والمشاركة السياسية (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ط١، ٢٠٠٠).
- أبو رمان، حسين (محرر)، الديمقراطية وسيادة القانون (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ط١، ١٩٩٧).
- أحمد، د. عبدالعاطي محمد، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥). – الكواري، د. علي خلفية (محرر)، حوار من أجل الديمقراطية (بيروت: دار الطليعة، ط١، ١٩٩٦).
- الأنصاري، د. محمد جابر، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٤).
- الأنصاري، د. محمد جابر، العرب والسياسة: أين الخلل؟ جذور العطل العميق (بيروت: دار الساقي، ط١، ١٩٩٨).
- الأنصاري، د. محمد جابر، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٤).
- الباز، د. شهيدة، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل (القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر المنظمات الأهلية العربية، ط١، ١٩٩٧).
- البلاوي، د. حازم، دور الدولة في الاقتصاد (القاهرة: دار الشروق، ط١، ١٩٩١).
- الرشيدي، د. أحمد (محرر)، المؤسسات التشريعية في العالم العربي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١، ١٩٩٧).
- الجابري، د. محمد عابد، الديمقراطية وحقوق الإنسان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٤).
- الحسن، د. يوسف، دولة الرعاية في الإمارات العربية المتحدة: من الحرمان إلى

الرفاه إلى المشاركة (الشارقة: مركز الإمارات للبحوث الإنمائية والاستراتيجية، ط١، ١٩٩٧).

- الحوراني، هاني (إشراف وتقديم)، الأحزاب السياسية الأردنية (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات ودار سندباد للنشر، ط١، ١٩٩٧).
- الحوراني، هاني، التجربة الديمقراطية في الأردن... واقعها ومستقبلها (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد ١٢، ط١، ١٩٩٧).
- الحوراني، هاني، جورج حواتمة، سعيد السلمي، الإعلام وحرية الصحافة في الأردن (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات ودار سندباد للنشر، ط١، ١٩٩٨).
- الخولي، د. أسامة أمين (محرر)، العرب والعولمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٨).
- السويدي، د. جمال سند (إعداد)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٩).
- السيد، د. مصطفى كامل (محرر)، التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١، ١٩٨٩).
- السيد، د. مصطفى كامل، مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسة العلوم السياسية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسية، العدد ٩٥ (أبريل ١٩٩٥).
- السيد، د. مصطفى كامل ود. صلاح سالم زرنوقة (محرران)، الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ط١، ١٩٩٩).
- الصبان، د. ريما ود. منيرة أحمد فخرو ود. متروك الفالح، قضايا وهموم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي (الكويت: دارقرطاس للنشر، ط١، ١٩٩٨).
- الصبيحي، أحمد شكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٠).

- الظاهري، محمد محسن، الدور السياسي للقبيلة في اليمن ١٩٦٢-١٩٩٠ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٦).

- العجلوني، إبراهيم (محرر)، الواقع العربي وتحديات قرن جديد (عمان: مؤسسة عبدالحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٩٩).

- القرضاوي، د. يوسف، من فقه الدولة في الإسلام (القاهرة: دار الشروق، ط١، ١٩٩٧).

- الكواري، د. علي خليفة (محرر)، حوار من أجل الديمقراطية (بيروت: دار الطليعة، ط١، ١٩٩٦).

- الكواري، د. علي خليفة، تنمية للضياع أم ضياع فرصة التنمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٦).

- الكواري، د. علي خليفة (محرر)، الحركات الإسلامية والديمقراطية: المواقف والمخاوف المتبادلة (الكويت: دار قرطاس للنشر، ط١، ٢٠٠٠).

- النقيب، د. خلدون حسن، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط!، ١٩٩١).

- النقيب، د. خلدون حسن، صراع القبيلة والدولة: حالة الكويت (بيروت: دار الساقي، ط١، ١٩٩٦).

- المسلماني، أحمد (محرر)، الأحزاب السياسية في مصر: الواقع - المستقبل (القاهرة: جماعة تنمية الديمقراطية، ط١، ١٩٩٩).

- المنوفي، د. كمال ود. حسنين توفيق (محرران)، الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير - جزءان (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١، ١٩٩٤).

- النفيسي، د. عبدالله فهد (محرر)، الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية - أوراق في النقد الذاتي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩).

- أمين، د. جلال، العولمة والتنمية العربية: من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي ١٧٩٨-١٩٩٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٩).

- أندرسون، ليزا وجريجوري جاوس، «التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط، في: محاضرات التنمية (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، العدد الثالث، ١٩٩٦).
- أوليسر، إي وإيان فولر، أساطير الخليج الفارسي: نحو سياسة متعايشة مع المتغيرات (رأس الخيمة - المركز العربي للدراسات الاستراتيجية - فرع رأس الخيمة، سلسلة ترجمات خليجية، العدد ٢، يوليو ١٩٩٨).
- أومليل، د. علي وآخرون، مواقف الفكر العربي من التغيرات الدولية: الديمقراطية والعولمة (عمان: منتدى الفكر العربي، ط١، ١٩٩٨).
- بشارة، د. عزمي، المجتمع المدني: دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٨).
- برومبرغ، دانيال (إعداد)، التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ ترجمة عمر سعيد الأيوبي (بيروت: دار الساقي، ط١، ١٩٩٧).
- بلقزيز، عبدالإله، في الديمقراطية والمجتمع المدني: مراثي الواقع، مدائح الأسطورة (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، ط١، ٢٠٠١).
- بنان، د. طلال صالح، «تنازع السلطات في الأنظمة العربية في ضوء النظرية الليبرالية في الحكومات وتطبيقاتها المعاصرة»، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٢٨ (ديسمبر ١٩٩٧).
- تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة، معجزة شرق آسيا: النمو الاقتصادي والسياسات العامة، ترجمة عبدالله ناصر السويدي وشيخة سيف الشامسي (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٠).
- تورين، آلان، ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية؟ ترجمة، حسن قبيسي (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٥).
- جرجس، فواز، أمريكا والإسلام السياسي: صراع الحضارات أم صراع المصالح؟ ترجمة غسان غصن (بيروت: دار النهار للنشر، ط١، ١٩٩٨).
- حسن، بهي الدين، تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط١، ١٩٩٧).

- دايموند، لاري (إعداد)، مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة؟ ترجمة سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقي، ط١، ١٩٩٤).
- دايموند، لاري (محرر)، النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي، ترجمة سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقي، ط١، ١٩٩٥).
- دراج، د. فيصل وجمال باروت (منسقان)، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية - جزءان (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ط٣، ٢٠٠٠).
- راشد سامح، الأحزاب السياسية في الجزائر (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسيةو العدد ١١٧ (أكتوبر ١٩٩٧).
- رضا، د. محمد جواد، صراع القبيلة والدولة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٩٧).
- ربيع، عمرو هاشم، البرلمانات العربية والتحول الديمقراطي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، كراسات استراتيجية، العدد ٨٦، ط١، ٢٠٠٠).
- رشوان، ضياء، مستقبل العنف في العالم العربي (القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية - فرع القاهرة، قضايا استراتيجية، العدد ١٠، يوليو، ١٩٩٧).
- زاهر، د. ضياء الدين، كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل (عمان: منتدى الفكر العربي، ط١، ١٩٩٠).
- سعيد، د. محمد السيد (محرر)، حقوق الإنسان في مصر (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٠).
- سلامة، د. غسان (محرر)، ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٥).
- سليمان، داود، السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤-١٩٩٥ (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٥).
- شيفجي، عيسى وحلمي شعراوي، حقوق الإنسان في إفريقيا والوطن العربي: دراسة في المفاهيم والمواثيق والمنظمات (القاهرة: مركز البحوث العربية، ط١، ١٩٩٤).

- صايغ، يزيد، العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، العدد ٢٨، ١٩٩٩).
- صفي الدين، د. محمد (محرر)، التطور السياسي في مصر ١٩٨٢-١٩٩٢ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١، ١٩٩٤).
- طرابيشي، د. جورج، في ثقافة الديمقراطية (بيروت: دار الطليعة، ط١، ١٩٩٨).
- لبيب، هاني، أزمة الحماية الدينية: الدين والدولة في مصر (القاهرة: دار الشروق، ط١، ٢٠٠٠).
- عبدالرحمن، د. أسامة، تنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٧).
- عبدالرحمن، د. أسامة، النفط والقبيلة والعولمة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٠).
- عبدالفضيل، د. محمود، برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب: بين المأمول والمتوقع (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، ١٩٩٤).
- عبدالله، د. إسماعيل صبري، توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة، أوراق مصر ٢٠٢٠ (القاهرة: منتدى العالم الثالث - مكتب الشرق الأوسط، العدد ٣، يناير ١٩٩٩).
- عبدالله، د. ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٧).
- عبدالمعطي، د. عبدالباسط (محرر)، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي (القاهرة: مركز البحوث العربية والجمعية العربية لعلم الاجتماع، ط١، ١٩٩٩).
- عبيد، د. نايف علي، العولمة: مشاهد وتساؤلات (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية؟، ط١، ٢٠٠٠).
- علي، د. حيدر إبراهيم، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٦).

- علي، د. حيدر إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٥).
- عليوة، د. السيد ود. عبدالكريم درويش، دراسات في السياسات العامة وصنع القرار (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٠).
- عوض، محسن، مصر وإسرائيل: خمس سنوات من التطبيع (القاهرة: دار المستقبل العربي، ط١، ١٩٨٤).
- غانم، د. السيد عبدالمطلب (محرر)، تقويم السياسات العامة (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١، ١٩٨٩).
- غانم، د. السيد عبدالمطلب (محرر)، التوظف الحكومي في مصر: الحاضر وإعداد المستقبل (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١، ١٩٩٢).
- غليوني، د. برهان، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٩٤).
- فرجاني، د. نادر، المصريون والسياسة: نظرات تحليلية في نتائج استطلاع رأي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ط١، ١٩٩٥).
- فورسايث، دافيد، حقوق الإنسان والسياسة الدولية، ترجمة محمد مصطفى غنيم (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط١، ١٩٩٣).
- فوكوياما، فرانسيس، «الرأسمالية والديمقراطية - الحلقة المفقودة»، الديمقراطية - الكتاب الرابع (القاهرة: مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، أغسطس ١٩٩٢).
- فوكوياما، فرانسيس، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٣).
- قنديل، د. أماني، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي: منظمات المرأة والدفاع والتنمية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط١، ١٩٩٨).
- قنديل، د. أماني ود. سارة بن نفيسة، الجمعيات الأهلية في مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٤).
- قنديل، د. أماني (محرر)، القطاع الخاص والسياسة العامة في مصر (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١، ١٩٨٩).

- قنديل، د. أماني (محرر)، سياسات التعليم الجامعي في مصر: الأبعاد السياسية والاقتصادية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١، ١٩٩١).
- قويسي، حامد عبدالماجد، الأنظمة العربية والحركة الإسلامية مع إشارة لحالة مصر (القاهرة: مركز الإعلام العربي، ط١، ١٩٩٥).
- كاسي، تيرنس، السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٠).
- كنعان، د. طاهر (محرر)، الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية (أبوظبي: صندوق النقد العربي، ط١، ١٩٩٦).
- كنعان، د. طاهر حمدي (محرر)، دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة: وقائع الندوة المنعقدة في الكويت ٤-٥ مارس ١٩٩٧ (بيروت: ١٩٩٨).
- كنعان، د. طاهر حمدي (محرر)، تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية (أبوظبي: صندوق النقد العربي، ط١، ١٩٩٨).
- مار، فيبي ووليم لويس (محرران)، امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة د. عبدالله جمعة الحاج (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٦).
- محافظة، د. علي (محرر)، الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن (عمان: مؤسسة عبدالحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٩).
- محي الدين، عبدالله، الجمعيات الأهلية في لبنان: النشأة والتحولات (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، ٢٠٠٠).
- مسرة، د. أنطوان نصري، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في لبنان (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار الأمين النشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٥).
- مجموعة من الباحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٠).
- مجموعة من الباحثين، أُزمة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٤).

- مجموعة من الباحثين، النظام العربي.. إلى أين؟ (عمان: منتدى الفكر العربي، ط١، ٢٠٠١).
- مجموعة من الباحثين، إعداد الوطن العربي للقرن الحادي والعشرين في ظل ثورة المعلومات (رأس الخيمة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية - فرع رأس الخيمة، ١٩٩٧).
- مجموعة من الباحثين، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٦).
- مجموعة من الباحثين، آفاق الديمقراطية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ط١، ١٩٩١).
- مجموعة من الباحثين، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٤).
- مجموعة من الباحثين، ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٨).
- مجموعة من الباحثين، حقوق الإنسان في العالم والوطن العربي (الشارقة: جمعية الاجتماعيين وجمعية الحقوقيين، ط١، ١٩٩٢).
- مجموعة من الباحثين، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي - جزءان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٩).
- مجموعة من الباحثين، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٩).
- مجموعة من الباحثين، النظام الدولي وحقوق الإنسان في الوطن العربي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ط١، ١٩٩٠).
- مجموعة من الباحثين، حقوق الإنسان العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٩).
- مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٢).

- مجموعة من الباحثين، التنمية السياسية الخارجية، الديمقراطية (عمان: منتدى الفكر العربي، ط١، ١٩٩٦).
- مجموعة من الباحثين، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠١).
- مجموعة من الباحثين، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٩).
- مجموعة من الباحثين، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٩).
- مجموعة من الباحثين، التنمية البشرية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٥).
- مجموعة من الباحثين، الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات ودار سندباد للنشر، ط١، ١٩٩٧).
- مجموعة من الباحثين، الحركات الإسلامية في مواجهة التسوية (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، ١٩٩٥).
- مجموعة من الباحثين، العرب وتحديات النظام العالمي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٩).
- مجموعة من الباحثين، البطالة والفقر - واقع وتحديات: الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان (عمان: مؤسسة عبدالحميد شومان بالتعاون مع المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت، ط١، ٢٠٠٠).
- مجموعة من الباحثين، إعداد الوطن العربي للقرن الحادي والعشرين في ظل ثورة المعلومات (رأس الخيمة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية - فرع رأس الخيمة، ط١، ١٩٩٧).
- مجموعة من الباحثين، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي: أوربا والأقطار العربية (عمان: منتدى الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٠).
- مجموعة من الباحثين، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٩).

- محمد، أحمد أنور، الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر (القاهرة: مصر العربية للنشر، ٢٠٠٠).
- مسعد، د. نيفين (محرر)، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١، ١٩٩٣).
- مسعد، د. نيفين (محرر) ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١، ١٩٩٥).
- مسعد، د. نيفين ود. عبدالعاطي محمد أحمد، السياسات الخارجية للحركات الإسلامية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١، ٢٠٠٠).
- مصطفى، د. هالة، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة: بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، ط١، ١٩٩٦).
- مصطفى، د. نيفين عبدالخالق، الأبعاد السياسية لمفهوم التعددية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسية، العدد ٧٤، ديسمبر ١٩٩٣).
- مهنا، د. محمد نصر، الإدارة العامة الحديثة: تحليل لخبرات مجموعة مختارة من الدول (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط١، ١٩٩٨).
- وطفة، د. علي أسعد، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٩).
- هانتنجتون، صامويل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبدالوهاب علوب (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار سعاد الصباح، ط١، ١٩٩٣).
- هاليداي، فريد، الإسلام والغرب: خرافة المواجهة - الدين والسياسة في الشرق الأوسط، ترجمة عبدالإله النعيمي (بيروت: دار الساقي، ط١، ١٩٩٧).
- هاليداي، فريد، الأمة والدين في الشرق الأوسط، ترجمة عبدالإله النعيمي (بيروت: دار الساقي، ط١، ٢٠٠٠).
- هادسون، مايكل وستيفين زينوس، مستقبل الهيمنة: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ترجمات استراتيجية، سلسلة أوراق شهرية، العدد ٩، مايو ١٩٩٧).

- هلال، د. علي الدين ود. نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٠).
- هلال، د. علي الدين (محرر)، تحليل السياسات العامة في مصر (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١، ١٩٨٨).
- هلال، د. علي الدين (محرر)، تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١، ١٩٨٨).
- هلال، جميل، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٩٨).
- هويدي، فهمي، الإسلام والديمقراطية (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٣).
- يسين، السيد، الوعي القومي المحاصر: أزمة الثقافة السياسية العربية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط١، ١٩٩١).
- يسين، السيد، العالمية والعولمة (القاهرة: نهضة مصر، ط٢، ٢٠٠١).

الدوريات:

- إبراهيم، د. حسنين توفيق، «التطور الديمقراطي في الوطن العربي: قضايا وإشكاليات»، السياسة الدولية، العدد ١٤٢ (أكتوبر، ٢٠٠٠).
- إبراهيم، د. حسنين توفيق، «آفاق التطور السياسي والديمقراطي في مصر: بين تسلطية الثقافة السياسية وغياب القوى الديمقراطية»، مجلة أبعاد، العدد ٧ (يونيو ١٩٩٨).
- إبراهيم، د. حسنين توفيق، «مستقبل التنظيمات الإسلامية في مصر»، شؤون الأوسط، العدد ٥٠ (مارس ١٩٩٦).
- إبراهيم، د. حسنين توفيق، «الدولة القطرية في الوطن العربي: الأزمة البنائية وضرورة الإصلاح»، الفكر العربي، العدد ٩١ (شتاء ١٩٩٨).
- الأمين، د. أحمد «إعادة بناء العقلية العربية: مقدمات من أجل بناء المجتمع المدني وإقامة الديمقراطية»، دراسات عربية، العددان ١، ٢ (نوفمبر، ديمسبر ١٩٩٨).

- البيلاوي، د. حازم، «الهوية والمصلحة: الدولة الريعية»، الاجتهاد، العدد ٣٨ (شتاء ١٩٩٨).

- التميمي، د. عبدالمالك، «مجتمع الكويت المدني: انتشار أم انحسار»، مجلة العربي، العدد ٤٦٥ (أغسطس، ١٩٩٧).

- الجابري، د. محمد عابد، «المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد ١٥٧ (مارس ١٩٩٢).

- الجنحاني، د. الحبيب، «المجتمع المدني بين النظرية والممارسة»، عالم الفكر، العدد ٣ (يناير، مارس ١٩٩٩).

- الحروب، خالد «الإسلاميون ومسألة الديمقراطية: من الحديث إلى الخطاب»، أبواب، العدد ٢٣ (شتاء، ٢٠٠٠).

- الخولي، لطفي، «الوطن والصحافة وسباكة القوانين»، مجلة الدراسات الإعلامية (يوليو - سبتمبر ١٩٩٥).

- العوا، محمد سليم، «التعددية السياسية من منظور إسلامي»، منبر الحوار، العدد ٢٠ (شتاء ١٩٩١).

- الفيلالي، مصطفى، «نظرة تحليلية في حقوق الإنسان من خلال المواثيق وإعلان المنظمات»، المستقبل العربي، العدد ٢١٣ (سبتمبر ١٩٩٧).

- الكواري، علي خليفة، «نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، المستقبل العربي، العدد ٢٦٧ (مايو، ٢٠٠١).

- المصري، طاهر، «واقع وآفاق تطور العملية الديمقراطية في الأردن»، المستقبل العربي، العدد ٢٥٠ (ديسمبر، ١٩٩٩).

- بشور، معن، «التجربة الحزبية العربية في نصف قرن»، المستقبل العربي، العدد ٢٤٢ (يونيو، ١٩٩٩).

- بلقزيز، عبدالإله، «الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات»، المستقبل العربي، العدد ٢١٩ (مايو ١٩٩٧).

- بوقربة، عبدالمجيد، «البطركية وإشكالية النظام الاجتماعي العربي: قراءة في مفهوم الأبوية المستحدثة لدى هشام شرابي»، دراسات عربية، العددان ٧، ٨ (مايو - يونيو ١٩٩٦).
- بهجت، جودت وحسن جوهر، «عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات: إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج»، المستقبل العربي، العدد ٢١١ (سبتمبر ١٩٩٦).
- رحموني، سعيدة، «المرأة والمشاركة السياسية في تونس»، المستقبل العربي، العدد ٢٥٠ (ديسمبر ١٩٩٩).
- زكريا، يحيى أبو، «الأحزاب السياسية في موريتانيا»، شؤون الأوسط، العدد ٨٨ (أكتوبر ١٩٩٩).
- حريق، د. إيليا، «التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك»، المستقبل العربي، العدد ٢٥١ (يناير ٢٠٠٠).
- جرجس، فواز، «التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد ٢٦١ (نوفمبر ٢٠٠٠).
- صالح، أماني عبدالرحمن، «التعددية السياسية في الوطن العربي: دراسة للنموذج المصري - المغربي»، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٣٨ (أكتوبر ١٩٩١).
- عبدالحي، وليد، «علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد ٢٦٧ (مايو، ٢٠٠١).
- عبدالفضيل، د. محمود «الفساد وتداعياته في الوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد ٢٤٣ (مايو ١٩٩٩).
- عتريسي، د. طلال «الإسلاميون واستراتيجية التصالح مع الديمقراطية: حزب الله نموذجاً»، شؤون الأوسط، العدد ٩٨ (أغسطس ٢٠٠٠).
- فائق، محمد، «حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية»، المستقبل العربي، العدد ٢٤٥ (يوليو ١٩٩٩).
- فرجاني، د. نادر «الحكم الصالح: رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية»، المستقبل العربي، العدد ٢٥٦ (يونيو، ٢٠٠٠).

- فياض، عامر حسن، «الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد ٢٦١ (نوفمبر ٢٠٠٠).
- قعفراني، سلمان، «الفساد: التواطؤ اللاواعي في رفض الدولة»، أبعاد، العدد ٧ (يونيو ١٩٩٨).
- قنديل، د. أماني «تطور المجتمع المدني في مصر»، عالم الفكر، العدد الثالث (يناير - مارس ١٩٩٩).
- كازانجسيل، د. علي، «الديمقراطية في البلاد الإسلامية: حالة تركيا من المنظور المقارن»، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٢٨ (مايو ١٩٩١).
- ليبزيت، سيمور مارتن وكيونج ريانج سونج وجون تشارلز توريز، «تحليل مقارن للمتطلبات الاجتماعية الخاصة بالديمقراطية»، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٣٦ (مايو ١٩٩٣).
- محافظة، علي، «الأردن.... إلى أين؟» المستقبل العربي، العدد ٢٥٦ (يونيو ٢٠٠٠).
- مخلد عبيد المبيض، «الإخوان المسلمون والنظام السياسي في الأردن»، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٢٧، العدد ٤ (شتاء ١٩٩٩).
- مصطفى، د. هالة، «التعارض مبدئي ولا يمكن حله»، رواق عربي، العدد ٢ (أبريل ١٩٩٦).
- ملف عن «العولمة وصدام الحضارات» في: الثقافة العالمية، العدد ٨٥ (نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٧).
- ملف عن «العولمة» في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦٠ (يونيو ١٩٩٩).
- هيرميت، جي، «مقدمة: هل هو عصر الديمقراطية؟» المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٢٨ (مايو ١٩٩١).
- ياسين، بو علي، «المثقفون العرب: من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني» عالم الفكر، العدد ٣ (يناير - مارس ١٩٩٩).

ح - رسائل ماجستير ودكتوراه:

- سعداوي، عمرو عبدالكريم، التعددية السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.

- سهيل، ابتسام محمد، الدولة الريعية في منطقة الخليج العربي: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.
- فرهود، أحلام محمد السعدي، موقع السلطة القضائية في النظام السياسي المصري، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.
- موسى، غادة، التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي وأثرهما على المشاركة السياسية للمرأة: دراسة للحالة المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

د - دراسات غير منشورة:

- الأنصاري، د. عبدالحميد إسماعيل، «تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي»، ورقة قدمت إلى اللقاء السنوي الثاني والعشرين لمنتدى التنمية الذي عقد بمدينة دبي خلال الفترة من ١-٢ فبراير ٢٠٠١، تحت عنوان «متطلبات وتحديات التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي».
- بدران، د. ودودة، «المساعدات الخارجية والتطور الديمقراطي في مصر». ورقة قدمت إلى ندوة «تحديات الديمقراطية في العالم العربي» التي نظمها مركز دراسات التنمية السياسية والدولية - الصحفيون المتحدون بالقاهرة خلال الفترة ٢٤-٢٧/٩/١٩٩٢.

ثانياً ـ الأجنبية:

A - Books

- Al Dekhayel, AbdulKarim, Kuwait: oil, State and Political Legitimation (London: Ithaca Press, 2000).
- Ayubi, Nazih N., Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East (London: I. B. Tauris Publishers, 1995).
- Ayubi, Nazih N., Political Islam: Religion and Politics in the Arab World (London: Routledge, 1991).
- Ayubi, Nazih N., The State and Public Policies in Egypt since Sadat (London: Ithaca Press, 1991).
- Baaklini, Abdo, Guilain denoeux and Robert Springborg, legislative Politics in the Arab world: The Resurgence of democratic In-

stitutions (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1999).
- Barkey, Henry J., (ed.), The Politics of Economic Reform in the Middle East (New York: St. Martin's Press, 1992).
- Barkey, Henry, (ed.), Economic crisis and Policy Response: the Politics of Economic Reform in the Middle East (New York: St. Martin's press, 1992).
- Bengio, Ofra and Gabriel Ben-Dor, Minorities and the Middle East (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1999).
- Beinin, Joel and Joe Stork, (eds.), Political Islam: Essays from Middle East Report (London: I.B. Tauris. Publishers, 1997).
- Bill, James A. and Robert Springborg, Politics in the Middle East, Fourth Edition (New York: Harper Collins College Publishers, 1994).
- Orowice, Andrew, Modern Tunisia: A Democratic Apprenticeship (Westport, Conn.: Praeger, 1998).
- Boulding, Elise, (ed), Building Peace in the Middle East: Challenges for States and Civil Society (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1994).
- Brand, Laurie A., Women, the State, and Political Liberalization: Middle Eastern and North African Experiences (New Haven: Columbia Univ. Press, 1998).
- Bromley, Simon, Rethinking Middle East Politics: State Formation and Development (Cambridge: Polity Press, 1994).
- Brynen, Rex, Bahgat Korany & Paul Noble, (eds.), Political Liberalization and Democratization in the Arab World, Volume one - Theoretical Perspectives (London: Lynne Rienner Publishers, 1995).
- Burgat, Francois and William Dowell, The Islamic Movement in North Africa, Second edition (Austin: Center for Middle Eastern Studies, 1997).
- Butenshon, Nils A., Uri Davis and Manuel Hassassian, (eds.), Citizenship and the State in the Middle East: Approaches and Applications (Syracuse: Syracuse Univ. Press, 2000).
- Carapico, Sheila, Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1998).
- Cohen, Jean L. and Andrew Arato, Civil Society and Political

Theory (London: the MIT Press, 1995).
- Crystal, Jill, Oil and Politics in the Gulf (Cambridge: Cambridge Univ. press, 1995).
- Dekmejian, Harair, Islam in Revolution: Fundamentalism in the Arab World - Second Edition (Syracuse: Syracuse Univ. Press, 1995).
- Dorraj, Manochehr, (ed.), Middle East at the Cross Roads: the Changing Political Dynamics and the Foreign Policy Challenges (New York: Univ. Press of America, 1999).
- Diamond, Larry, Juan J. Linz and Seymour Martin Lipset, (eds.), Politics in Developing Countries: Comparing Experiences with Democracy - Second Edition (London: Lynne Rienner Publishers, 1995).
- Dillman, Bradfor L., State and Private Sector in Algeria: the Politics of Rent-seeking and Failed Development (Boulder: Westview press, 2000).
- Do Ceupinto, Maria, Political Islam and the United States: A Study of U.S. Policy towards Islamist Movements in the Middle East (London: Ithaca Press, 1999).
- Dwyer, Kevin, Arab Voices: the Human Rights Debate in the Middle East (London: Routledge, 1991).
- Edwards, Beverly Milton, Contemporary Politics in the Middle East (Cambridge: Polity Press, 2000).
- El-Ghonemy, M. Riad, Affluence and Poverty in the Middle East (London: Routledge, 1998).
- Entelis, John P. (ed.), Islam, Democracy and the State in North Africa (Bloomington: Indiana Univ. Press, 1997).
- Esposito, John L., (ed.) Political Islam: Revolution, Radicalism or Reform? (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1997).
- Esposito, John L. and John O. Vall, Islam and Democracy (New York: Oxford Univ. Press, 1996).
- Esposito, John L., The Islamic Threat: Myth or Reality?, Third Edition (Oxford: Oxford: Oxford Univ. Press, 1999).
- Faour, Muhammad, The Arab World after the Desert Storm (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 1993).
- Faksh, Mahmud A., The Future of Islam in the Middle East: Fundamentalism in Egypt, Algeria and Saudi Arabia (London: Prager, 1997).

- Fandy, Mamoun, Saudi Arabia and the Politics of Dissent (New York: St. Martin's Press, 1999).
- Gause III, F. Gregory, Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States (New York: Council of Foreign Relations Press, 1994).
- Garnham, David and Mark Tessler, (ed.), Democracy, War and Peace in the Middle East (Bloomington: Indiana Univ. Press, 1995).
- Ghadbian, Najib, Democratization and the Islamist Challenge in the Arab World (Boulder: Westvhew Press, 1997).
- Goldberg, Ellis, Resat Kasaba and Joel Migdal, (eds.), Rules and Rights in the Middle East: Democracy, Law and Society (Washington: Univ. of Washington Press, 1993).
- Goodin, Robert E. and Hans - Dieter Klingemann, (eds.), A New Handbook of Political Science (Oxford: Oxford Univ. Press, 1996).
- Guazzone, Laura, (ed.) The Middle East in Global Change: The Politics and Economics of Interdepencdenc versus Fragmentation (London: Macmillan Press LTC, 1997).
- Guazzone, Laura, (ed.), The Islamist Dilemma: The Political Role of Islamist Movements in the Contemporary Arab World (London: Ithaca Press, 1995).
- Hakimian, Hassan and Ziba Moshaver, (eds.), The State and Gobal Change: the Political Economy of Transition in the Middle East and North Africa (Richmond, Surrey: Curzon Press, 2001).
- Hammoudi, Abdellah, Master and Disciple: The Cultural Foundations of Moroccan Authoritarianism (Chicago: The University of Chicago Press, 1997).
- Handoussa, Heba, (ed.), Economic Transition in the Middle East: Global Challenges and Adjustment Strategies (Cairo: American Univ. in Cairo Press, 1997).
- Harik, Iliya and Denis J. Sullivan, (eds.), Privatization and Liberalization in the Middle East (Bloomington: Indiana Univ. Press, 1992).
- Harik, Iliya, Economic Policy Reforms in Egypt (Gainesville: Univ. Press of Florida, 1997).
- Heather Deegan, The Middle East and Problems of Democracy

(Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1994).
- Hibbard, Scott W. and David Little, Islamic Activism and U.S. Foreign Policy (Washington D. C.: United States Institute of Peace Press, 1997).
- Hill, Michael, (ed.), The Policy Process: A Reader (London: Harrester, 1993).
- Hipper, Jochen (ed.), The Democratization of Disempowerment: the Problem of Democracy in the Third World (London: Pluto Press, 1995).
- Huntington, Samuel P., The Clash of Civilizations and Remaking of World Order (New York: Simon and Schuster, 1996).
- Jawad, Haifa A., (ed.), The Middle East in the New World Order, (London: The Macmillan Press, 1994).
- Joseph, Saud and Susan Slomovics, (eds.), Women and Power in Middle East (Philadelphia: Univ. of Pennsylvania, 2001).
- Jreist, Jamil E., Politics without Process: Administering Development in the Arab World (Boulder: Lynne Rienner, 1997).
- Kamrava, Mehran, Demcracy in Balance: Culture and Society in the Middle East (New York: Seven Bridges Press, 1998).
- Karawan, Ibrahim A., The Islamist Impasse (Oxford: Oxford Univ. Press, 1997).
- Kassem, May, In the Guise of Democracy: Governance in Contemporary Egypt (London: Ithaca Press, 1999).
- Kaufman, Edy, Robert L. rothstein and Shukri B. Abed, (eds.), Democracy, Peace and Israeli-Palestinian Conflict (Boulder: Lynne rienner Publishers, 1993).
- Kedourie, Elie, Democracy and Arab Polictical Culture - Second Edition (London: F. Cass. 1994).
- Kienle, Eberhard (ed.), Contemporary Syria: Liberalization between Cold War and Cold Peace (London: British Academic Press, 1994).
- Korany, Bahgat, Rex Brynen & Paul Noble, (eds.), Political Liberalization and Democratization in the Arab World, Volume Two - Comparative Experiences (London: Lynne Rienner Publishers, 1998).
- Lesch, Ann Mosely, The Sudan: Contested National Identities (Bloomington: Indiana Univ. Press, 1998).

- Meier, Gerald M., (ed.), Politics and Policy Making in Developing Countries: Perspectives on the New Political Economy (San Francisco: International Center for Growth, 1991).
- Moussalli, Ahmed S., (ed.), Islamic Fundamentalism: Myths & Realities (London: Ithaca Press, 1998).
- Moussalli, Ahmed S., Moderate and Radical Islamic Fundamentalism: the Quest for Modernity, Legitimacy and Islamic State (Gainesville: Univ. of Florida, 1999).
- Murphy, Emma C., Economic and Political Change in Tunisia: from Bourguiba to Ben Ali (London: Macmillan Press, 1999).
- Muravchik, Josua, et al. Democracy in the Middle East: Defining the Challenge (Washington D.C.: A Washington Institute Monograph, 1993).
- Niblock, Tim and Rodney Wilson (eds.), The Political Economy of the Middle East, 6 volumes (North Ampton: Edward Elgar Publishing, Inc., 1999).
- Niblock, Tim and Emma Murphy, (eds.), Economic and Political Liberalization in the Middle East (London: British Academic Press, 1993).
- Norton, Augustus Richard (ed.), Civil Society in the Middle East, 2 Vols. (London: E. J. Brill, 1995, 1996).
- Oweiss, Ibrahim, (ed.) The Political Economy of Contemporary Egypt (Georgetown: Center for Contemporary Arab Studies, 1990).
- Owen, Roger, State, Power, and Politics in the Making of Modern Middle East (London: Routledge, 1992).
- Perthes, Volker, The political Economy of Syria under Asad (London: I.B. Tauris Publishers, 1995).
- Piro, Timothy J., The Political Economy of Market Reform in Jordan (Lonham, Md., Rowman Little & Field, 1998).
- Piscatori, James P., (ed.), Islamic Fundamentalism and the Gulf Crisis (Chicago: American Academy of Arts and Sciences, 1991).
- Potter, David, David Goldblatt, Margaret Kiloh & Paul Lewis, (eds.), Democratization (Cambridge: Polity Press, 1997).
- Price, Danil E., Islamic Political Culture, Democracy and Human Rights: A Comparative Study (London: Praeger, 1999).
- Reich, Bernard, (ed.), Handbook of Political Science Research on

the Middle East and North Africa (London: Green Wood Press, 1998).
- Richards, Alan and John Waterbury, A political Economy of the Middle East: State, Class, and Economic Development (Boulder: Westview Press, 1995).
- Roberts, John, Visions & Mirages: Middle East in a New Era (London: Mainstream Publishing, 1995).
- Roy, Olivier, The Failure of Political Islam (London: I.B. Tauris, 1994).
- Shafik, Nemat, (ed.), Prospects for Middle Eastern and North African Economics: from Boom to Bust and Back (London: Macmillan Press, 1998).
- Shahin, Emad Eldin, Political Ascent: Contemporary Islamic Movements in North Africa (Boulder: Westview Press, 1997).
- Sharabi, Hisham, (ed.), Theory, Politics and the Arab World: Critical Responses (London: Routledge, 1990).
- Sidahmed, Abdel Salam, Politics and Islam in Contemporary Sudan (New York: St. Martin's Press, 1996).
- Sidahmed, Abdel Salam and Anoushiravan Ehteshami (eds.), Islamic Fundamentalism (Boulder: Westview Press, 1996).
- Slater, Robert O., Barry M. Schutz and Steven R. Dorr (eds.), Global Transformation and the Third World (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1993).
- Sorensen, George, Democracy and Democratization: Processes and Prospects in a Changing World - Second Edition (Boulder: Westview Press. 1998).
- Sorensen, George, Democracy, Dictatorship and Development in Selected Regimes in the Third World (London: Macmillan Press, 1991).
- Sullivan, Denis J., Private Voluntary Organizations in Egypt: Islamic Development, Private Initiative, and State Control (Gainesville: Univ. of Florida, 1994).
- Sullivan, Denis J. and Sana Abed - Kotob, Islam in Contemporary Egypt: Civil Society vs. the State (Boulder: Lynne Rienner, 1999).
- Tessler, Mark, Jodi Nachtwey and Anne Banda (eds.), Area Studies and Social Science: Strategies for Understanding Middle East

Politics (Bloomington: Indiana Univ. Press, 1999).
- Treault, Mary Annte, Stories of Democracy: Politics and Society in Contemporary Kuwait (New York: Columbia Univ. Press, 2000).
- Tripp, Charles and Roger Owen (eds.), Egypt under Mubarak (London: Routledge, 1989).
- Tschirigi, Dan, (ed.), The Arab World Today (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1994).
- Vanhanen, Tatu (ed.), Strategies of Democratization (Washington: Crance Russak, 1992).
- Weitzman, Bruce Mandy and Efraim Inbar (eds.), Religious Radicalism in the Greater Middle East (London: Frank Press, 1997).
- White, Paul and William Slogan (eds.), Remaking the Middle East (Oxford: Berg, 1997).
- Wiarda, Howard J. (ed.), New Directions in Comparative Politics (Boulder: Westview Press, 1991).

B - Periodicals

- Abukhalil, As'ad, "Change and Democratization in the Arab World: The Role of Political Parties", Third World Quarterly, Vol. 18, No.1 (1997).
- Abootalebi, Ali R., "Civil Society, Democracy and the Middle East", Middle East Review of International Affairs, Vol.2, No.3 (summer, 1998).
- Al-Mdaires, Falah, "Political Islamic Movements in Modern Yemen", Journal of South Asia and Middle Eastern Studies, Vol. XXIV, No.2 (winter, 2001).
- Allison, Graham T., JR. and Robert P. Beschel, JR., "Can the United States Promote Democracy", Political Science Quarterly, Vol. 107, No. 1 (1992).
- Al-Najjar, Ghanim, "The Challenges Facing Kuwaiti Democracy", Middle East Journal, Vol. 54, No.2 (spring, 2000).
- Anderson, Lisa, "Peace and Democracy in the Middle East: the Constraints of Soft Budgets", Journal of International Affairs, Vol. 49, No. 1 (summer, 1995).
- Bellin, Eva, "Civil Society: Effective Tool of Analysis for Middle East Politics?", Political Science & Politics, Vol. XXVII, No. 3

(September, 1994).
- Bill, James A., "Comparative Middle East Politics: Still in Search of Theory", Political Science & Politics, Vol. XXVII, No. 3 (September 1994).
- Cantori, Louis J., "The Old Orthodoxy and the New Orthodoxy in the Study of the Middle Eastern Politics", Political Science & Politics, Vol. XXVII, No.3 (September, 1994).
- Clark, Ann Marie, "Non-Governemtnal Organizations and their Influence on International Society", Journal of International Affairs, Vol. 48, No. 2 (winter, 1995).
- Crystal, Gill. "The Human Rights Movements in the Arab World", American-Arab Affairs, No. 36 (spring, 1991).
- Crystal, Gill, "Authoritarianism and its Adversaries in the Arab World", World Politics, Vol. 46, No. 2 (January, 1994).
- Diamond, Larry, "The Global State of Democracy", Current History (December 2000).
- Diamond, Larry, "Promoting Democracy", Foreign Policy, No. 87 (summer, 1992).
- Dunn, Michael Collins, "Islamist Parties in Democratizing States: a Look at Jordan and Yemen", Middle East Policy, Vol. 11, No.2 (1993).
- Edwards, Beverely Milton, "Palestinian State-building: Police and Citizens as Test of Democracy", British Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 25, No. 1 (May, 1998).
- Edwards, Beverly Milton, "Façade Democracy and Jordan", British Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 20, No. 2 (1993).
- Eickelman, Dale F., "The Coming Transformation in the Muslim World", Current History, Vol. 99, No. 633 (January 2000).
- Ehteshami, Anoushirvan, "Is the Middle East Democratizing?" British Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 26, No. 2 (November, 1999).
- Ehteshami, Anoushiravan & Emma C. Murpphy, "Transformation of the Corporatist State in the Middle East", Third World Quarterly, Vol. 17, No. 4 (1996).
- Emile Sahliyeh, "The Limts of State Power in the Middle East", Arab Studies Quarterly, Vol. 22, No. 4 (fall, 2000).
- Esposito, John L. And James P. Piscatori, "Democratization and

Islam", Middle East Journal, Vol. 45, No. 3 (summer, 1991).
- Fahmy, Ninelte S., "The Performance of the Muslim Brotherhood in the Egyptian Syndicates: an Alternative Formula for Reform", Middle East Journal, Vol. 52, No. 4 (autumn, 1998).
- Fandy, Mamoun, "The Tensions Behind the Violence in Egypt", Middle East Policy, Vol. II, No. 1 (1993).
- Ghareeb, Edmumd, "New Media and the Information Revolution in the Arab World: an Assessment", Middle East Journal, Vol. 54, No. 3 (summer, 2000).
- Ghils, Paul, "International Civil Society: Non-governmental organizations in the Internationa System", International Social Science Journal, No. 133 (August, 1992).
- Glenn E. Robinson, "Can Islamists Be democrats?: The Case of Jordan", Middle East Journal, vol. 51, No. 3 (summer, 1997).
- Goodson, Larry P. and Soha Radwan, "Democratization in Egypt in 1990s: Stagnant, or Merely Stalled?" Arab Studies Quarterly, Vol. 19, No. 1, (winter, 1997).
- Henry, Clement M., "Promoting Democracy: U.S. Aid, at Sea or off Cyberspace?" Middle East Policy, Vol. V, No. 1 (Jaunary, 1997).
- Hudson, Michael C., "After the Gulf War: Prospects for Democracy in the Arab Word", Middle East Journal, Vol. 45, No. 3 (summer, 1991).
- Hudson, Michael, C., "Democratization and the Problem of Legitimacy in Middle East Politics", Middle East Studies Association Bulletin, Vol. 22, No. 2 (December 1988).
- Ibrahim, Sadd Eddin, "Ethnic conflict and State-building in the Arab World", International Social Science Journal, No. 156 (June, 1998).
- Ismael, Jacqueline and Tareq Y. Ismael, "Social Policy in the Arab World", Cairo Papers in Social Science, Vol. 18, Monograph. 1 (spring, 1995).
- Kamrava, Mehran, "Military Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East", Political Science Quarterly, Vol. 115, No. 1 (spring, 2000).
- Kamrava, Mehran & Franko Mora, "Civil Society and Democratization in Comparative Perspective: Latin America and Middle

East", Third World Quarterly, Vol. 19, No. 5 (December 1998).
- Kamrava, Mehran, "Non-Democratic States and Political Liberalization in the Middle East: A Structural Analysis", Third World Quarterly, Vol. 19, No. 1 (1998).
- Kienle, Eberhard, "More Than a Response to Islamism: The Political Deliberalization of Egypt in the 1990s", Middle East Journal, Vol. 52, No. 2 (spring, 1998).
- Korany, Bahgat "Arab Democratization: A Poor Cousin", Political Science & Politics, Vol. XXVII, No. 3 (September, 1994).
- Kurzman, Charles, "Liberal Islam: Prospects and Challenges", MERIA Vol. 3, No. 3 (September 1999).
- Lewis, Bernard, "Rethinking the Middle East", Foreign Affairs, Vol. 71, No. 4 (fall, 1992).
- Lowerance, Sherry R., "After Beijing: Political Liberalization and the Women Movements in Jordan", Middle Eastern Studies, Vol. 34, No. 3 (July, 1993).
- Luciani, Giacomo, "Economic Foundations of Democracy and Authoritarianism: the Arab World in Comparative Perspective", Arab Studies Quarterly, Vol. 10, No. 4 (fall, 1988).
- Missies, Maher J., "Jordan: A study of Attitudes toward Democratic Change", Arab Studies Quarterly, Vol. 20, No. 3 (summer, 1998).
- Moore, Clement H, "Democratic Passions and Economic Interests", American-Arab Affairs, No. 36 (spring, 1991).
- Murphy, Caryle, "The Business of Political Change in Egypt", Current History (January 1995).
- Murphy, Richard W. and F. Gregory Gause, III, "Democracy and U.S. Policy in the Muslim Middle East", Middle East Policy, Vol., No. 1 (January, 1997).
- Niblock, Tim, "Democratization: A Theoretical and Practical Debate", British Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 25, No. 2.
- Norton, Augutus Richard, "Rethinking United States Policy toward the Muslim World", Current History, Vol. 98, No. 625, (February, 1999).
- Pathmell, Andrew and Kirsten Schulze, "Political Reform in the Gulf: the Case of Qatar", Middle Eastern Studies, Vol. 36, No. 4 (October, 2000).
- Robinson, Glenn E., "Defensive Democratization in Jordan", In-

ternational Journal of Middle East Studies, Vol. 30, No. 3 (August 1998).
- Robinson, Glenn E., "Authoritariansim with a Palestinian Face", Current History (January 1998).
- Ryan, Curtis R., "Peace, Bread and Riots: Jordan and International Monetary Fund,' Middle East Policy, Vol. VI, No. 2 (October, 1998).
- Sadiki, Larbi, "Popular Uprising and Arab Democratization", International Journal of Middle East Studies, Vol. 32, No. 1 (Feb. 2000).
- Sadkik, Larbi, "Towards Arab Liberal Governance: From the Democracy of Bread to the Democracy of Vote", Third World Quarterly, Vol. 18, No. 1 (1997).
- Sullivan, Denis, "American Aid To Egypt, 1975 - 96: Peace Without Development", Middle East Policy, Vol. IV, No. 4 (October 1996).
- Sullivan, Earl T., "Democratization and Changing Gender Roles in Egypt", American-Arab Affairs, No. 36 (spring, 1991).
- Tal, Lawrence, "Dealing with Radical Islam: the Case of Jordan", Survival, Vol. 37, No. 3 (autumn, 1995).
- Talbott, Strobe, "Democracy and National Interest", Foreign Affairs, Vol. 75, No. 6 (November/December, 1996).
- Wiktorowicz, Quintan, "Islamists, the State, and Cooperation in Jordan", Arab Studies Quarterly, Vol. 21, No. 4 (fall, 1999).
- Wiktorowicz, Quintan, "The Limits of Democracy in the Middle East: The Case of Jordan", Middle East Journal, Vol. 53, No. 4 (Autumn, 1999).
- Wright, Robin, "Islam, Democracy and the West", Foreign Affairs, Vol. 71, No. 3 (summer, 1992).
- Zunes, Stephen, "Hazardous Hegemony: the United States in the Middle East", Current History, (January, 1997).

Contemporary Trends in Studying Arab Political Systems

Abstract

The objective of this study is to identify, analyze and evaluate contemporary trends in the study of Arab political systems, in order to understand its major concepts, its theoretical and analytical frameworks, and its methodological foundations and research orientations, in addition to presenting political development in the Arab world. Through a critical analysis of related literature on Arab political systems since the eighties, both locally and internationally, it became clear that the major trends in studying these systems are represented by political pluralism and democratization, civil soviety and its relation with the state, neo-political economy, the relationship between Islam and politics, general policies, and the new world order.